

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دوافع وأساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية في الشركات
غير المساهمة العامة في فلسطين

محمود تيسير عبد الله الرفيع

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439 هـ - 2018 م

دوافع وأساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية في الشركات
غير المساهمة العامة في فلسطين

إعداد:

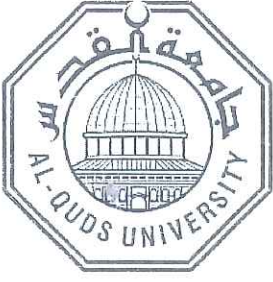
محمود تيسير عبد الله الرفيع

بكالوريوس إقتصاد من جامعة بيرزيت - فلسطين

المشرف: د. ساهر عقل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب من كلية الدراسات العليا / جامعة القدس.

1439 هـ - 2018م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

ماجستير المحاسبة والضرائب

إجازة الرسالة

دوافع وأساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية في الشركات

غير المساهمة العامة في فلسطين

إسم الطالب: محمود تيسير عبد الله الرفيع

الرقم الجامعي: 21311643

المشرف: د. ساهر عقل

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 11 \ 06 \ 2018 ، وأجيزت من لجنة المناقشة التالية أسماؤهم وتواقيعهم:

.....:التوقيع:
.....:التوقيع:
.....:التوقيع:

د. ساهر عقل

د. إبراهيم عتيق

د. يوسف حسان

رئيس لجنة المناقشة

ممتحناً داخلياً

ممتحناً خارجياً

القدس - فلسطين

1439 هـ - 2018 م



إهداء

إلى من رحلا عنا سريعاً قبل أن نرؤي منهما، لهما من الله الرحمة والخفران وجمعنا الله بهما في الجنة، والدي وأختي....

إلى من غمرنا بعطائها، وبذلت ما لم يبذلها غيرها، واحترقت لتنير لنا دربنا وما أوفيناها حقها، رهن الحب والحنان، أُمِّي الغالية، أطال الله في عمرها...

إلى من نزهو معها الحياة، وتحلو معها مرارة الأيام، ومن كانت عوناً لي في كل لحظة، رفيقة دربي زوجتي العزيزة، حفظها الله...

إلى من هم زينته الحياة ويلسمها، وزهرة العمر وعبقها، أبنائي الذين صبروا على انشغالي عنهم، رعاهم الله وجاههم، نيسير، مرام، وألمى...

إلى أهلي جميعاً وخاصة أخي وأختي وعائلانهم، وإلى أحبائي وأصدقائي، وإلى كل من له حق علي، أهدي ثمره هذا الجهد المتواضع.

محمود نيسير الرفيع

شكر وتقدير

أقدم بجزيل الشكر إلى جامعة القدس وإلى جميع العاملين فيها، وخاصة إلى أسرة الهيئة التدريسية في معهد الإدارة والإقتصاد، على ما قدموه من جهد وما بذلوه من عطاء في سبيل إرفادنا بالعلم والمعرفة. وأتقدم بالشكر الخاص والجزيل إلى الدكتور ساهر عقل الذي أشرف على رسالتي، والذي ما بخل عليّ بعلمه ولا بسديد رأيه ولا بحسن نصحه، والذي بذل جهده بمتابعة هذه الدراسة، فله كل الشكر والتقدير. كما أتقدم بالشكر إلى كل من مد لي يد العون في إنجاز هذه الدراسة، له مني الشكر والتقدير.

محمود تيسير الرفيع

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.



التوقيع:

محمود تيسير عبد الله الرفيع

التاريخ: 2018/06/11

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى وجود دوافع لدى الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الإبداعية، كما هدفت للتعرف إلى مدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات. هذا بالإضافة إلى قيامها ببحث مدى وجود أثر لدوافع الشركات لاستخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ذلك.

ولتحقيق هذه الأهداف، قامت الدراسة باتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث أنه يتلاءم مع طبيعة الدراسة. وقد تم تصميم إستبانة لتكون أداة للبحث، والتي تم توزيعها في منطقة الضفة الغربية من فلسطين على عينة من ثلاث فئات تكونت من مدققي الحسابات القانونيين بحيث تكونت العينة منهم من 50% من كامل عدد مجتمع العينة، أما الفئة الثانية والثالثة فتكونت من الأكاديميين المحاضرين في الجامعات الفلسطينية في موضوع المحاسبة وما يتعلق بها، بالإضافة إلى مسؤولي الإئتمان والتسهيلات في البنوك العاملة في فلسطين، وبحيث أُتبع أسلوب المسح الشامل للفئتين الثانية والثالثة.

وقد تم توزيع 201 إستبانة على الفئات الثلاثة وبحيث تم استرجاع 137 إستبانة كان منها 128 إستبانة صالحة للدراسة وبنسبة 63.7% من مجموع الإستبانات الموزعة. ولغرض تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الإجماعية SPSS.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود دوافع لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لاستخدام المحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية مع وجود دوافع أقوى من دوافع أخرى تدفع الشركات لممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث كان التخفيف من الأعباء الضريبية أو التهرب منها هما أقوى هذه الدوافع. كما وجدت الدراسة أن الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين تقوم باستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية الأربعة. وكان كذلك من نتيجة الدراسة إتفاق آراء فئات العينة الثلاث على وجود دوافع لدى الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الإبداعية بالإضافة إلى اتفاق آرائهم على

استخدام تلك الشركات لممارسات المحاسبة الإبداعية وأن هذه الدوافع تؤثر على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية.

وقد أوصت الدراسة بالعمل على إجراء تعديلات على القوانين والتشريعات المحلية من أجل تضيق الفجوات الناجمة عن المرونة في الأنظمة والمبادئ المحاسبية والتي تتيح الفرصة لممارسة المحاسبة الإبداعية، كما أوصت كذلك بزيادة الإهتمام بالتأهيل المهني والعلمي للعاملين في مجال تدقيق الحسابات من أجل تسليحهم بالقدرات اللازمة لمواجهة التلاعب بالحسابات والعمل على توعيتهم بأهمية أعمال التدقيق وبكيفية التنبه لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية. كما كان من توصيات الدراسة الدعوة إلى تسريع إصدار التشريعات ووضع القواعد المحاسبية لتتواءم مع التسارع الحاصل في آليات إدارة الأعمال واستخدام التكنولوجيا في عالم المال حيث أن التشريعات المحاسبية تتأخر في تلبية تلك المستجدات مما يتيح الفرصة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية ويسهل لها ظروف الاستخدام.

Incentives and Techniques of Using Creative Accounting in Financial Statements of Non-Public Companies in Palestine

Prepared by: Mahmoud Tayseer Al Rafee

Supervisor: Dr. Saher Aqel

Abstract

This study aimed to identify the extent to which non-public companies in Palestine have incentives to use creative accounting. It aimed also to identify the use of creative accounting methods in these companies. In addition to examined the extent to which these incentives have an impact on using creative accounting methods.

To achieve these objectives, the study followed the analytical descriptive approach as it is consistent with the nature of the study. The questionnaire was designed as the research tool, which was distributed in the West Bank area of Palestine on a sample of three categories composed of legal auditors who represented 50% of the total auditors' population. The second and third categories represented academic lecturers in universities of accounting and accounting-related subjects, in addition to credit and facilitation officers in banks operating in Palestine. The comprehensive survey method for the second and third categories was implemented.

A total of 201 questionnaires were distributed to the three categories, with 137 responses, of which 128 were valid for the study, and 63.7% of the total questionnaires were accepted. In order to analyze the data and test hypotheses, the SPSS program was used.

The study found that there are incentives among Palestinian non-public companies to use creative accounting in their financial statements, while there are stronger incentives than others that lead companies to practice creative accounting. The alleviation or evasion of tax burdens are the strongest of these incentives. The study also found that non-public companies in Palestine use creative accounting practices in their four financial statements. On the other hand, the study revealed that all three categories of respondents consensed on the presence of incentives of non-public companies in Palestine to use creative accounting, in addition to agreeing their opinions on the use of these companies for creative accounting practices, and that these incentives affect the methods used in the practice of creative accounting.

The study recommended that amendments have to be made to the local laws and regulations in order to narrow the gaps resulting from the flexibility of the accounting rules and principles, which provide an opportunity for practicing creative accounting. It also recommended the increasing of professional and scientific qualification of those work in auditin field in order to strengthen them and to make them aware of the importance of auditing and how to take the

use of creative accounting practices into their considerations. The recommendations of the study also called for accelerating the issuance of legislation and the establishment of accounting rules to cope with the acceleration in the methods of management and the use of technology in the world of finance as the accounting legislation is delayed in meeting these developments, that create the suitable environment for the use of creative accounting practices.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تعتبر البيانات المالية التي يتم إعدادها وتقوم الشركات بنشرها هي وسيلة الإفصاح الرئيسية عن نتائج الأعمال للشركات، وهذه البيانات هي المرجع الأهم للمستفيدين من البيانات المالية عند اتخاذ القرار مثل مدراء الشركات والمستثمرين والحكومة. وهذه البيانات لا بد وأن تمتلك صفة التمثيل العادل للمركز المالي للشركة حتى تكون مصدر ثقة للمعلومات حتى يستطيع متخذ القرار أن يبني قراره وهو مطمئن إلى أن قراره تم اتخاذه استناداً إلى معلومات موثوقة (جريرة وآخرون، 2015).

ولكن قد تقوم الشركات أحيانا بالعمل على تجميل الوضع المالي للشركة وذلك لتحقيق أهداف ذاتية بالتلاعب بالبيانات المالية لتجميل الصورة التي تعكسها الأرقام الموجودة في تلك البيانات المالية وما تعكسه من نتائج عن أعمال الشركة ومركزها المالي (مطر والحلبي، 2009). وهذا التلاعب قد يكون بالتحايل ومخالفة القانون، وقد يكون تلاعباً ولكن دون تجاوز الحد القانوني ودون تجاوز للمعايير المحاسبية المعتمدة. ويتم ذلك باستغلال تعدد البدائل وتوفر المرونة في معايير المحاسبة المعتمدة وذلك بالتلاعب بالأرقام في البيانات المالية والقيام باختيار الطرق المحاسبية التي تحقق مصالح أطراف معينة استغلالاً للخبرة لدى القائم بهذه الممارسات مع المرونة الموجودة أصلاً في المبادئ المحاسبية، وبالتالي

إظهار نتائج مالية إيجابية ناتجة عن خفة يد البراعة المحاسبية وليس نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي للشركة، وقد سميت هذه الممارسات بالمحاسبة الإبداعية (مجيد، 2013).

وقد برزت المحاسبة الإبداعية وأخذت حيزاً مهماً من الإهتمام لدى الباحثين ولا سيما مع بداية القرن الحادي والعشرين، وخاصة بعد الفضائح المالية لعدد من الشركات العملاقة مثل شركة إنرون للطاقة وشركة وورلد كوم للاتصالات الأمريكيتين والتي أدت إلى خروج واحدة من أكبر خمس شركات تدقيق على مستوى العالم من سوق تدقيق الحسابات وهي شركة آرثر اندرسون واندثارها وزوالها نتيجة لهذه الفضائح (Gherai and Balaciu، 2011).

ويتم ممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال البيانات المالية للشركات والتي تتمثل في القوائم المالية وهي بيان المركز المالي وبيان الدخل وبيان التغير في حقوق الملكية وبيان التدفق النقدي. وذلك باستخدام وسائل متعددة تتعلق بكل بيان من هذه البيانات (حمادة، 2010).

والنقاش الذي يدور هو هل تؤثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على جودة وصدق البيانات المالية؟ وبالتالي هل لذلك من أثر ينعكس على تمثيل هذه البيانات للوضع المالي للشركات والذي سيؤثر بدوره على المستفيدين من البيانات المالية من أصحاب الشركات أو المدينين أو المقرضين أو غيرهم والذين يتخذون قراراتهم بناء على ما بين أيديهم من بيانات مالية (القطيش والصوفي، 2011).

وقد تم اختيار المحاسبة الإبداعية للبحث لأن المحاسبة الإبداعية حسب جُلّ الدراسات التي تم الإطلاع عليها يتم النظر إليها على أنها ممارسة سلبية ويجب العمل للحد من أثرها. لذلك سيتم في هذا البحث استقصاء مدى استخدام المحاسبة الإبداعية لدى مُعدّي البيانات المالية في فلسطين، وبحث الدوافع للقيام بهذه الممارسة، بالإضافة إلى محاولة التعرف على الأساليب التي من الممكن أن يتم بها ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة.

وفي هذا البحث سيتم بحث الأساليب والدوافع لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات غير المساهمة العامة العاملة في فلسطين من دون التطرق لبحث ذلك في الشركات المساهمة العامة. وذلك بسبب أن معظم الدراسات السابقة بشكل عام تقوم بدراسة الموضوع في الشركات المساهمة العامة فقط دون باقي الشركات، بالإضافة إلى أنه في فلسطين فإن معظم الشركات العاملة والمسجلة هي شركات غير مساهمة عامة. فقد بلغ عدد الشركات المسجلة في فلسطين في كانون الثاني من عام 2014 حسب دائرة تسجيل الشركات في وزارة الإقتصاد الوطني 20638 شركة منها 246 شركة أجنبية، وبحيث كان عدد الشركات

المساهمة العامة منها والمسجلة في وزارة الإقتصاد الوطني 127 شركة فقط تتكون من 100 شركة محلية بالإضافة إلى 27 شركة أجنبية (معهد الحوكمة الفلسطيني، 2014).

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر البيانات المالية هي مصدر المعلومات الرئيسية لمتخذي القرارات، فإن تمثيلها لحقيقة الواقع المالي للشركة هو أمر شديد الأهمية وبحيث يجب أن تكون هذه البيانات تمثل بعدالة المركز المالي للشركة. واستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية يؤثر سلباً على صدق البيانات المالية (مجيد، 2013) فكلما تم استخدام هذه الممارسات، أدى ذلك إلى التشكيك في جودة المعلومات وفي صدق تمثيل تلك البيانات المالية بقوائمها المختلفة لحقيقة الواقع المالي للشركة (خمفاني وصدقي، 2015).

وممارسة المحاسبة الإبداعية قائمة على دوافع لأطراف معينة وباستخدام أساليب معينة، وهذه الأساليب قد تؤثر بشكل سلبي على جودة ومصداقية تمثيل القوائم المالية للواقع المالي الحقيقي للشركة، وهذه الدوافع والأساليب متعددة ومختلفة حسب كل حالة، وقد قامت الدراسات والأبحاث بالتعرف عليها وتصنيف استخداماتها، حيث أن الدوافع هي نفسها بشكل عام بالنسبة للبيانات المالية أي لا يختص بيان مالي معين بدوافع معينة لممارسة المحاسبة الإبداعية، بينما الأساليب المستخدمة لممارسات المحاسبة الإبداعية تختلف من بيان مالي إلى آخر.

لذلك فإنه إذا ما أُريد استخدام المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية فإنه يتم استخدام ممارسات معينة بأساليب معينة في كل بيان مالي، لذلك فإنه إذا ما قامت شركة باستخدام هذه الأساليب للمحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية مع وجود دوافع لاستخدامها، فإن هذا يدل على أن هذه الشركة تمارس المحاسبة الإبداعية في حساباتها.

وبالنسبة للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين فإن هذا الأمر ينطبق عليها أيضاً، فإن تأثير استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية فيها يؤثر على جودة ومصداقية تمثيل القوائم المالية للواقع المالي الحقيقي لهذه الشركات. لذلك فإن مشكلة البحث تكمن بالإجابة على السؤال الآتي:

هل يتم استخدام المحاسبة الإبداعية في حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟

وللإجابة عن هذا التساؤل وبناءً على ما ذكر أعلاه يبرز لدينا عدة تساؤلات فرعية أخرى يجب الإجابة عنها:

- ما مدى وجود دوافع لدى الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الإبداعية؟
- ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟
- هل يوجد أثر للدوافع على استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟
- هل يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة. ويعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل)؟
- هل يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة. ويعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل)؟
- هل يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة. ويعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل)؟

3.1 أهمية الدراسة

إن أهمية الدراسة تعود إلى الأمور التالية:

- 1- تتبع أهمية علمية للدراسة ابتداءً من أهمية المحاسبة الإبداعية نفسها وأثرها على البيانات المالية، وما قد تؤثر به على عدالة التقارير المالية.
- 2- كما تستمد الدراسة أهمية عملية بشكل عام من معرفة واقع فلسطين وبالتالي تشخيص واقع المحاسبة الإبداعية على هذا الواقع ومدى استخدام أساليبها في البيانات المالية والذي سيؤدي إلى استكشاف مدى تأثيرها على البيانات المالية بمعرفة حجم الأساليب المستخدمة عند ممارسة المحاسبة الإبداعية.

- 3- كما أن هذه الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي تخدم عدة فئات من ذوي العلاقة بالبيانات المالية مثل المستثمرين والمالكين والمحاسبين والمقرضين والزبائن والموردين ودوائر الضريبة وغيرهم بالإضافة إلى الباحثين، حيث أنها ستزيد من إيضاح صورة ما قد يتم من ممارسات تؤثر على عدالة وصدق البيانات المالية.
- 4- كما أن فهم المجتمع لواقع المحاسبة الإبداعية بشكل عام والإطلاع على واقعها في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة بشكل خاص سوف يزيد من الوعي نحو التوجه إلى الحرص على عدالة وصدق وموثوقية البيانات المالية للشركات الفلسطينية.
- 5- إن معظم الدراسات التي تتناول المحاسبة الإبداعية تتم حول الشركات المساهمة العامة، بينما الأبحاث والدراسات حول الشركات غير المساهمة العامة قليلة جداً تكاد لا تلاحظ. وهذه الدراسة تدور حول الشركات غير المساهمة العامة، وهو ما يميزها عن الدراسات السابقة، مما يُرجى أن يكون لها دور مساهم في إثراء البحث حول هذه الشركات.
- 6- إن الأبحاث والدراسات في فلسطين بشكل عام حول موضوع المحاسبة الإبداعية في الشركات الفلسطينية شحيحة وخاصة في مناطق الضفة الغربية، وإذا ما قسنا الأمر على الأبحاث عن الشركات غير المساهمة العامة فإنها تكاد تكون معدومة.
- لذلك فإن هذه الدراسة ستساعد في فهم واقع المحاسبة الإبداعية في الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين مما قد يُبنى عليه أبحاث أخرى قد تقوم بدراسة جوانب أخرى من الموضوع مبنية على هذه الدراسة ونتائجها مثل بحث آثار المحاسبة الإبداعية على البيانات المالية، أو دراسة كيفية الحد من أثرها.
- 7- كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من النتائج والتوصيات المتوقع أن تخرج بها، والتي قد تساهم معرفة مدى استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية في فلسطين في الشركات غير المساهمة العامة والتوصل إلى الدوافع التي من الممكن أن تكون سبباً لاستخدامها، بالإضافة إلى التعرف على الأساليب التي قد تستخدم في هذه الممارسات.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي لدراسة مدى وجود دوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية، ومدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين من وجهة نظر مدققي

الحسابات الفلسطينية والأكاديميين في الجامعات الفلسطينية بالإضافة إلى مسؤولي الإئتمان والتسهيلات في البنوك الفلسطينية.

ويمكن تجزيء الهدف الرئيسي إلى أهداف فرعية:

- بحث وتعريف المحاسبة الإبداعية والتعرف على ممارساتها.
- معرفة مدى وجود دوافع لدى الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الإبداعية.
- معرفة مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين.
- معرفة أثر الدوافع على استخدام اساليب المحاسبة الإبداعية في حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين.
- التعرف على الفروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة. ويعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل).
- التعرف على الفروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة. ويعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل).
- التعرف على الفروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة. ويعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل).

4.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى H01: لا يوجد دوافع لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية.

الفرضية الثانية H02: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية (بيان المركز المالي، بيان الدخل، بيان التدفق النقدي، وبيان التغيرات في حقوق الملكية) للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة.

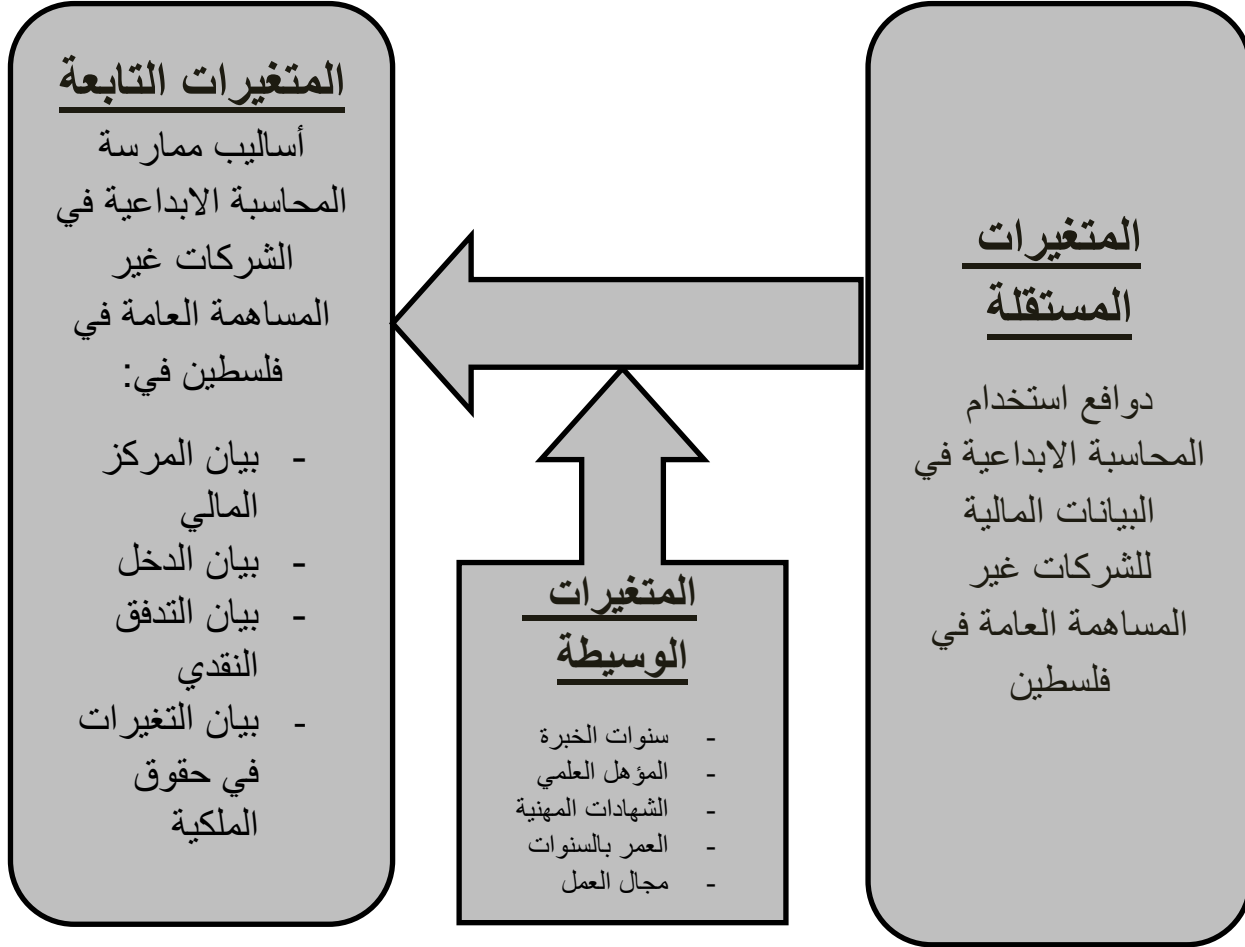
الفرضية الثالثة H03: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل).

الفرضية الرابعة H04: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل)

الفرضية الخامسة H05: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل).

5.1 أنموذج الدراسة

بناءً على أهداف الدراسة وفرضياتها فإن أنموذج الدراسة سيكون كالتالي:



6.1 هيكل الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على خمسة فصول، حيث أن الفصل الأول يدور حول الإطار العام للدراسة، والذي يتناول فيه مقدمة الدراسة ومشكلتها، والتي يُطرح فيها التساؤلات التي يُسعى للإجابة عنها في هذه الدراسة، ثم أهمية الدراسة والتي تشير إلى ما يبرر القيام بإجراء هذه الدراسة وما يميزها عن غيرها من الدراسات. ويتناول كذلك هذا الفصل أهداف الدراسة وفرضياتها. كما يتناول أنموذج الدراسة والذي يوضح برسم مبسط طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة، هذا بالإضافة إلى هيكل الدراسة.

أما الفصل الثاني فيتناول الإطار النظري للدراسة والذي يشمل أربعة مباحث، حيث أن المبحث الأول يبحث في نشأة ومفهوم المحاسبة الإبداعية، إذ يتحدث عن كيفية نشأة المحاسبة الإبداعية، وما هي تعريفاتها المختلفة وحسب وجهات النظر المختلفة، وما هي القواسم المشتركة لهذه التعريفات، كما يبحث الفرق بين المحاسبة الإبداعية والإحتيال المحاسبي، بالإضافة إلى العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية، وما هي أشكال وحالات المحاسبة الإبداعية. ويختتم ببحث تساؤل حول المحاسبة الإبداعية؛ هل المحاسبة الإبداعية هي دائماً سلبية؟. أما المبحث الثاني فيتحدث عن بيئة المحاسبة في فلسطين ، وفي المبحث الثالث يدرس دوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية، وأما المبحث الرابع، فإنه يتناول بإسهاب أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتم استخدامها في البيانات المالية الأربعة.

وبالنسبة للفصل الثالث فإنه يستقرى الدراسات السابقة بهدف الإستفادة منها وتشمل الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، بالإضافة إلى إجراء مقارنة فيما بينها.

ويخصوص الفصل الرابع فإنه يختص ببحث منهجية وإجراءات الدراسة، حيث يبحث منهجية الدراسة وطرق جمع البيانات وأداة الدراسة، كما يبحث مجتمع وعينة الدراسة وخصائص هذه العينة والإختبارات التي تم إجراؤها على ما تم جمعه من بيانات، بالإضافة إلى متغيرات الدراسة والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

ويحتوي الفصل الخامس على التحليلات الإحصائية لأسئلة وفرضيات الدراسة ونتائج الإجابات على هذه الأسئلة والفرضيات، والإستنتاجات من هذه التحليلات، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1.2 المبحث الأول:

المحاسبة الإبداعية: نشأتها ومفهومها

1.1.2 تمهيد:

تعتبر المحاسبة الإبداعية من المفاهيم التي أثارت الجدل، حيث أنها من جانب كانت محل نقاش في رأي الباحثين حولها وحول أسبابها ودوافعها وأساليبها، ومن جانب آخر حول مدى أخلاقيتها ومدى إنسجامها مع القوانين والمبادئ المحاسبية أو تجاوزها لها بالإضافة إلى آثارها وكيفية العمل للحد من أثرها. وقد استحوذت المحاسبة الإبداعية على اهتمام أكبر عندما ظهرت الفضائح المالية لعدد من كبريات الشركات في العالم والتي كانت موجوداتها بعشرات المليارات من الدولارات والتي أدى انهيارها والفضائح التي ارتبطت بها إلى تغيير النظرة نحو مهنة المحاسبة ونحو المعلومات والبيانات الصادرة عنها.

2.1.2 نشأة المحاسبة الإبداعية:

يمكن القول أن بداية المحاسبة الإبداعية يعود إلى بدايات فترة الثورة الصناعية وما رافقها من ظهور شركات صناعية كبرى، والتي كانت عبارة عن شركات أموال تمتاز بضخامة عدد المساهمين بها لضخامة

رؤوس أموالها، وما نجم عن ذلك من انفصال الملكية عن الإدارة وحاجة الأخيرة إلى بيانات مفصلة، حيث ظهرت محاسبة التكاليف والتي سعت إلى اعتماد نظام للتكاليف يساهم في مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات السليمة (العامري ويعقوب، 2012). حيث كانت عمليات التلاعب تتم أثناء إجراء حسابات التكاليف والتي كانت تتطلب موظفين ذوو اختصاص ولا سيما أن تلك الفترة اتسمت بضعف استقلالية المحاسب. كما اتسمت بوجود الحرية التي كانت أتاحت استخدام المبادئ المحاسبية لملاءمة احتياجات الشركات، لذلك اتجه سلوك المحاسب المهني في تلك الفترة إلى الإستجابة إلى رغبات المدراء وأهدافهم والذين كانوا يملكون الحرية في تقييم موجوداتهم وتقدير دخولهم (الحلي، 2009).

إلا أن المحاسبة الإبداعية بصورتها الحالية المعروفة وأساليبها التي صارت معهودة لم تظهر فعلياً إلا في فترة الثمانينيات من القرن المنصرم والتي مع الوقت ازداد التعرف عليها لازدياد استخدامها.

ومع ظهور المحاسبة الإبداعية ظهرت مسميات واصطلاحات عديدة لها مثل المحاسبة الخلافة، المحاسبة الابتكارية، المحاسبة الإحتيالية، المحاسبة الإبتداعية، المحاسبة الإصطناعية، المحاسبة التجميلية، بالإضافة إلى المحاسبة الإبداعية Creative Accounting حيث هي التي اشتهر استخدامها، وجميع هذه الإصطلاحات تخدم نفس المعنى (الصوري، 2013).

وكما قلنا فإن فترة الثمانينات من القرن العشرين كانت هي فترة الظهور الفعلي للمحاسبة الإبداعية. وقد حصلت بداياتها في تلك الفترة عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات حيث كان هناك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في وقت كان من الصعب تحقيق أية أرباح من أي نوع. وفي ذلك الوقت استطاعت المحاسبة الإبداعية أن تكسب الوقت للشركات حيث أنه إذا كانت الشركات لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها على الأقل تستطيع أن تبتدعها. وقد استمر الركود الذي تعرضت له الشركات لفترة طويلة مما تسبب في إجبار الكثير من الشركات التي صرحت عن أرباح هي ابتدعتها إلى التصفية وعدم الإستمرار (مجيد، 2013).

وقد اشتهرت مقولة عن حال الشركات واستخدامها للمحاسبة الإبداعية في ثمانينات القرن الماضي وتجدها في كثير من الدراسات حول الموضوع تقول: "إن الشركات اكتشفت أن القوانين تطلب منك فقط ما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! لذلك فإذا كنت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنك تستطيع على الأقل أن تبتدعها" (Mckenzie, 1998).

وأما في بداية القرن الحادي والعشرين فقد بلغ الإهتمام بالمحاسبة الإبداعية أوجهُه وذلك بعد سلسلة من الفضائح لشركات كبرى وبتواطؤ من شركات تدقيق من الصف الأول بدأت مع الألفية الجديدة. ومن هذه الفضائح ما حصل مع شركة الطاقة Enron وشركة الإتصالات Worldcom وشركة Harkin وشركة الأدوية Marill وعملاق الطباعة Xerox وغيرها (مجيد، 2013). ولعل ما حصل مع شركة إنرون في تلك الفترة لا يكاد يوجد بحث له علاقة بالمحاسبة الإبداعية إلا ويذكرها، وما حصل فعلياً يستحق الذكر في سياق الموضوع. فشركة إنرون انهارت في ديسمبر لعام 2001، مع أنها في عام 2000 كانت عائداتها تقارب 111 مليار دولار أمريكي، وكانت تعمل في أكثر من ثلاثين منتجاً مختلفاً أبرزها مُسال البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات والفولاذ والورق والبلاستيك وغيرها من المنتجات الأخرى بالإضافة إلى تجارة العقود الآجلة لأصناف كثيرة وعديدة. وكانت أصولها تقدر ب 63.4 مليار دولار، وكان سهم الشركة في منتصف عام 2000 يساوي 75 دولار ليصبح عند انهيارها يساوي اقل من دولار امريكي واحد، وليخسر حوالي عشرين ألف موظف وظائفهم ومعاشاتهم التقاعدية وتوفيراتهم التي كانوا يستثمرونها في الشركة. وقد اتضح بعد الفضيحة أن سبب انهيارها هو مجموعة من التلاعبات تقوم على تضخيم الأرباح والأصول وإخفاء الديون والخسائر. وكان المساعد على ذلك شركة آرثر أندرسون وهي كانت واحدة من أكبر خمس شركات تدقيق على مستوى العالم والتي بدورها انهارت بسبب هذه الفضيحة واختفت من عالم تدقيق الحسابات لأنها قامت باستخدام المحاسبة الإبداعية بالإخفاء والتلاعب. فقد كانت تحصل على مليون دولار أسبوعياً من شركة إنرون مقابل تقديم استشارات، أي اثنان وخمسون مليون دولار سنوياً، فكانت مشاركة في القضية (Jinkling, 2002).

وليست شركة إنرون هي الوحيدة، فبعدها بسنة انهارت شركة وورلدكوم وهي شركة امريكية أيضاً. وقد كانت أكبر حجماً من إنرون حيث بلغت أصول الشركة 103 مليار دولار أمريكي. وفي حينها كانت تمر عبرها نصف اتصالات الإنترنت بالعالم وكان لديها 60 ألف موظف في 65 دولة. وكان سبب انهيارها تلاعبها بالحسابات أيضاً. وقد امتدت الفضائح لتشمل شركات أخرى وبأصول ورؤوس أموال ضخمة (Badawi, 2008).

3.1.2 تعريف المحاسبة الإبداعية:

اختلفت الآراء حول تعريف المحاسبة الإبداعية بشكل دقيق، فلا يوجد إجماع أو رأي موحد على المستوى الدولي على نظرية محدودة لممارسات المحاسبة الإبداعية بشكل دقيق أو ما الذي تمثله هذه الممارسات وما قد يكون قواعد لها، وإن كان هناك اتفاق على أساس الفكرة وهي أنها أشكال من التلاعب بالحسابات (Balaciu, et. al., 2009). وقد حاول العديد من من الباحثين والمختصين والكتاب دراسة هذه الظاهرة، وقاموا بتناولها بألفاظ مختلفة ولكن تحمل نفس المفهوم وبحيث أننا نجد أن هناك تعريفات تنطلق من وجهة نظر معينة معتمدة على خلفية الباحث، بينما نجد تعريفات أخرى يتم التوصل إليها من الباحثين والدارسين بالإستنباط والبحث فقط.

وقد قدموا خلال دراساتهم وتحليلاتهم العديد من التعريفات التي وإن اختلفت في الألفاظ والتعبير ولكنها تتفق في المضمون، ومن أبرز هذه التعريفات للمحاسبة الإبداعية التعريفات التالية:

- فقد عرفت بأنها "عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال استعمال بدائل القياس وخيار المعالجات من إعداد الكشوفات والقوائم المالية ونتائج النشاط بما يتلاءم والغرض المطلوب منها بزيادة الأرباح أو خفضها وبتضخيم الموجودات أو خفض المطلوبات وبما يساعد في توجيه المستثمر وغيره من المستفيدين من القوائم المالية لما ترغب فيه إدارة الشركة" (حسين، 2010).
- كما عرفت "بأنها الأساليب التي تستخدمها الإدارة لإظهار نتائج نشاط الشركة ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الإقتصادي وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلائم أغراض الإدارة. (Mulford and Comiskey, 2002).
- وعرفت كذلك "بأنها عملية التلاعب في البيانات المالية باستخدام الخيار الإنتقائي أو تطبيق المبادئ المحاسبية والتضليل في الإبلاغ المالي، وأية خطوات متخذة في اتجاه إدارة الإرباح أو تلطيف صورة الدخل" (مطر والحلي، 2009).

- وفي تعريف آخر "هي الممارسات غير الاخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي بها فرصة التلاعب والغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة" (حمادة، 2010).
- وعرفت أيضاً " أنها عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدون للحسابات من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة أو تجاهل بعضها أو جميعها" (Amat, et. al., 1999).
- كما عرفها أيضاً بأنها " العملية التي يستغل فيها المحاسبون معرفتهم بالإجراءات المحاسبية ويستخدمونها لمعالجة الأرقام المسجلة حسابات شركات الأعمال".
- وعرفت بأنها " مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تستخدم في التحايل والتضليل المالي في القوائم المالية، وذلك من خلال استغلال المرونة المعطاة في السياسات والقوانين المحاسبية وحرية الاختيار بين البدائل. ويلجأ المحاسبون لهذه الممارسات بهدف خداع المستفيدين من القوائم المالية من خلال إظهار مركز مالي غير حقيقي لشركائهم وخصوصاً إذا كان الوضع المالي للشركة سيء" (طينة، 2012).
- وعرفت كذلك بأنها "أفعال تعبر عن سلوك لا أخلاقي تقوم بها الإدارة للتأثير على نتيجة نشاط المنشأة وقائمة مركزها المالي من خلال استخدام تقنيات محاسبية محكمة بهدف خداع أصحاب المصالح عن طريق تزويدهم بمعلومات محاسبية مضللة لا تعكس واقع حال المنشأة من أجل تحقيق أغراض خاصة" (الزيادي، 2015).
- وأما Dictionary of Accounting لـ S.M.H. Collin والصادر في لندن في طبعته الرابعة لعام 2007 فيعرّف المحاسبة الإبداعية بأنها "عبارة عن تكييف أرقام الشركة لتقديم صورة أفضل مما هو صحيح، وهو عادة لجعل الشركة أكثر جاذبية لمن يُتوقع أن يقوم بعملية الشراء، أو القيام به لسبب من الأسباب الأخرى التي قد لا تكون قانونية بشكل صارم".

كما ظهرت تعريفات للمحاسبة الإبداعية من **وجهات نظر مختلفة** بناءً على خلفيات الذين قدموا هذه التعريفات، فكان منها تعريفات:

من وجهة نظر أكاديمية:

- " المحاسبة الإبداعية أو الخلاقة هي إجراءات محاسبية متعمدة وهادفة إلى إظهار نتائج الأعمال والمركز المالي بغير حقيقتهما لأغراض خاصة استغلالاً لمرونة المبادئ والمعايير المحاسبية" (الشيخ، 2011).
- "هي الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية من خلال الإستفادة من الخيارات والمبادئ المحاسبية، وأي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل" (Mulford, et. al., 2002).
- " سوء إستخدام الطرق المحاسبية واستخدام التلاعب المحاسبي على مستوى المؤسسة من أجل التأثير على البيانات المالية بحيث توفر لمستخدميها معلومات مشوهة عن الوضع المالي للمؤسسة" (Zemankova, 2015).

من وجهة نظر محاسب مهني:

- فقد عرفها (مطر وآخرون، 2009) نقلاً عن Jameson 1988 بأن "العملية المحاسبية تشتمل على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحريف أو سوء العرض. وأصبحت هذه الأنشطة التي ثمارها عناصر مهنة المحاسبة تعرف بالمحاسبة الإبداعية".
- "العملية التي يستخدم بها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام المعروضة في حسابات الشركة" (Philip, et. al., 2002).

- "شكل من أشكال التلاعب والإحتيال في مهنة المحاسبة وتعمل على تغيير القيم المحاسبية الموضوعية إلى قيم غير موضوعية، وغالباً ما يمتلك ممارسي المحاسبة الإبداعية قدرات مهنية محاسبية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه من خلال الإستفادة من الثغرات في القوانين والخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة" (جبار، 2015).
- "استخدام المعرفة المحاسبية للتأثير على الأرقام في التقارير مع الحفاظ على القوانين والقواعد القانونية للمحاسبة، وذلك بدلاً من إظهار الأداء الفعلي أو موقف الشركة، وذلك لتعكس ماتريده الإدارة لأصحاب الشركة" (Yadav, 2014).

من وجهة نظر صحفية متخصصة:

- ما عرّفه Ian Griffiths في عام 1986 وهو صحفي بريطاني متمرس "إن كل بلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، وأن كل واحدة من الحسابات المنشورة تستند على أساس سجلات محاسبية والتي بدورها قد (طُبخت) بلطف أو (شويت) بشكل كامل (gently cooked or completely roasted) وأن الأرقام التي يتم تزويدها مرتين في السنة يتم تغييرها من أجل حماية المذنبين، إنها أكبر عملية خداع تحصل منذ حضان طروادة. في الحقيقة فإن هذا الخداع هو ذو مذاق جيد تماماً، مشروع بشكل كامل، إنه المحاسبة الإبداعية" (Amat, et. al., 1999).

من وجهة نظر محلل استثماري:

- "النمو الظاهري في الأرباح الذي يحدث نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية وليس نتيجة للنمو الإقتصادي الحقيقي" (Smith, 1992).

1.3.1.2 القواسم المشتركة للتعريفات:

وإذا أعدنا النظر في التعريفات السابقة للمحاسبة الإبداعية فإننا نجد أنها تتفق على قواسم مشتركة في تعريفها للمحاسبة الإبداعية:

- 1- أنها في معظمها ممارسات قانونية، حيث أن معظم الممارسات تتم في إطار المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى استغلال ممارسيها للتغيرات في القوانين والأنظمة المحلية للبلد التي تعمل بها الشركة.
- 2- أنها ممارسات استغلالية، حيث يتم استغلال المرونة والإختيار المتوفرة في المبادئ والقواعد المحاسبية.
- 3- أنها عملية تلاعب بالحسابات والتقديرات المحاسبية، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب المختلفة حسب موقع الممارسة في البيانات المالية.
- 4- أن المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية حسب رغبة مُعدِّها وبما يعكس مصالح طرف من الأطراف التي تتعامل مع المنشأة الإقتصادية.
- 5- إن الذين يمارسون المحاسبة الإبداعية يمتلكون مستوى عالي من الذكاء والإبداع بالإضافة إلى الخبرة القوية والقدرات المحاسبية المتميزة تمكنهم من استغلال المرونة في المبادئ المحاسبية والتلاعب بالبيانات المالية بما يخدم توجهاتهم.
- 6- أن ممارسات المحاسبة الإبداعية هي ممارسات غير أخلاقية.
- 7- أن المحاسبة الإبداعية بالمجمل هي تجميل لصورة البيانات المالية.

وبناءً على سيق يمكننا أن نتوصل في هذه الدراسة إلى تعريف للمحاسبة الإبداعية بأنها:

(مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تحتاج إلى قدرات مميزة يتم فيها استغلال المرونة المتوفرة في المبادئ والقواعد المحاسبية من أجل توجيه نتائج الحسابات للخروج ببيانات مالية ختامية تخدم طرف من أطراف العلاقة في المنشأة الإقتصادية، وبحيث يكون التلاعب ضمن احتمالات تفسير المعايير والمبادئ المحاسبية وبدون أن يتم تجاوزها في معظم الحالات، وكذلك بالنسبة للقوانين الدارجة).

فالمحاسبة الإبداعية هي عبارة عن ممارسات يتم القيام بها لتجميل صورة البيانات المالية وبالتالي تجميل صورة الشركة وكما يرغب بذلك القائمين بتلك الممارسات، فالهدف هو الحصول على الصورة المطلوبة للبيانات المالية والتي تقوم به الشركات غالباً في حالات التعثر من أجل جعل الصورة المالية للشركة بأفضل صورة، وأنها في معظم الحالات لا تخالف المبادئ والقواعد المحاسبية ولا تخالف القانون، وتحصل المخالفات في حالات قليلة.

4.1.2 الفرق بين المحاسبة الإبداعية والإحتيال المحاسبي:

تم تعريف الإحتيال المحاسبي Fraud (أو الغش المحاسبي) بأنه "إظهار بيانات خاطئة بشكل متعمد أو حذف قيم معينة أو إخفائها في البيانات المالية بهدف تضليل البيانات المالية، وهذا النوع من التلاعب يُعد مخالفة للقانون والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها" (الصوري، 2013).

كما تم تعريفه بأنه "أي فعل مقصود أن يؤدي إلى أخطاء مادية في البيانات المالية" (طينة، 2012). وهناك نوعين من الإحتيال:

1- Missappropriation of Assets إختلاس الأصول:

ويسمى أيضاً Employee Fraud وهو عبارة عن قيام الموظفين بالسرقة أو الإختلاس من موجودات الشركة وبغض النظر عن كون المسروقات عبارة عن نقدية أو كانت أشياء عينية، والتي من الممكن أن تكون موجودات مكتب، أثاث، قطع ثمينة من المخزن، أو حتى ماكنات أو معدات كبيرة. ويصنف ضمنها أيضاً ليس فقط أخذ وسرقة عين الموجودات، بل أيضاً الإستخدم غير المصرح به لموجودات الشركة، مثل استخدام الموظفين لسيارات الشركة لأغراض شخصية ودون الحصول على إذن بذلك.

والأصول النقدية عرضة للإحتيال عادة أكثر من غيرها بسبب سيولتها العالية والتي غالباً يمكن الوصول إليها والتعامل معها بسهولة أكثر من الأصول العينية (Kennedy, 2012).

2- Missrepresentation of Financial Statement الإحتيال في التقارير المالية:

ويسمى أيضاً Fraudulent Financial Reporting وهي عبارة عن وجود أخطاء متعمدة في البيانات المالية يقصد منها جعل المركز المالي للشركة بصورة أفضل. وعادة يتم القيام بذلك بأن يتم زيادة الإيرادات المصرح عنها أو تخفيض المصاريف المعلنة أو كليهما. هذا في بيان الدخل، أما في بيان المركز المالي فإنه يمكن أن يحصل تشوية أو تحريف فيه من أجل التأثير على

النسب المالية بحيث تكون أكثر قبولاً، مثل التلاعب بنسبة التداول وهي الأصول المتداولة إلى الإلتزامات المتداولة أو بنسبة الديون إلى حقوق الملكية (Reurnik, 2016).

كما يعتبر التصريح عن البيانات المالية بما يخالف المبادئ والمعايير المحاسبية كنوع من التحايل في التقارير المالية (Reurnik, 2016).

ويبين نوعي الإحتيال يعتبر النوع الثاني من الإحتيال وهو Missrepresentation of Financial Statement هو الإحتيال المحاسبي أكثر ضرراً على الشركة على المدى الطويل من النوع الأول وهو Missappropriation of Assets حيث أن الإختلاس بمبالغ ضخمة واقعياً هو صعب وليس من السهل القيام به، في حين أنه من الأسهل بكثير إضافة مبالغ كبيرة من المال كأرقام على الحسابات مع أنها لم تكن يوماً موجودة فعلياً في الواقع (Kennedy, 2012).

ومن خلال تعريفات المحاسبة الإبداعية فإننا وجدنا أن معظم التعريفات اتفقت على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية هي عمليات تلاعب بالحسابات للحصول على بيانات مالية ذات صورة معينة ولكن مع الإهتمام بعدم تجاوز القانون والمبادئ المحاسبية وذلك باستغلال المرونة الموجودة في هذه المبادئ والقوانين (وإن كانت تتجاوزه أحياناً ولكن في معظمها لا يتم تجاوز القانون والمبادئ المحاسبية).

أما الإحتيال المحاسبي فإنه عبارة عن التلاعب بالحسابات للحصول على بيانات مالية ذات صورة معينة تخدم طرف من المستفيدين من البيانات المالية مع عدم الإهتمام بعدم تجاوز الحد القانوني للمبادئ والقوانين المتعارف عليها.

ويلاحظ أن أبرز ما يتصف به الإحتيال في التقارير المالية هو تحريف البيانات المالية وهو ما يتشابه به مع المحاسبة الإبداعية، ولكن بشكل عام، يشترك الإحتيال المحاسبي مع المحاسبة الإبداعية في أن كليهما يُنظر إليهما بنظرة سلبية، كما أن كليهما يتم اللجوء إليهما غالباً عند حصول تعثر مالي للشركة.

أما الفروقات الرئيسية بين المحاسبة الإبداعية والإحتيال المحاسبي فهي كالتالي:

جدول 1.2: الفروقات الرئيسية بين المحاسبة الإبداعية والإحتيال المحاسبي

الإحتيال المحاسبي	المحاسبة الإبداعية
1- سلبي وغير قانوني.	1- تستغل الطابع غير الدقيق وغير المكتمل من القواعد المحاسبية.
2- ينطوي على تزوير أو تغيير لتسجيلات المحاسبة والوثائق الداعمة والتي على أساسها يتم صياغة البيانات المالية.	2- إذا كان هناك أكثر من طريقة لحل مشكلة معينة فإن المحاسب يختار الطريقة التي تؤدي إلى النتائج التي ترغب بها الإدارة.
3- تفسير خاطئ أو إغفال متعمد لأحداث، معاملات، أو معلومات أخرى ذات أهمية للبيانات المالية.	3- تغير الواقع المحاسبي دون اختراق القوانين المحاسبية.
4- تطبيق مقصود غير صحيح لسياسات محاسبية مرتبطة بالتقييم، الإعتراف، التمثيل، أو وصف المعلومات.	4- عندما يستخدم بحسن نية فإنه يمثل أداة ضرورية للبناء وإبراز الصورة الدقيقة للبيانات.
5- التقارير المالية الإحتيالية يمكن أن تحصل كنتيجة للضغط الذي تتعرض له الإدارة سواء من داخل الشركة أم من خارجها لتحقيق هدف الربح المتوقع.	5- تمثل سلسلة من التقنيات للتلاعب بالبيانات المالية وتجميل صورة الشركة من أجل جعلها أكثر جاذبية لذوي العلاقة بالبيانات المالية.
6- تتضمن إجراءات مثل تحريفات تحصل نتيجة للتقارير المالية الإحتيالية وإجراءات تحصل نتيجة لاختلاس الأصول.	6- التقنيات والممارسات التي تقدمها المحاسبة الإبداعية تؤدي إلى تجيير الواقع حتى حدود المصادقية من أجل خدمة أهداف معينة.

المصدر: Popescu, et. al., SEA - Practical Application of Science, Volume II, Issue 3 (5), 2014

5.1.2 العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية:

هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية مثل:

1- حرية الاختيار للمبادئ المحاسبية:

يؤثر الاختيار - بشكل عام - بين البدائل المحاسبية في نوعية المعلومات المحاسبية والمالية التي تحصل عليها الأطراف المختلفة المهتمة بالبيانات المالية، ومن ثم تؤثر في عملية اتخاذ القرار. وبما أن القواعد والسياسات المحاسبية تسمح أحياناً للشركة أن تختار من بين مختلف الطرق المحاسبية التي تستخدمها في إعداد بياناتها المالية، حيث تسمح المعايير المحاسبية في عدد منها بالاختيار بين البدائل المحاسبية المختلفة، فإن هذا يترتب عليه اختيار الشركة للطرق المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق أفضل صورة لأداء الشركة (Sanusi and Izedonmi, 2014). ومثال ذلك أنه في كثير من الدول يسمح للشركات أن تختار بين سياسة إطفاء نفقات البحث والتطوير حال حدوثها أو رسملتها وإطفائها على فترة حياة المشروع (ريحانة، 2015). فنفقات البحث في دول كبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية يتم تصنيفها كمصروفات، بينما في إسبانيا فإن الأنظمة هناك تسمح بأن يتم تصنيفها كمصروفات أو أن يتم رسملتها. أما ما يتعلق بنفقات التطوير فإن الدول الأربعة المذكورة تختلف عن بعضها في كيفية التعامل مع هذه النفقات. ففي بريطانيا يتم تصنيفها كمصروفات ولكن يسمح برسملة بعضها، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم تصنيفها كمصروفات ما عدا النفقات المتعلقة بالبرمجة والأنظمة الكمبيوترية، وفي ألمانيا فإنه لا يسمح إلا أن يتم تصنيفها كمصروفات فقط، أما في إسبانيا فإنها مثل نفقات البحث يسمح بأن يتم تصنيفها كمصروفات أو أن يتم رسملتها (Corcoles, 2010).

2- حرية التقديرات المحاسبية:

إن هناك عدد من العمليات المحاسبية التي تحتاج عند إعدادها إلى درجة عالية من التقدير والحكم الشخصي، وهذا يوفر للإدارة المجال ويجعل لها القدرة على التلاعب في هذه التقديرات وذلك من أجل الوصول إلى أهداف مسبقة ترغب بها الإدارة. وهذه الفرصة التي تتوفر للمحاسب المبدع للتلاعب والتي يصعب اكتشافها، تؤدي إلى صياغة تقرير أو التأثير عليه أو استخدام تقديرات متحيزة قد تكون متفائلة أو متحفظة حسب حاجات الإدارة ورغباتها في التأثير على بنود البيانات المالية من حيث تضخيم قيمتها أو التقليل منها (Akenbor and Ibanichuka, 2012). ومثال ذلك تقدير العمر الإنتاجي للأصول وذلك من أجل احتساب الإستهلاكات، حيث عادة ما

يتم تقدير العمر الإنتاجي للأصول داخل الشركة والذي يتيح للمحاسب أو الإدارة اعتماد التقدير الذي ترغب به والذي يتناسب مع توجهاتها ورغباتها (Rajput, 2014).

3- توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية:

قد ترغب الشركة في تحقيق انطباع معين عن حساباتها وبياناتها المالية، وإذا توفر للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً، فإن هذه القدرة على التحكم في توقيت وتنفيذ وحدوث بعض العمليات الحقيقية قد يجعل الشركة تقوم بتأجيل تنفيذ هذه العمليات أو تعجيلها من أجل تحقيق أهداف ومكاسب معينة ترغب بها الإدارة (تيجاني، 2012). ومثال على ذلك، لو أن الشركة لديها استثمار بتكلفة تاريخية يمكن بيعها بسهولة مقابل سعر مبيعات أعلى، وهو القيمة الحالية. فإن أصحاب القرار لديهم الحرية في اختيار السنة التي يبيعون فيها الاستثمار وبالتالي زيادة الربح في الحسابات للسنة التي يريدونها (Akenbor and Ibanichuka, 2012).

4- بطء التشريعات ووضع القواعد المحاسبية:

إن الكيفيات التي يتم بها إدارة الأعمال واستخدام التكنولوجيا فيها يجعلها تتقدم بصورة أسرع من التشريعات ووضع القواعد المحاسبية، فالمحاسبة تعاني من عدم تمكنها من مواكبة التطور بشكل يوازي التقدم بطرق الأعمال، والمعايير المحاسبية تتأخر في تلبية تلك المستجدات مما يتيح الفرصة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية ويسهل لها ظروف الاستخدام (مجيد، 2013). ومما قد يجعلنا نجد في بلدان معينة تنظيم محدود وغير كافي في بعض المجالات المحاسبية، ومثال على ذلك ما هو موجود في إسبانيا بما يتعلق بالتشريعات والإجراءات للإعتراف بخصم مخصص التقاعد وكيفية القيام بحسابه (Amat and Gowthorpe, 2004).

6.1.2 أشكال وحالات في المحاسبة الإبداعية:

تختلف أشكال وأنواع ومسميات عمليات التلاعب أو توجيه نتائج الحسابات بواسطة معدي الحسابات، وهذا الاختلاف ناشئ عن اختلاف رؤية الذين يقومون بدراسة هذا الموضوع، بالإضافة إلى تداخل بعض التفاصيل ما بين الممارسات الجزئية وبين أشكال المحاسبة الإبداعية واختلاف الناحيتين في التصنيف.

ولكن يمكننا الإشارة إلى أن الأشكال في المحاسبة الإبداعية قد تكون حالات منها فعلياً أو تمثل جانباً من مجمل المحاسبة الإبداعية.

1- إدارة الأرباح Earning Management

يعتبر هذا الشكل (إدارة الأرباح) من أكثر ما اشتهر من ممارسات المحاسبة الإبداعية لدرجة أنه في بعض الدراسات يستخدم مصطلح (إدارة الأرباح Earning Management) كترادف لمصطلح المحاسبة الإبداعية بما يحتويه من مفهوم للمحاسبة الإبداعية، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة إنطباق اللفظ والمفهوم.

والتعريف العام لمصطلح إدارة الأرباح المقصود هنا هو "مجموعة تدابير يمكن أن تقوم بها الشركة من أجل زيادة الأرباح في التقارير المالية في أي وقت من الأوقات أو لتخفيض الديون المصرح عنها" (Anderson, 2002).

كما عُرف كذلك بأنه "عملية التلاعب بالأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو توقعات تعد من محللين أو قيم تتناغم مع تلطيف الدخل نحو مكاسب ثابتة" (مطر وآخرون، 2009).

ولا بد من الإشارة إلى أنه يوجد نوعين أو شكلين من إدارة الأرباح:

أ - Real Earning Management الإدارة الحقيقية للأرباح.

ب- Accrual Earning Management إدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات.

بالنسبة للنوع الأول فإنه يؤثر على التدفقات النقدية، وأما النوع الثاني فهو يتم من خلال التغييرات في التقديرات والسياسات المحاسبية (Kin Lo, 2007).

وقد وجد الباحثون أن تكاليف إدارة الأرباح تختلف حسب الطرق المستخدمة. فوجد بعضهم أن استخدام Real Earning Management هو بشكل عام أكثر تكلفة للشركة. كما أنه وجد في دراسات أخرى أن المدراء يفضلون Real Earning Management عن Accrual Earning

Management مع أنها أكثر تكلفة للشركة. وسبب تفضيل المديرين لها رغم أنها مكلفة هو أنه إذا ما جاء احدهم ليحقق وتم النظر إليها من زاوية محقق الجريمة فإن المديرين سيرغبون بها وذلك بسبب أن هذه الممارسة هي أصعب أن يتم اكتشافها (Kin Lo, 2007).

وإدارة الأرباح ليس بالضرورة أن تكون سيئة، بل إنها قد تكون إيجابية وذات أثر جيد. فإدارة الأرباح الجيدة Good Earning Management هي إدارة الأرباح التشغيلية التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات إختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر. أما إدارة الأرباح السيئة Bad Earning Management فهو ما تقوم به الإدارة بهدف إخفاء الربح التشغيلي الحقيقي بواسطة وضع بعض القيود الإصطناعية أو استخدام تقديرات غير منطقية (ابو عجيبة وآخرون، 2009). ويرى عدد من الباحثين أن إدارة الأرباح بإدارة الإستحقاقات المحاسبية لا يتضمن تزييفاً للحقائق بل هي طريقة للتعامل مع الإختلافات الظاهرة في الأرباح على المدى القصير، وذلك بجلب الأرباح إلى السنة ذات الحاجة ودفع المصروفات عنها (القري، 2010).

2- تمهيد الدخل Income Smoothing

هو حالة من حالات إدارة الدخل هدفه تحسين صورة الدخل بشكل عام. ويكون بإزالة التذبذب الذي يمكن أن يحصل في مسار الدخل الطبيعي، وذلك بأن يتم تخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل المرتفع من أجل نقله إلى السنوات ذات الدخل السيء وذلك للحفاظ على نسبة الربح ومستواها وبشكل سلس ولطيف بين السنوات لإظهار الإدارة أمام مستخدمي البيانات المالية على أنها قادرة على الحفاظ على مستوى الدخل بغض النظر عن الظروف المحيطة بالشركة (نفاع، 2015).

كما تم تعريفه بأنه "أحد أشكال إدارة الأرباح ومصمم لإزالة إنحرافات سلسلة الأرباح الطبيعية بما في ذلك تقليل وحفظ المكاسب من خلال السنوات الجيدة لاستخدامه في غيرها من السنوات (Mulford and Comiskey, 2002).

ويمكن للإدارة تمهيد الدخل بأسلوبين:

أ - Real Smoothing التمهيد الحقيقي.

ب- Artificial Smoothing التمهيد غير الحقيقي أو الإصطناعي.

فالتمهيد الحقيقي ينتج عن رغبة الإدارة بتقليل تقلبات التدفقات النقدية فتقوم بعملية تمهيد الدخل بواسطة تبادلات تجارية حقيقية وقرارات تشغيلية فعلية والتي تستلزم مصاريف معينة أو أو ينتج عنها أرباح معينة (Huang, et. al., 2009).

بينما التمهيد الإصطناعي -ويسمى كذلك التمهيد المحاسبي- فيكون بواسطة التلاعب في الإفراز عن الأرباح أو المصاريف وتعجيل أو تأجيل الإعتراف بها بين الفترات المحاسبية، واستخدام جميع المتغيرات المحاسبية التي ينتج عن التحكم بها دخلاً مستقراً دون التأثير على التدفقات النقدية (Huang, et. al., 2009).

ولتمهيد الدخل، يتم عادة استخدام عدة أدوات منها إدارة الدخل بواسطة المخزون أو مصاريف الإستهلاك أو تحويل العملات أو غيرها من الأدوات الأخرى (القري، 2010).

3- التخلص من كل الخسائر مرة واحدة Big Bath Accounting

وهذه أيضاً تعتبر من إدارة الأرباح، إذ أنها تقوم على تقليل تقديرات المكاسب والأرباح للشركة في فترة معينة مقابل المبالغة في تقدير الخسائر. ويهدف هذا الأسلوب إلى التخلص من الخسائر المتراكمة في سنة من السنوات التي يتم فيها تحقيق خسائر، وذلك من خلال تضخيم الخسائر لضمان تحسين الأرباح في السنة أو السنوات المقبلة (القري، 2010).

أي أن الشركة تقوم بتنظيف قوائمها المالية من كل الأمور السيئة خلال سنة رديئة لكي تستطيع النهوض بعد ذلك من جديد. فقد تقوم مثلاً بتسجيل أو شطب بعض الأصول التي قد تؤدي إلى خسائر في المستقبل، أو عندما تكون نسبة الديون مرتفعة للغاية فإن مخصصات الديون يتم زيادتها. أي أن الشركة تقوم بالتعامل مع جميع الأخبار السيئة في سنة سيئة مقابل أن تبدو أفضل في السنوات المقبلة ومن بعد الصورة السيئة تستطيع الصعود والمضي قدماً بأرباح قوية وثابتة نسبياً (طينة، 2012).

وكثيراً ما يستخدم هذا الشكل من أشكال المحاسبة الإبداعية عند استلام إدارة جديدة للشركة، حيث يجد المدير الجديد في هذه الطريقة فرصة لإلقاء اللوم على الإدارة القديمة والإستمرار بوضع مريح أكثر وبصورة أفضل للشركة في فترة إدارته (القري، 2010).

4- المحاسبة النفعية Aggressive Accounting

ويطلق عليها أيضاً المحاسبة العدوانية، وهو اختيار متعمد لتطبيق معين من التطبيقات المتعددة للمبادئ المحاسبية وأحياناً الإصرار عليها بقصد الوصول إلى نتائج محددة مسبقاً مثل الوصول إلى أرباح مرتفعة (طينة، 2012).

إن المحاسبة النفعية قد تكون ممارساتها قانونية وقد تكون غير قانونية، حيث يتم اتخاذ سياسات معينة لرفع أرباح الشركة عن طريق محاولة رفع الإيرادات أو عمل إحتياطات في المخزون أو تخفيض المصاريف عن طريق تأجيلها لفترات مالية أخرى، وكل ذلك من أجل جعل الشركة أكثر جاذبية لمن يتابع بياناتها المالية (Shah and Butt, 2011).

5- Cookie Jar Reserves إحتياطات (وعاء البسكويت)

بالوضع الطبيعي يجب على الإدارة أن تقوم بعمل تقادير لإلتزاماتها التي يجب أن تقوم بدفعها في المستقبل. ولكن ما يحصل هنا أن الإدارة تقوم بعمل تقادير لإلتزاماتها المستقبلية وتتقصد أن تكون هذه التقادير عالية. وهذه التقادير تكون لإلتزامات التي عادة ما تكون غير مرغوبة مثل مرتجعات المبيعات أو مخصصات الديون المشكوك بتحصيلها أو تكاليف الضمان أو غيرها، وبحيث مع انتقال البيانات المالية بين الفترات المالية بمرور السنوات تصبح هذه التقادير عبارة عن مستحقات على الشركة وتصبح مخفية (كما يتم تخبئة البسكويت في الوعاء Cookie Jar). حيث أن الإدارة تقوم بعمل التقديرات العالية لهذه الإلتزامات في السنوات الجيدة التي تحتمل ارتفاع التكاليف بها، لتقوم لاحقاً باستخدامها في المستقبل في السنوات السيئة عندما تمر الشركة في أوقات عصيبة (McKee, 2005).

6- Materiality المحاسبة الإبداعية باستغلال الأهمية النسبية

هي شكل من أشكال التأثير على البيانات من خلال التأثير على تصنيف بنود الحسابات، وهو قائم على استغلال لفكرة الأهمية النسبية للأرقام والقيم، وذلك عن طريق اعتماد سياسات محاسبية توجد لدى المحاسبين في الشركة حد أدنى من القيمة حتى يتم اعتمادها كقيمة ذات أهمية نسبية، وما هو دون هذا الحد لا يعتبر ذو أهمية نسبية ويتم تصنيفه بشكل مختلف (Shah and Butt, 2011).

لذا في هذا التطبيق يتم التلاعب بالسياسة المحاسبية المستخدمة في الشركة باستغلال تطبيق فكرة الأهمية النسبية والذي قد يؤثر بمبالغ كبيرة في الحسابات. ومثال ذلك أن تقوم الشركة مثلاً باتخاذ سياسة محاسبية بعدم اعتماد المصروف كموجودات ثابتة إذا كانت قيمته لا تتجاوز ألفي دولار. وإذا أخذنا تأثير ذلك على مدى السنوات للحركات التي لا تصل إلى الألفي دولار، فإننا سنرى كم أثر تغيير التصنيف من موجودات ثابتة إلى مصاريف على قيمة الربح في بيان الدخل وعلى قيمة الموجودات في بيان المركز المالي (Jain and Godha, 2015).

7- Macro- and Micro-Manipulation التلاعب الكلي والجزئي

هي حالة من حالات المحاسبة الإبداعية التي يقوم بها مُعدي البيانات المالية بتكوين مجموعات ضغط على واضعي القواعد أو السياسات المحاسبية وذلك للضغط عليهم لمحاولة منع تغيير سياسات أو أنظمة محاسبية موجودة لأن هذا التغيير لا يتلاءم مع رغباتهم ومصالحهم بل مصلحتهم في بقاء السياسات والأنظمة الموجودة، وهذا الجزء هو التلاعب الكلي Macro-Manipulation (Gowthrope and Amat, 2005).

أما التلاعب الجزئي Micro-Manipulation وهو أيضاً حالة من حالات المحاسبة الإبداعية ولكن على المستوى الفردي لمُعدي البيانات المالية، حيث أن هؤلاء مستعدون أن يقوموا بالإنخراط في ممارسات للتلاعب وتغيير الإفصاحات المحاسبية والعمل لمحاولة إيجاد الصورة التي يرغبون بها أمام مستخدمي البيانات المالية (Gowthrope and Amat, 2005)

8- "Big Bet on The Future" الرهان الكبير على المستقبل

عندما تقوم شركة بالإستحواذ على أخرى فإنه يمكن القول أنه تم حصول "رهان كبير على المستقبل". فحسب المبادئ المحاسبية فإنه يجب على الشركة أن تقوم بالإبلاغ عن عملية الشراء والإستحواذ، وهذا يترك للشركة بابين مفتوحين لممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح.

في الحالة الأولى يمكن للشركة أن تقوم بشطب تكاليف البحث والتطوير المستمرة والتي تقل من المكاسب الحالية في سنة الشراء، وبذلك تحمي أيضاً المكاسب المستقبلية من هذه الإلتزامات. وهذا يعني أنه عندما تحصل هذه التكاليف فعلياً في المستقبل فإن الشركة لن تقوم بالتصريح عنها وبالتالي فإن الشركة سوف تحصل على دفعة إلى الأمام.

وأما الحالة الثانية فهي المطالبة بأرباح الشركة للسنة الحالية التي تم فيها الإستحواذ. فعندما يتم توحيد الأرباح للشركة المستحوذ عليها مع الشركة الأم، فإنه على الفور يتم الحصول على "دفعة" boost في أرباح السنة الحالية. لذا عن طريق الإستحواذ على شركة أخرى فإن الشركة الأم تشتري "دفعة للأمام" مضمونة في السنة الحالية أو في المستقبل من خلال استخدام تقنية "الرهان الكبير" (Rahman, et. al, 2012).

9- "Throw Out a "Problem Child" التخلص من "طفل المشاكل"

عندما يتم سحب الأرباح للشركة نحو الأسفل بسبب الأداء غير الجيد لشركة تابعة، فإن هذه الشركة التابعة هي كـ "طفل ذو مشاكل". وإذا أرادت الشركة أن تقوم بإدارة أرباحها لتقود الأرباح في المستقبل نحو الإرتفاع، فسيكون عليها أن تقوم بالتخلص من "طفل المشاكل" من أجل رفع الأرباح في المستقبل. ويمكن للشركة تحقيق ذلك بطريقتين: الأولى: أن تقوم ببيع الشركة التابعة وبحيث أن الربح أو الخسارة الناتج عن عملية البيع يتم التصريح عنه في بيان الدخل للفترة الحالية. وإذا كان التصريح عن خسارة عالية غير مرغوب فيها فإنه ينبغي الأخذ بعين الإعتبار القيام بعملية التوزيع لحصص الشركة التابعة. والطريقة الثانية: أن يتم إيجاد شركة ذات هدف محدود من أجل الأصول المالية Special-purpuse entity (SPE) والتي تعتبر أحد التقنيات

العالية المتاحة ضمن المعايير المحاسبية المقبولة. وهي أن يتم نقل الأصول المالية إلى SPE المؤهلة لذلك. ونقل هذه الأصول يعتبر كما لو أنه تم بيعها وبالتالي يتم إزالتها من بيان المركز المالي مع التسجيل لدى ناقل الأصول ربح أو خسارة من بيع هذه الأصول. وهذه الشركة ذات الهدف الخاص والمؤهلة SPE لا يتم توحيدها وعرض بياناتها مع البيانات الموحدة للشركة ناقلة الأصول (Mackee, 2005).

10- "Round Trip Technique" تقنيات "الذهاب والإياب"

هي حالة يتم فيها العمل على زيادة حركة التعامل بين الشركات ويتم ذلك عن طريق زيادة عمليات البيع والشراء للبضائع في الوقت ذاته، حيث تقوم الشركات والتي تعمل في نفس المجال بإعادة وتكرار عمليات البيع والشراء بينها عدة مرات مما يزيد عدد الحركات والمعاملات لدى الشركة ويعطي إنطباعاً أن الشركة لديها حجم عمليات كبير في البيع والشراء، بالإضافة أنه يؤدي كذلك إلى ارتفاع حجم الإيرادات والمشتريات ولكن مع عدم إحداث أي زيادة أو تغيير على صافي الدخل للشركة. ورغم أن هذا التصرف مثير للجدل إلا أنه قانوني ولكنه يعطي إنطباعاً مضحماً عن حجم حركات التعامل لدى الشركات (Guinea, 2016).

ويطلق أيضاً على هذا الشكل من المحاسبة الإبداعية "Capacity Swap" أي تبادل القدرة، كما يطلق عليها أيضاً إتفاقيات شراء القدرة "Capacity Purchase Agreements". وهذه التقنية يمكن أن تحصل بين شركات مملوكة لأطراف مختلفين ولكن بينهم علاقات تجارية وطيدة، وقد تحصل بين شركة أم وشركة تابعة لها (Guinea, 2016).

11- استغلال تغيير المعايير والقواعد المحاسبية

ان الشركات ملزمة باتباع المعايير والقواعد المحاسبية المطبقة في مجتمع الأعمال التي تتبع له هذه الشركات. ولكن عندما يتم تغيير أحد أو بعض هذه القواعد المحاسبية، فإنه غالباً ما يكون فترة سنتين أو ثلاثة يمكن للشركات فيها أن تتبنى المعايير الجديدة بشكل اختياري كما يحصل عند تبني FASB لقواعد جديدة، وهذه الإمكانية الإختيارية في هذه الفترة لتبني القواعد توجد نافذة

للشركات لاستغلال هذا التغيير في القواعد والمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها بما يتلاءم مع مصالحها وتوجهاتها (Mackee, 2005).

7.1.2 هل المحاسبة الإبداعية دائماً سلبية؟

بمجرد الحديث عن المحاسبة الإبداعية، فإن كثير بل معظم الدراسات تبدأ الحديث عنها من منطلق أنها ممارسات سلبية وخاصة عندما تحاكمها من الزاوية الأخلاقية. ولكن، هل هي دائماً ممارسات سلبية؟

إنه من غير المنصف حصر تقييم أو إبداء الرأي حول المحاسبة الإبداعية من هذه الزاوية فقط وهي الزاوية الأخلاقية لأن الموضوع له جوانب أخرى ومن العدل عدم إغفال ذلك، كما أن النظر من الجانب الأخلاقي نفسه لا يعني بالضرورة أنه في جميع الأحوال أن الموضوع سلبي. ولا شك أن النظر لموضوع ممارسات المحاسبة الإبداعية من الزاوية الأخلاقية وأنها ممارسات سلبية هو ما يغلب على الآراء والذي تكاد معظم الدراسات تتحدث عنه. وخاصة وأن معظم الباحثين يتحدثون عن الموضوع أن ما يحصل هو عبارة عن تلاعب بانتقاء إجراءات معينة أو بدائل متاحة من أجل توجيه نتائج البيانات المالية إلى اتجاه يرغب به طرف أو أطراف معينة من ذوي العلاقة بالحسابات والبيانات المالية بما يتوافق مع مصالحهم ويتعارض مع مصالح أطراف أخرى أو الشركة بشكل عام.

إن الحكم على ممارسات المحاسبة الإبداعية من هذا المنطلق هو بالتأكيد ممارسات سلبية ولا شك أن أكثر ما ظهر من المحاسبة الإبداعية وأكثر ما تم التعرف عليه سواءً في الأبحاث العلمية أو ما اشتهر في الأحداث الحقيقية هو من المحاسبة الإبداعية السلبية ومما تم وصفه أعلاه. ولكن، لا يعني ذلك أن كل ممارسات المحاسبة الإبداعية هي بنفس الطريقة وينطبق عليها نفس الوصف.

يقول Mirdala : "إن مصطلح المحاسبة الإبداعية له جانبان: جانب إيجابي وجانب سلبي، ويعتمد ذلك على الطرق والأساليب المستخدمة، حيث أن المحاسبة الإبداعية السلبية تقود بالنهاية إلى الغش والاحتيال أو تكاد تلامسها، حيث أن هناك خط رفيع بين استخدام طرق المحاسبة الإبداعية الإيجابية وبين الاستخدام لطرق تشبه الغش والخداع" (Mirdala, 2014).

كما أن Shah يشير "أن موضوع المحاسبة الإبداعية بالوضع الإعتيادي يتم تصويره بشكل سلبي ومُفتري عليه، وبمجرد ذكر لفظ المحاسبة الإبداعية فإن الصورة التي تتشكل في ذهن المرء هي التلاعب وعدم الأمانة والخداع. إن المحاسبة الإبداعية هي أداة تشبه السلاح، إذا ما تم استخدامها بشكل صحيح فإنها يمكن أن تكون ذات فائدة عظيمة، ولكن إذا ما أسيء استخدامها أو وقعت بأيدي خاطئة فإنها سوف تتسبب بأذى غير بسيط" (Shah and Butt, 2011).

إن عملية التوجيه للحسابات إلى اتجاه معين إن كان الهدف منها تلاعب من أجل الخداع أو لمصلحة طرف دون طرف أو حتى للإضرار أو تؤدي إلى الإضرار، فلا شك أن ممارسة المحاسبة الإبداعية هنا هي مشكلة أخلاقية وهي كثيراً ما تحصل. بينما إن كان الأمر من أجل مصلحة الشركة بشكل عام، وبواسطة القيام بإجراءات أو ممارسات معينة لا تؤثر أو تخدم أطراف من المستفيدين من البيانات المالية على حساب أطراف أخرى، فإن ذلك يوجب تدقيق النظر نحو هذا التصرف هل هو فعلاً سلبي وغير أخلاقي؟ الجواب هو كلا، لأنه لمصلحة الشركة بشكل عام وليس بقصد تحقيق فوائد لأطراف دون أطراف أخرى.

"إن بعض الكتاب يؤمنون أنه إذا قامت الإدارة بتأخير الإفراج عن البيانات المالية مع نية الاستفادة من هذا التأخير لصالح الشركة والذي يعتبر من المحاسبة الإبداعية، مرة أخرى إذا كانت النوايا ليست لتضر مصلحة أي من أصحاب المصلحة، فإنه من الصعب أن يتم وصف هذا التصرف أنه تصرف غير شريف وغير أخلاقي" (Ahmet, et. al., 2012).

وقد تحصل مثل هذه الحالات مثل أن تقوم الشركة بمحاولة المحافظة على أداء مالي مستقر، فتقوم بمحاولة تحقيق ذلك إما بإدارة أرباح حقيقية عن طريق الأرباح التشغيلية بتسريع عملية الإنتاج أو تعجيل المبيعات أو الإحتفاظ بكميات عالية من المخزون، أو عن طريق بعض ممارسات المحاسبة الإبداعية مع تحري الموضوعية في ذلك. مثل أن تقوم بإعادة النظر بالتقديرات لأعمار الموجودات الثابتة أو إعادة النظر بطريقة تقييم المخزون من أجل تعديله بما يخدم مصلحة الشركة وبشكل لا يبتعد عن الصيغة الفعلية لحقيقة التقييم الصحيحة. أي أن الفكرة أن الوقت قد أصبح مناسباً لإعادة صياغة التقديرات القائمة لأن مصلحة الشركة تقتضي إعادة النظر بها، وهي عملية إعادة تقدير يُراد بها أو يُتأمل منها أن توجه الحسابات نحو مصلحة الشركة، أو قد يتم استخدام أساليب أخرى لتخدم نفس الهدف العام.

يقول (Beidman, 1973) و (Lipe, 1990) أن أساليب إدارة الأرباح تقلل من التقلبات في الأرباح، وبذلك يستفيد أصحاب الشركة من تخفيض الشك وعدم اليقين ويحسن القدرة على التنبؤ بالأرباح. ومع ذلك يدعون أن المستحقات غير الطبيعية مع الوقت تقود إلى العكس وتكتشف من المستثمرين، وهذا يستدعي الإعتدال في استخدام حتى التقنيات السليمة في إدارة الأرباح (Shah and Butt, 2011). كما أن المحاسبة الإبداعية لها تأثير إيجابي لأنها تؤدي لتعزيز القدرة للمستخدمين الخارجيين للبيانات المالية للتنبؤ بمستقبل الشركة (Zemankova, 2015).

وفي دراسة تمت في ألبانيا عن المحاسبة الإبداعية كأداة للهروب من الأزمة على المدى القصير، وجدت الدراسة من دراستها العملية وإجابات المشاركين أنه عند سؤالهم: (ما هو الأثر الذي يمكن أن يقع على الشركة من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟) كان الجواب على هذا السؤال أن الأثر هو إيجابي وبنسبة 77% من الذين تم استطلاع آرائهم وهم محاسبون ومدققو حسابات كمجموعة أولى، وموظفو بنوك كمجموعة ثانية. وفي سؤال آخر: (هل المحاسبة الإبداعية يمكن أن تخرج الشركة من الأزمة؟) كان الجواب عليها بنعم وبنسبة 68% من الذين تم استطلاع آرائهم (Ahmet, et. al., 2012).

وفي دراسة أخرى تمت على 3756 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة بين أعوام 1976 و 1986، وُجد أن النظر والتقييم للشركات التي كان لها نمط تمهيد الدخل في بياناتها المالية هو أنها أقل مخاطرة وأكثر ايجابية من الشركات الأخرى التي ليس لديها هذا النمط من تمهيد الدخل (Wang and Williams, 1994).

أما من الناحية القانونية فإنه لا شك وبإجماع معظم الباحثين أن معظم ممارسات المحاسبة الإبداعية هي ممارسات قانونية ضمن القواعد والمبادئ المحاسبية. حيث أن ما يميزها عن الإحتيال والغش المحاسبي هو عدم تجاوزها للقانون أو على الأقل محاولة عدم تجاوز القانون، وبالتالي من الناحية القانونية بشكل عام فإنه لا يتم وسمها بالسلبية.

لذلك نستطيع أن نقول أن المحاسبة الإبداعية إذا ارتبطت بالإخفاء والسرية في الممارسات والأساليب المستخدمة فإنها ستوصف بالسلبية مع توافر التلاعب والذي سيقود لخدمة طرف على حساب أطراف. ولكن إذا تم الإيضاح عن الممارسات التي يتم اتخاذها أثناء معالجة وإعداد البيانات المالية وما قد يصنف

كمحاسبة إبداعية فإنها تصبح غير سلبية خاصة إذا كانت لمصلحة الشركة بشكل عام ومما سيلغي فكرة استفادة طرف على حساب أطراف أخرى.

كما أنه يجب عدم محاكمة ممارسات المحاسبة الإبداعية بشكل عام بل محاكمة كل ممارسة وكل تصرف لوحده، لأنه ليس بالضرورة أن يكون كل تصرف هو سلبي أو النية للقيام به سلبية.

"ممكن أن تكون المحاسبة الإبداعية سيئة لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنها سيئة خاصة إذا التحمت مع المبادئ الأخلاقية والقانونية مثل معايير المحاسبة الدولية، هذا يمكن أن ينتج فوائد هائلة للشركة وأصحابها" (Shah and Butt, 2011).

وبالخلاصة إن المحاسبة الإبداعية قد تكون سلبية ولكن ليس دائماً، وإن كانت أغلب الحالات هي سلبية ولكن هناك حالات قد تكون بها إيجابية.

2.2 المبحث الثاني:

بيئة المحاسبة في فلسطين

1.2.2 قانون الشركات في فلسطين:

ما زال قانون الشركات الأردني رقم (12) لعام 1964 هو القانون المطبق في فلسطين، وقد كان قد تم تقديم إقتراح لقانون جديد للشركات في فلسطين في عام 2008 ليكون بديلاً عن القانون الحالي ولكن لم يتم إقراره حتى الآن، والشركات حسب قانون الشركات الأردني رقم (12) لعام 1964 هي أربعة أنواع عبارة عن نوعين من الشركات العادية ونوعين من الشركات المساهمة، وهي كالآتي:

1- **الشركات العادية:** وهي شركات أشخاص حيث هي عبارة عن إرتباط قائم بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء فيها العشرين شخصاً لتعاطي أي عمل بالاشتراك بقصد اقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة. وهي عبارة عن:

أ) **الشركة العادية العامة:** هي الشركة التي يكون جميع الشركاء فيها مسؤولين بصفة شخصية وبالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها.

ب) **الشركة العادية المحدودة:** هي الشركة التي تشمل نوعين من الشركاء الأول شريك عام أو أكثر مسؤولون بصفة شخصية بالتكافل والتضامن عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها والثاني شريك أو أكثر محدودو المسؤولية كل منهم مسؤول برأسماله الذي دفعه في الشركة (قانون الشركات الاردني رقم (12) لعام 1964).

ومن أكثر ما يميز الشركات العادية حسب نفس القانون في المادة (19) بند (1) التي تتحدث عن مسؤولية الشركاء:

" يعتبر كل شريك مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع سائر الشركاء وبالانفراد أيضاً عن جميع الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة العادية أثناء وجوده شريكاً فيها ويصبح ورثته بعد

وفاته وفي حدود تركته مسؤولين بالتضامن عن تلك الديون والالتزامات إلى أن تسدد ويشترط في ذلك دائماً أن لا يصدر أمر بالتنفيذ بحق أي شريك بشأن مسؤوليته منفرداً، عن ديون الشركة أو الالتزام إلا إذا كانت الشركة قد فسخت أو كان قد حكم لدائن عليها بذلك الرجوع به على الشركة وعلى سائر الشركات بنسبة ما دفعه عن كل منهم."

وكذلك المادة رقم (20) التي تتحدث عن افلاس الشركة أو أحد الشركاء:

" إذا أفلس أحد الشركاء فتعطي ديون دائني الشركة حق امتياز في طابق إفلاسه على ديونه الخاصة، وإذا أفلست الشركة فتعطي ديون دائنيها حق امتياز على ديون الشركاء، كل ذلك شريطة انتفاء الخداع أو الاحتيال."

2- **الشركات المساهمة:** وهي شركات أموال وتشمل الشركات المساهمة العامة المحدودة والشركات لمساهمة الخصوصية المحدودة .

أ- **الشركة المساهمة العامة المحدودة:** وهي الشركة الخالية من العنوان ويتألف رأسمالها من أسهم قابلة للتداول وتطرح للاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين بها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة.

ب- **الشركة المساهمة الخصوصية:** وهي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم لا تطرح للاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين بها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة (قانون الشركات الاردني رقم (12) لعام 1964).

ومن أبرز ما تختلف فيه الشركة المساهمة الخصوصية عن الشركة المساهمة العامة أن الشركة المساهمة الخصوصية يتم تحديد عدد أعضائها من شخصين إلى خمسين شخصاً، كما يتم منع دعوة الجمهور للاكتتاب في أسهم الشركة أو إسناد إقراضها. بينما في الشركات المساهمة العامة المحدودة فيجب أن لا يقل عدد مؤسسي الشركة عن سبعة أشخاص والذين يقدمون طلب لتسجيل شركة مساهمة عامة محدودة والتي بعد الحصول على الموافقة لتسجيلها واستيفائها المتطلبات القانونية اللازمة يتم طرح أسهمها للاكتتاب العام بعد اكتتاب المؤسسين ما لا يقل عن 10% من رأسمال الشركة. أما أبرز ما تتفق فيه

الشركة المساهمة الخصوصية مع الشركة المساهمة العامة هي أن الشركاء مسؤولون في الشركة بمقدار مساهمتهم فيها فقط (قانون الشركات الاردني رقم (12) لعام 1964).

2.2.2 الحوكمة في فلسطين:

بدأ الاهتمام بموضوع الحوكمة في فلسطين متأخراً بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأراضي الفلسطينية، وقد كانت بدايات الحديث والبحث في الموضوع عام 2004 على شكل مؤتمرات وورشات عمل انتهت إلى إصدار مدونة حوكمة الشركات في فلسطين في أواخر عام 2009 عن اللجنة الوطنية للحوكمة. واللجنة الوطنية للحوكمة هي لجنة مكونة من عدد من محاور الإقتصاد في فلسطين مثل هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية وسوق فلسطين للأوراق المالية وعدد من الاتحادات والجمعيات الأخرى بالإضافة إلى عدد من الأكاديميين (تلاحمة، 2012).

وبمجرد صدور مدونة حوكمة الشركات في فلسطين أصبحت نافذة على الشركات الواقعة في نطاق المدونة وهي الشركات التي تنضوي تحت إشراف هيئة سوق رأس المال وراقبتها، وهي الشركات المساهمة العامة (المدرجة وغير المدرجة)، وسوق فلسطين للأوراق المالية، وشركات الرهن العقاري، وشركات التأجير التمويلي، وشركات الأوراق المالية. مع إشارة المدونة إلى ضرورة مراعاة مبادئ الحوكمة الصادرة لقطاعات معينة عن الجهات الرقابية المختصة عند متابعة تطبيق الشركات ذات العلاقة لهذه المدونة. (مدونة الحوكمة الفلسطينية، 2009)

وفي عام 2014 صدر الدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات العائلية في فلسطين عن معهد الحوكمة الفلسطيني. ومعهد الحوكمة الفلسطيني كان قد تأسس في عام 2011 بهدف العمل على تحديث الحوكمة في منشآت القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وذلك بحسب المبادئ المتعارف عليها دولياً، وانسجاماً مع الأطر القانونية السائدة ومدونات الحوكمة التي تقرها الجهات الفلسطينية المختصة (معهد الحوكمة الفلسطيني، 2014).

وقد تم تعريف الحوكمة حسب مدونة الحوكمة الفلسطينية بأنها هي "مجموعة القواعد والإجراءات التي بموجبها يتم إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية والصحية للشركة" (مدونة الحوكمة الفلسطينية، 2009).

3.2.2 البيانات المالية:

تعدّ القوائم المالية بمثابة تعبير منظم عن المركز المالي والأداء المالي للمنشأة. فهدف البيانات المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، والتي تعدّ مفيدة لشريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الإقتصادية. وتظهر البيانات المالية - أيضاً - نتائج قيام الإدارة بمسؤولياتها في إدارة الموارد الموضوعة تحت تصرفها. ولتحقيق هذا الهدف، توفر البيانات المالية معلومات عما يخص المنشأة من الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات، بما في ذلك المكاسب والخسائر، ومساهمات الملاك والتوزيعات على الملاك بصفقتهم ملاك، والتدفقات النقدية. تساعد هذه المعلومات، مع المعلومات الأخرى في الإيضاحات مستخدمى البيانات المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبالتحديد، التنبؤ بتوقيتها ودرجة تأكدها (معيار المحاسبة الدولي IAS رقم 1).

وحسب البند العاشر من معيار المحاسبة الدولي IAS رقم 1 فإن المجموعة الكاملة للبيانات المالية هي:

"تشمل المجموعة الكاملة من القوائم المالية ما يلي: (أ) بيان المركز المالي كما في نهاية الفترة. (ب) بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل آخر الفترة. (ج) بيان التغيرات في حقوق الملكية للفترة. (د) بيان التدفقات النقدية للفترة. (هـ) الإيضاحات وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التوضيحية الأخرى. (هـ.أ) المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة. (و) بيان المركز المالي كما في بداية الفترة السابقة عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو عندما تعيد عرض البنود في قوائمها المالية بأثر رجعي أو عندما تعيد تصنيف البنود في بياناتها المالية".

4.2.2 مكونات البيانات المالية:

1- بيان المركز المالي:

وهو عبارة عن بيان يساهم في توضيح المركز المالي للشركة أثناء تاريخ معين، يكون ذلك في نهاية الفترة الزمنية المحاسبية، ويساعد بيان المركز المالي على توضيح طبيعة الأصول التي تمتلكها الشركة، والالتزامات المترتبة عليها، والمبلغ المالي المتبقي بعد دفع قيمة الالتزامات، ويُعرّف بيان المركز المالي

بأنه قائمة مالية تُلخّص كافة الموجودات، والمطلوبات، وحقوق المساهمين الخاصة بمنشأة ما أثناء فترة زمنية مُحددة، وتُساهم هذه المكونات الثلاثة بتوضيح طبيعة أملاك المنشأة، والمبالغ التي يتم استثمارها في عملياتها المالية (Collins, 2007).

2- بيان الدخل:

هو بيان يظهر نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة، وتتكون بشكل عام من الإيرادات وتكاليف الحصول على تلك الإيرادات، والمصروفات البيعية والإدارية، والمصروفات الأخرى من أجل الوصول إلى صافي الربح أو الخسارة خلال تلك الفترة المالية (حميدات، 2014).

3- بيان التدفق النقدي

هو بيان يبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة، ويبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية، وكذلك التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية. ويعتبر هذا البيان مكمل للبيانات المالية الأخرى كونه يقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي، علماً أن معيار المحاسبة الدولي رقم 7 يحدد ما يتعلق بهذا البيان (حميدات، 2014).

4- بيان التغيرات في حقوق الملكية

هو بيان يعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية وتشمل معلومات عن مجموع الدخل الشامل للفترة مبيناً المبالغ منسوبة إلى كل الأطراف من ملاك المنشأة. كما يجب أن تظهر آثار التطبيق بأثر رجعي أو إعادة العرض بأثر رجعي لكل مكون من مكونات حقوق الملكية والمُعترف بها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (8). كما يجب أن يتم تسوية المبالغ للبند الواردة ضمن حقوق الملكية بين القيمة المسجلة في بداية الفترة المالية ونهايتها (معيار المحاسبة الدولي IAS رقم 1).

5- الإيضاحات

وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التوضيحية الأخرى. وتبين ملخصاً للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود البيانات المالية، وإفصاحات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية (حميدات، 2014).

6- معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة

يجب أن تعرض المنشأة بالحد الأدنى، بيانين اثنين للمركز المالي، وبيانين اثنين للدخل، وبيانين اثنين للتدفقات النقدية، وبيانين اثنين للتغيرات في حقوق الملكية (حميدات، 2014).

3.2 المبحث الثالث:

دوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية

تتعدد الدوافع لاستخدام وممارسة المحاسبة الإبداعية، ولا تختلف هذه الدوافع بشكل عام عند وجودها لممارسة المحاسبة الإبداعية بين البيانات المختلفة، أي أن كل بيان مالي لا يختص بدوافع معينة لممارسة المحاسبة الإبداعية فيه بل قد تكون الدوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية في جميع البيانات المالية هي نفسها ولا تختلف من بيان إلى آخر.

ويرى بعض الباحثين أن الشركات وإداراتها تتجه نحو المحاسبة الإبداعية كلما حصل عندها تعثر في النواحي المالية وكلما وقعت تحت الضغط إذ أن التعثر يوجد حافز قوي لديها لتمارس المحاسبة الإبداعية (Bhasin, 2015). بينما يرى آخرون أن الشركات التي لديها آفاق نمو عالية يكون لديها دوافع أكبر للقيام بممارسة المحاسبة الإبداعية وإدارة أرباحها من أجل تجنب حالات السوق غير المرغوبة، بينما الشركات التي لديها أرباح أقل وآفاق نمو منخفضة فإن دوافعها لاستخدام المحاسبة الإبداعية أقل وأهدافها أدنى مستوى من أن تخلق حافزاً لإدارات الشركات للقيام بممارسات المحاسبة الإبداعية (Matsumoto, 2002).

لذلك فإن الدوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية مختلفة ومتعددة حسب الأحوال والظروف وحسب الأطراف الذين يقومون بها، وبشكل عام فإن دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية هي كالتالي:

1- التأثير بشكل إيجابي على سمعة الشركة في السوق:

تحاول الشركات دائماً أن تحافظ على سمعتها إيجابياً في السوق لأن سمعة الشركة الإيجابية تؤثر على سير عملها وتدفع بها للأمام، وإذا ما بدأت سمعة الشركة بالتراجع أو حصل معها ما يؤثر على سمعتها فإن ذلك سيؤدي إلى فقدان أو انخفاض الرغبة في الإقبال عليها أو انخفاض قيمتها المالية (الآغا، 2011). لذلك فإن هذا الأمر يدفع الشركات لاستخدام المحاسبة الإبداعية لتحسين صورة الشركة بتحسين بياناتها المالية للمحافظة على سمعة الشركة الجيدة وخاصة في الظروف المتعثرة أو عندما لا تسمح ظروف الشركة التشغيلية أو الإستثمارية أن تتحسن بشكل طبيعي فتلجأ لاستخدام ممارسات المحاسبة

الإبداعية لإنجاح ذلك (مجيد، 2013). كذلك فإن سمعة الشركة الجيدة ستساعد على المنافسة وعلى مزاحمة منافسيها وتحسين حصتها في السوق (نفاع، 2015).

2- التهرب الضريبي:

يعتبر التهرب الضريبي من أقوى الدوافع لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث أن مالكي الشركات يرغبون عادة بتخفيض التكاليف والإلتزامات على شركاتهم، وبما أن الضرائب هي التلزامات إجبارية ودائمة فإن الشركات مضطرة لتسديد هذا الإلتزام وبشكل دوري، لذلك فإنه لغاية تخفيض هذه الإلتزامات فإن معدي البيانات المالية يتولد لديهم الدافع لاستخدام أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية من أجل التهرب من الضرائب (Firescu and Popescu, 2014).

لذلك فإن الشركات تقوم عن طريق ممارسات المحاسبة الإبداعية بتخفيض الإيرادات وزيادة النفقات من أجل تخفيض الأرباح من أجل تخفيض الهامش الذي ستترتب عليه الضريبة (الحلي، 2009). وقد يختلف الدافع لممارسة المحاسبة الإبداعية من أجل التهرب الضريبي من مكان إلى آخر، حيث أنه كلما ازدادت نسبة الضريبة المفروضة فإن الدافع للتهرب الضريبي سيكون أكبر، فالدولة التي فيها نسبة الضريبة عالية يكون لدى معدي البيانات المالية دافع أقوى نحو استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية لتخفيف الأرباح من أجل تخفيف الضريبة من الدولة التي نسبة الضريبة فيها أقل (Amat and Gowthorpe, 2004).

وقد وُجد أن التجنب الضريبي Tax Avoidance والتهرب الضريبي Tax Evasion هما في الواقع أحد العوامل التي تساعد في ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات (Kamau, et. al, 2012). والتجنب الضريبي Tax Avoidance هو عبارة عن ممارسات قانونية يتم القيام بها من أجل دفع أقل مقدار ممكن من الضرائب، بينما التهرب الضريبي Tax Evasion هو عبارة عن ممارسات غير قانونية يتم القيام بها لمحاولة عدم دفع الضرائب (Collin, 2007).

كما وُجد أن الشركات تريد تخفيض الوعاء الضريبي والذي في ظروف معينة يعتبر كحافز لتمهيد الدخل، حيث أن هناك من يقول أن السبب لذلك هو أن الدوافع المتعلقة بالتهرب الضريبي تتعارض مع الدوافع لزيادة الدخل وإدارة الأرباح. ففي دراسة عن شركات خاصة وعامة في ثمانية من دول الإتحاد الأوروبي

لفترة الأعوام من 1993 وحتى 1999، تبين أن الشركات الخاصة تمارس تمهيد الدخل والذي يتم القيام به ويتم توجيهه من أجل تقليل الضرائب على الشركات ويتجنب الإعلان عن خسائر، كل هذا يتم حتى بدون أن يكون هناك ضغط على الشركات من السوق (Coppens and Peek, 2005).

3- الحصول على تمويل أو المحافظة عليه:

إن الشركة عندما تعاني من مشاكل في السيولة التي تلزمها من أجل سداد التزاماتها، أو حتى من أجل تمويل عملياتها التشغيلية أو الإستثمارية، فإنها تسعى للحصول على التمويل اللازم. ومن أجل الحصول على هذا التمويل فإنها تلجأ إلى المؤسسات المالية التي تخضعها لشروط معينة توجب عليها توفيرها قبل الموافقة على منح هذا التمويل. ومن هذه الشروط أن يكون الوضع المالي نتيجة نشاط الشركة خلال الفترة من استلام التمويل حتى نهاية فترة التسديد يسمح بتسديد أصل التمويل والفوائد المترتبة عليه. وهذا الشرط لا يمكن للمؤسسة المالية أن تتوقعه إلا من خلال التحليل لوضع الشركة المالي التي تقدمت بطلب التمويل. لأجل ذلك تلجأ الشركات إلى استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين قيمتها وتجميل واقعها المالي من أجل التأثير على اتخاذ القرار لدى المؤسسات المالية (الصوري، 2013).

وقد تلجأ الشركات إلى إخفاء بعض الإلتزامات عن طريق عمل ترتيبات معينة لتحويل الإلتزام إلى شكل آخر لا يظهر كإلتزام في البيانات المالية لأن زيادة الإلتزامات في البيانات المالية سيعمل على إقحام الشركة في صعوبات مع اتفاقيات القروض (حمادة، 2010).

4- تخفيض احتمال انتهاك عقد الدين:

إن الشركات عند إبرامها لاتفاقيات الديون غالباً ما يقوم الدائنون بوضع بعض القيود على هذه العقود مثل قيود على التوزيعات المدفوعة أو الحصول على ديون إضافية أو غيرها. ويتم غالباً ترجمة هذه القيود على شكل نسب مثل صافي حقوق الملكية أو مستويات رأس المال العامل. لذلك فإن الشركات عندما تزداد فيها نسبة الديون إلى حقوق الملكية تلجأ إلى ممارسة المحاسبة الإبداعية من أجل رفع الأرباح حتى تتجنب التقصير الذي يمكن أن يحصل عن سداد القرض (ريحانة، 2015) حيث أن هذا التقصير قد يؤدي إلى آثار سلبية لانتهاك عقد الدين مثل زيادة سعر الفائدة أو يؤدي إلى السداد الفوري، وهذا ما لا ترغب به

الشركات التي أصلاً تعاني من قلة السيولة ومن تراكم الديون، لذلك فإنها تلجأ إلى المحاسبة الإبداعية كي لا تقع في هذا الموقف (طينة، 2012).

وقد وُجد أن الشركات التي تكون في مرحلة متقدمة من الديون هي عرضة مرتين أو ثلاثة أكثر من غيرها من الشركات لممارسة المحاسبة الإبداعية وتغيير سياساتها المحاسبية حتى لا تقع في حالة انتهاك عقود الدين وما يترتب عليها من آثار سلبية (Rada, 2012).

5- تمهيد الدخل:

تحاول الشركات عادة عدم الظهور بصورة متذبذبة بوجود أرباح متقلبة بين الإرتفاع والإنخفاض، بل ترغب بالحصول على اتجاه ثابت للنمو في الأرباح. ولذلك عند عدم حصول ذلك بشكل طبيعي فإنها تلجأ إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بحيث يتم تخفيض الأرباح في السنوات التي يكون بها الدخل مرتفع من أجل تحويله أو نقله إلى السنوات التي يكون فيها منخفض (Shah and Butt, 2011). ويمكن عمل ذلك عن طريق إيجاد مخصصات بمبالغ مرتفعة وغير ضرورية للإلتزامات أو التلاعب بقيم الأصول في السنوات الجيدة ليتم تعديلها في السنوات السيئة بتخفيض المخصصات مثلاً التي تم رفعها في السنوات الجيدة (حمادة، 2010).

والذين يؤيدون هذا الإجراء يجادلون بأن هذا الإجراء يعتبر قياساً للفترة القصيرة وذلك للحكم على الإستثمار على أساس العوائد المالية المتحققة في السنوات التالية. كما أنها تجنب رفع توقعات عالية جداً من الشركة يتم توقعها في السنوات الجيدة ليكون مطلوب تلبيتها من قبل الشركة لاحقاً والتي سيتترك الشركة غير قادرة على ذلك في سنوات سيئة لاحقاً (دهمش وأبو زر، 2005).

أما الذين يعارضون هذه الفكرة فيرون أن الأمور والأحوال التجارية والمالية للشركة في حقيقتها متقلبة ولذلك من حق المستفيدين من البيانات المالية معرفة الحقيقة، كما أن عملية تحسين صورة الدخل هذه من الممكن ان تخفي التغييرات طويلة الأمد في اتجاه الربح (دهمش وأبو زر، 2005).

6- كفاءة المديرين المنخفضة:

إن مديري الشركات إذا لم يمتلكوا القدرة الكافية والكفاءة العالية، فإنهم عند اصطدامهم بأية مشكلة، أو إذا ما واجهوا اختباراً يحتاج إلى معالجة دقيقة وخبرة كافية للتعامل معه فإنهم يضطرون إلى البحث عن وسائل بديلة حتى يستطيعوا معالجة ما حصل. وإذا كان الأمر متعلقاً بموضوع مالي أو محاسبي فإنهم يقومون بدفع المحاسبين لاستخدام أساليب أخرى غالباً ما يلجأ بها المحاسبون إلى المحاسبة الإبداعية. وهذا الأمر ليس مقتضراً فقط على الحوادث والمستجدات، ولكن أيضاً يلجؤون إلى أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية أثناء محاولتهم وضع خطط مستقبلية، حيث أن انخفاض كفاءتهم الإدارية تجعلهم يجدون في هذه الأساليب طريق أقصر في السعي إلى مبتغاهم (Firescu and Popescu, 2014).

7- تجنب التكاليف السياسية:

إن التكاليف السياسية التي من الممكن أن تقع على الشركة هي عبارة عن القوانين والأنظمة والمتطلبات التي تفرضها الدولة. وتشمل قوانين الضرائب بشتى أنواعها والذي يمثل التهرب منها دافعاً كبيراً وقد مر ذكره سابقاً، ولكن لا يقتصر الأمر على الضرائب، فقد تتمثل التكلفة السياسية بوجود أعباء إجتماعية و بيئية على الشركات وخاصة إذا كبر حجمها وزاد ربحها (Rahman, et. al, 2013) لذلك تعمل الشركات على إدارة أرباحها واستخدام ممارسات محاسبية معينة حتى يتم تخفيض هذا الربح وبالتالي تجنب هذه التكلفة.

وتعتبر المسؤولية الإجتماعية والبيئية بالإضافة إلى الضرائب من التكاليف السياسية حيث أن هناك دول عديدة تفرض قوانين تلزم الشركات على القيام بأداء استحقاقاتها تجاه المجتمع مثل الإهتمام بتوظيف شرائح معينة من المجتمع أو الإهتمام بعدم تلويث البيئة أو المساهمة في القضاء على التلوث، وهذا مرتبط في كثير من الحالات بحجم الشركة وأرباحها وحجم العمالة لديها (الساقي وعبد الناصر، 2006) حيث وُجد أن التكاليف السياسية على الشركات الكبيرة أكبر من التكاليف السياسية على الشركات الصغيرة. (Guinea, 2016).

8- لغايات التصنيف المهني:

إن التنافس بين الشركات غير محصور في المنافسة التجارية فقط، فالشركات في نفس القطاع تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني والذي تجريه مؤسسات متخصصة قد تكون دولية أو محلية استناداً إلى مؤشرات ومعايير بعضها مالية، والتي تستخلص من البيانات المالية للشركات الصادرة عنها. لذلك من أجل تحسين صورتها المهنية تعمل هذه الشركات على تحسين بعض قيمها من أجل الحصول على تصنيف متقدم تتفوق فيه على منافسيها (الطبي، 2009).

9- تحقيق أرقام محددة للربح:

تقوم بعض الشركات بوضع أهداف محددة للربح من أجل تحقيقها مع نهاية الفترة المالية، وقد تقوم الشركة بنشر التوقعات والتنبؤات. لذلك فإنها تقوم بوضع خطط مستقبلية منسجمة مع هذه التوقعات، لذلك فإنه إذا ارتبطت الأرباح مع توقعات الشركة فإنها ستعمل بشتى الطرق لتحقيق ذلك ولو اضطرت إلى استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية لتحقيق ذلك حتى يظهر نجاحها في الوصول إلى أهدافها (التميمي، 2006).

10- مواجهة التوقعات الداخلية:

إن المديرين ومعدّي البيانات المالية في الشركة يريدون إدارة الأرباح ولو باستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية اللازمة من أجل مواجهة أهداف داخلية تم وضعها كإستراتيجية للشركة من قبل أصحاب الشركة أو المخططيين فيها، وذلك مثل تحقيق مبيعات معينة أو أرباح معينة، أو حتى حصة معينة من السوق (Shah and Butt, 2011).

11- مواجهة التوقعات الخارجية:

على الشركة أن تواجه العديد من التوقعات من مستخدمي البيانات المالية، فتهتم الشركة بمواجهة هذه التوقعات. فالموظفون والزبائن يريدون نجاة الشركة واستمرارها من أجل مصالحهم الخاصة، كذلك

الموردون يريدون تأكيدات وتطمينات بخصوص القدرة على السداد بالإضافة إلى علاقة عمل طويلة الأمد مع الشركة. والشركة أيضاً تريد مواجهة التعامل مع توقعات المحللين ومواجهة تحليلات الخبراء الماليين للسوق لذلك فإن هذه التوقعات الخارجية تدفع إدارة الشركة لممارسة الأساليب اللازمة لتحقيق ذلك (Shah and Butt, 2011).

12- دوافع تنظيمية:

يتولد حافز لدى الشركات لممارسة المحاسبة الإبداعية بسبب وجود رقابة تنظيمية تفرضها القوانين والأنظمة والجهات الرقابية المشرفة على القطاعات المختلفة. وبسبب خضوع الشركات لمراقبة تنظيمية مرتبطة بالبيانات المالية بشكل مباشر مثل بعض الشركات التي تمارس الصرافة أو بعض الشركات الإحتكارية (نفاع، 2015)، أو مثل عدم السماح للشركات أن تتراكم الخسائر في بيان المركز المالي لديها بما يزيد عن رأس مال الشركة وإلا تم تصفية الشركة إجبارياً (قانون الشركات الأردني رقم 12 لسنة 1964 - القانون المطبق حالياً في فلسطين في الضفة الغربية) فإن هذا يولد الحافز لدى الشركات لممارسة المحاسبة الإبداعية لرفع الأرباح أو تخفيضها حسب حاجتها حتى تستطيع مواجهة هذه القوانين والأنظمة التنظيمية وبما يخدم مصالحها (Rahman, et. al, 2013).

13- الدعم الحكومي والمنح:

أحياناً تستطيع الشركة أن تحصل على دعم من الحكومة أو على منح في ظروف معينة أو عندما تكون الشركة منطبقاً عليها مواصفات معينة، لذلك تحاول الشركات أن تحصل على هذا الدعم أو المنح، والتي قد تكون مثلاً عبارة عن خصومات على الضرائب أو تسهيلات من أجل الإستثمار، وأما المواصفات فقد تكون مثل أن يكون للشركة حجم وإيرادات معينة أو إذا ما قامت الشركة بوضع إستثماراتها في مناطق معينة. لذلك من أجل الحصول على هذه التسهيلات والمنح الحكومية تسعى الشركات أن تكون مواصفاتها ومنها مواصفاتها المالية ينطبق عليها الشروط الحكومية للحصول على التسهيلات والمنح. وإذا لم تنطبق هذه الشروط بشكل كامل وطبيعي على الشركة فإن ذلك يدفعها لمحاولة استخدام الوسائل والأساليب لإنجاح الأمر، فيتولد لديها الدافع لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من أجل إنجاح الأمر من الجانب المالي (Firescu and Popescu, 2014).

14- تغيير الإدارة:

يعتبر تغيير الإدارة من الدوافع لاستخدام المحاسبة الإبداعية، حيث أن المدراء الجدد يميلون نحو تخفيض الإيرادات في سنة تغيير الإدارة التي يأتون بها وإلى محاولة شطب كل الخسائر أو المخصصات التي تخفض من أرباح الشركة وكل المساوئ التي يمكن أن تكون موجودة، والعمل على رفع الإيرادات وتحسين الأرباح في السنوات اللاحقة (Rahman, et. al, 2013).

وبذلك فإن الإدارة السابقة تتحمل جميع الإتهامات وسوء الوضع وتظهر الإدارة الجديدة بصورة أفضل وأنها أخرجت الشركة من واقعها السيء (طينة، 2012).

15- تجنب الأرباح السلبية Avoid negative earnings:

إن المدراء عادة يريدون تجنب مفاجآت الأرباح السلبية negative earnings لما لها من أثر سلبي على قيمة الشركة وعلى إيجاد دعاية عامة سلبية عن الشركة أمام العامة (Matsumoto, 2002).

وفي دراسة شملت بيانات 64466 شركة في الفترة بين أعوام 1977 و 1994، وجدت أدلة أن إدارات الشركات لديها حافز كبير لتجنب الخسائر الصغيرة التي يمكن أن تحصل في الشركة، وكذلك أيضاً لديها حوافز كبيرة لتجنب الإنخفاضات في الأرباح ولكن بدرجة أقل من حافزها لتجنب الخسائر الصغيرة. وتشير الدلائل أن سبب أن المدراء سيحاولون تجنب الأرباح السلبية يعود إلى حوافز مثل تلبية أو تجاوز عتبات وحدود معينة يطمحون إلى تجاوزها أو تحقيقها مثل تجاوز الأرباح التي تم تحقيقها في العام الماضي (Burgstahler and Dichev, 1997).

ويؤيد ذلك أن صورة الشركة المتصورة أو المتوقعة يتأثر بالمفاجآت السلبية على الأرباح أكثر من بكثير من تأثرها من المفاجآت الإيجابية على الأرباح (Skinner and Sloan, 2002).

وقد وجدت الدراسة أعلاه عن الشركات بين عامي 1977 و 1994 أن 30-44% من هذه الشركات إذا ظهر لها قبل إدارة الأرباح أن هناك أرباحاً متحققة حتى قبل العمل على إدارة الأرباح فإنها بالرغم من ذلك ستعجه نحو إدارة الأرباح من أجل التأكد من إظهار نتيجة إيجابية عن الشركة. وعلى عكس ذلك فإن 8-

12% من هذه الشركات سوف تقوم بإدارة الأرباح من أجل تحسين الوضع لمحاولة الخروج من الخسائر، وتظهر هذه أن تجنب الإفصاحات السلبية توجد حافظاً كبيراً للشركات لإدارة أرباحها. ويعتبر تجنب الأرباح السلبية دافعاً كبيراً خاصة إذا تم دمجها مع دوافع أكبر مثل تمهيد الدخل من أجل إعطاء صورة جيدة ومفيدة عن الشركة (Burgstahler and Dichev, 1997).

16- مكافآت وتعويضات المدراء:

إذا كانت مكافآت أو تعويضات المدراء عندما يتم حسابها مرتبطة بأرباح الشركة فإن ذلك يدفع المدراء لاستخدام الاساليب التي تؤدي إلى رفع الأرباح إلى أعلى درجة ممكنة على المدى القصير مع تجاهل آثار ذلك على المدى الطويل من أجل زيادة المكافآت التي سيحصلون عليها لأنه كلما ارتفعت الأرباح زادت المكافآت التي سيحصلون عليها (Rada, 2012).

إن المدراء إذا استطاعوا أن يصلوا إلى الحد الأعلى من المكافآت فإنهم يكونوا أكثر احتمالاً للجوء إلى تسجيل مستحقات من أجل تأجيل الإيرادات وبالتالي الأرباح إلى السنة التالية، لأن أي زيادة أخرى في الأرباح لن يتم الحصول على مكافآت مقابلها، وبالتالي سيكون أفضل أن يتم زيادة الأرباح للسنة القادمة. هذه العلاقات تخدم تطبيق نظرية (Big Bath Accounting) والتي تقول أن المدراء إذا لم يستطيعوا التعامل مع الوصول إلى أرباح معينة فإنهم سيكون لديهم حافز لاستخدام إدارة الأرباح بحيث يتم تخفيض الأرباح الحالية لصالح الأرباح في المستقبل، وبالتالي زيادة المكافآت في المستقبل (Rahman, et. al, 2013).

كما وُجد أن المديرين في السنة الأخيرة من وظيفتهم ومن أجل الحصول على تعويضات جيدة فإنهم يقومون بزيادة الأرباح بتخفيض بعض النفقات مثل نفقات البحث والتطوير من أجل جعل الأرباح أعلى والحصول على تعويضات أعلى قبل مغادرة الشركة (Dechow, et. al, 2011).

17- الشك ونقصان الثقة:

إن المدراء إذا لم يمتلكوا الثقة الكافية لقيادة الشركة نحو القرارات اللازمة نحو النجاح وبالتالي اتخاذ القرارات لتحقيق الأرباح فإنه سيكون مغرباً لهم الضغط على المحاسبين من أجل استخدام الوسائل

والأساليب اللازمة من أجل الحصول على نتائج ذات صورة جيدة للشركة . فعدم وجود الثقة الكافية يجعل ترددهم سبباً في كثير من المواقف لعدم التصرف المناسب، فيصبح اللجوء إلى الطرق الأخرى أكثر مناسبة لهم، وكون أساليب المحاسبة الإبداعية تخدم أهدافهم فإنها تصبح لهم ملجأ لهم عند الحاجة (Firescu and Popescu, 2014).

18- الرغبة بإثبات الذات:

عندما يكون من تسلم قيادة الشركة هم من المدراء الشباب الذين يمتلكون عقلاً مبدعاً وخلاقاً وخاصة في بداية مهنتهم فإنهم يقومون بالبحث عن حلول مناسبة للشركة ومتوائمة مع استراتيجيات الشركة. لذلك فإن كثير منهم يلجؤون إلى وسائل وأساليب مبدعة كممارسات المحاسبة الإبداعية للإرتقاء بالشركة ووضعها في مصاف الشركات الرابحة وذات السمعة الجيدة. وهذا بالتالي يؤهلهم للحصول على ضمان التقدير وتحقيق التقدم والحصول على أجور عالية أو أرباح عالية بناءً على أدائهم المنعكس على وضع الشركة المالي (Firescu and Popescu, 2014).

19- الخروج من الأزمات:

إن الشركات عندما تقع في أزمة، فإنها تسعى بكل الطرق والوسائل للخروج من الأزمة، وقد وُجد أن المحاسبة الإبداعية هي أداة لإخراج الشركة من الأزمات على المدى القصير وخاصة إذا تم استخدام المحاسبة الإبداعية بهدف إيجاد معالجات لواقع الشركة الذي يزرع تحت الأزمة ودون تجاوز الحدود إلى الخداع، فبالتالي فإن المحاسبة الإبداعية لها أثر إيجابي على الشركة في الأزمات، لذلك فإن وقوع الشركة في الأزمات هو حافز لها لاستخدام المحاسبة الإبداعية (Ahmeti, et. al, 2012).

20- لدوافع إنتخابية:

لقد وُجد أن الحكومات لديها حافز لاستخدام المحاسبة الإبداعية من أجل تلطيف موازنة الدولة لدوافع إنتخابية. ففي دراسة عن دول منظمة التعاون الإقتصادي OECD في الفترة بين عام 1970 وعام 2011، وُجد أن الحكومات تتخبط في عمليات تحت الخط (below-the-line) مثل معاملات متعلقة بالأصول المالية، والتي تظهر في أرقام العجز ولكن تؤدي إلى ارتفاع في التغيرات في الديون.

وقد قامت الدراسة باستخدام الفرق بين التغيير في الدين العام وبين العجز لقياس المحاسبة الإبداعية. وكانت نتيجة الدراسة أن الحكومات تتخبط بشكل استراتيجي في المحاسبة الإبداعية قبل الإنتخابات الدورية المنظمة وذلك لتلطيف "توازن" الموازنة حتى تبقى محافظة على الصورة التي تريد أن تُريها للناس من أجل زيادة فرصتها في الحصول على نسب أعلى في الإنتخابات (Reishmam, 2015).

4.2 المبحث الرابع:

أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية

1.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في بيان المركز المالي:

1.1.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في النقد وأشباه النقد:

إن هدف ممارسة المحاسبة الإبداعية في النقد وأشباه النقد من أجل تحسين نسب السيولة النقدية حتى تعطي الإنطباع عن قدرة الشركة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل بحيث يتم تسديدها في مواعيد استحقاقها ودون اللجوء إلى مصادر أخرى (جبار، 2015).
أما الأساليب المستخدمة في ذلك فهي:

1- عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة

إن من مصلحة الشركة إظهار قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، وكلما كانت السيولة مرتفعة كانت الشركة أقدر على تسديد التزاماتها، لذلك تسعى الشركة لتحسين تلك السيولة. لذلك إذا وجد لدى الشركة بنود نقدية مقيدة فإنها تحاول عدم الإفصاح عنها حتى لا تخفض من قيمة السيولة لديها (الزيادي، 2015). والبنود النقدية المقيدة هي عبارة عن نقدية ولكن يتم ربطها مقابل إلتزام على الشركة طويل الأجل مثل ضمان أو كفالة أو ما شابه ذلك، وعند انتهاء ذلك الضمان أو الكفالة يتم تسهيل هذا النقد ويصبح استخدامه متاحاً. وعادة يتم الإفصاح عن النقد المقيد إذا كان ذو أهمية نسبية بالنسبة إلى إجمالي الأصول أو إجمالي الإيرادات، وبالعادة يكون ذو أهمية النسبية إذا كان أكثر من 1% من الأصول أو 0.5% من إجمالي الإيرادات، ولكن من أجل عدم تخفيض السيولة تقوم الشركة بعدم الإفصاح عن هذا البند (بن خليفة، 2010).

2- التلاعب بأسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقد وأشباه النقد:

من الأساليب لرفع قيمة النقد وأشباه النقد هو استغلال تحويل العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، وحسب المفترض، يجب أن يتم تحويل العملات الأجنبية حسب سعر الصرف لليوم الذي فيه يتم إجراء الحركات الفعلية على النقد الأجنبي. ولكن لرفع قيمة النقد وأشباه النقد يتم التلاعب بأسعار الصرف عند ترجمة العملات الأجنبية إلى العملات المحلية مع نهاية السنة المالية من أجل تحسين صورة النقد (طينة، 2012)

2.1.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في الذمم المدينة:

إن الهدف من ممارسة المحاسبة الإبداعية في الذمم المدينة هو المحافظة على قيمة الموجودات المتداولة وبالتالي المحافظة على نسب السيولة لما لذلك من أثر على التحليلات المالية للشركة (نفاع، 2015).
أما اساليب المحاسبة الإبداعية في الذمم المدينة فهي:

1- عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض مخصص الديون المشكوك

يتعين على الشركات أن تعدل بشكل روتيني رصيد حساباتها المستحقة للقبض من الذمم المدينة لتعكس الواقع الحقيقي للذمم الممكن تحصيلها. ويقتضي ذلك أن تقوم بتسجيل المبالغ المشكوك في تحصيلها ضمن حساب مخصص الديون المشكوك بتحصيلها ومقابل تخفيض قيمة الذمم المدينة، كما أنها بشكل دوري يجب أن تراجع واقع هذا المخصص فإذا صارت الديون معدومة تقوم بتسجيلها كمصروف ديون معدومة وتخفيض بها مخصص الديون المشكوك بتحصيلها (Schilit and Perler, 2010). لذلك عندما تريد الشركة أن لا تخفض السيولة ولا تخفض أرباحها مؤقتاً يمكنها أن تفعل ذلك عن طريق التقليل إلى أدنى حد من النفقات المسجلة كمخصص للديون المشكوك في تحصيلها، وهذا بدوره سيقبل من المخصصات أو الإحتياطيات للحسابات المشكوك في تحصيلها وزيادة أو المبالغة في صافي القيمة القابلة للتحصيل للحسابات المستحقة للقبض من الذمم المدينة. ولكن لاحقاً في السنوات القادمة، عندما يصبح المخصص أو الإحتياطي للديون المشكوك في تحصيلها المسجل أصلاً والذي تم دائماً المحاولة من التقليل من قيمته لا يكفي

لاستيعاب ما قد زاد من الحسابات غير القابلة للتحويل، عندها ستحصل المشكلة، والأسوأ أن المشكلة قد لا تبرز لفترات طويلة إذا لم يتم شطب الحسابات الفعلية التي أصبحت غير قابلة للتحويل، وتستمر الشركة في إظهار أرباح أعلى في كل فترة وقيم أعلى للذمم المدينة، إلى أن تأتي لحظة يلزم فيها تسجيل جميع هذه الديون كمخصصات و ثم كمصاريف وتخفيض قيمة الذمم المدينة (Mulford and Comiskey, 2002).

ومثال على ذلك حصل مع شركة Advocate Inc. في عام 1999 حيث وجدت الشركة أن احتياطاتها لحسابات الذمم المشكوك في تحصيلها غير كافية، ونتيجة لذلك بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها عام 1999 مبلغ 7 مليون دولار مقابل 2.4 مليون دولار في عام 1998 أي زيادة مقدارها 4.6 مليون دولار، وكانت الزيادة بسبب تدهور إضافي في المبالغ التي فات موعد استحقاقها، إضافة إلى تراكم مبالغ كان يجب أخذها لمخصص سابقاً في فترات سابقة ولم يعد يمكن تأجيل ذلك (Mulford and Comiskey, 2002).

2- تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها ذمم مدينة عادية (أصول متداولة)

من أجل تحسين سيولة الشركة تقوم الشركات بالتلاعب بتصنيف الذمم طويلة الأجل وهي ذمم يستحق قبضها بعد أكثر من دورة مالية واحدة أي سنة مالية مثل أوراق القبض طويلة الأجل وكذمم متعلقة بقضايا قانونية، فتقوم الشركة بتصنيفها كما لو أنها ذمم مدينة عادية وتدرجها ضمن الموجودات المتداولة للشركة مما يؤثر على نسب السيولة للشركة وعلى الإفصاح عن قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل (الزيادي، 2015).

3- تسريع تحصيل الذمم المدينة

لتحسين نسب السيولة يتم إعطاء المدينين خصومات عالية من أجل حثهم على التسديد وتسريع القبض منهم وخاصة في نهاية الفترة المالية وذلك بهدف تحسين نسب السيولة. إن فعل ذلك بالوضع الطبيعي لا يوجد به مشكلة ولكن يمكن أن تحصل مشكلة إذا كانت الحاجة ملحة لزيادة نسب السيولة وتم إعطاء خصومات أعلى من اللازم مما يفقد الشركة جزءاً من أصولها (الصوري، 2013).

4- تعجيل الإعراف بعمليات بيع لزيائن في نهاية المدة بينما عملية البيع غير مكتملة

لزيادة الإيرادات وزيادة حساب الذم المدينة قد تقوم الشركات بتعجيل الإعراف بعمليات البيع وقبل اكتمال العملية وخاصة في نهاية الفترة المالية من أجل زيادة وتضخيم الإيرادات من جهة، ومن أجل زيادة الذم المدينة من جهة أخرى، وهذا يخالف أسس الإعراف بالمبيعات، لكن من أجل زيادة الأرباح ورفع نسب السيولة تقوم الشركات بالإعراف بالبيع قبل اكتمال أركان عملية البيع (Shah and Butt, 2011).

وأحياناً تستغل الشركات عقود بيع طويلة الأجل مثل الشركات التي تباع عقود خدمات لعدة سنوات أو التي تباع تراخيص استخدام أو امتيازات والتي تكون أيضاً لسنوات عديدة، فتقوم الشركة البائعة بتسجيل كامل قيمة العقد كإيراد وكدين على الزبون، مع أن الأصل أن يتم تسجيل الإيراد لكل سنة على نظام التقسيط. أو يكون من طبيعة العقد مثلاً أن يتم دفع ثمن ترخيص لبرنامج ويتم تجديد الترخيص سنوياً مع اتفاق على سنوات استخدام فيتم تسجيل جميع السنوات كإيراد وبالتالي كذمة مدينة على الزبون (Schilit and Perler, 2010).

3.1.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في مخزون البضاعة:

إن تأثير التغييرات في مخزون البضاعة يؤثر على بيان المركز المالي وعلى بيان الدخل، فكلما زادت قيمة مخزون البضاعة، زادت قيمة الموجودات المتداولة وبالتالي تتحسن نسب السيولة، كما أن ذلك يزيد الربح في بيان الدخل. ويتم التأثير على مخزون البضاعة من خلال الأساليب التالية:

1- تغيير طرق تقييم المخزون بما يتلاءم ورغبات وحاجات الشركة

تستطيع الشركة أن تختار الطريقة التي ترغب فيها في تقدير قيمة مخزون البضاعة، فتسمح لها بمبادئ ومعايير المحاسبة أن تختار بين طريقة FIFO (First in – First out) أي الوارد أولاً – صادر أولاً وبين طريقة WA (Weighted Average) أي معدل التكلفة. لذلك فإن الشركة تقوم باختيار الطريقة التي تراها مناسبة. وفي أوقات معينة قد تقوم الشركة بالانتقال من طريقة

إلى أخرى إذا وجدت نفسها في وضع معين يلزمها أن تقوم بالتغيير من أجل الحصول على قيمة للمخزون يتوافق مع رغباتها وحاجاتها في تلك اللحظة (Voinea and Hromei, 2014).

2- تخفيض المخزون من أجل تحسين دوران المخزون

لغرض الخروج بمعدلات جيدة لدوران المخزون تقوم الشركة عند تقييم المخزون بتخفيض قيمة البضاعة باتباع الطرق في التقييم التي تساعدها في ذلك. وكلما كانت قيمة المخزون منخفضة كان معدل الدوران أعلى، وكلما كان معدل دوران المخزون أعلى يعني ذلك بشكل عام أن الشركة لديها كفاءة في إدارة المخزون بينما انخفاضه يعني تراكم المخزون واحتمالية أن تكون بضاعة متقادمة (Khan, et. al., 2016). ويحسب معدل دوران مخزون البضاعة بتقسيم تكلفة المبيعات أو تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون والذي هو عبارة عن مخزون أول المدة ومخزون آخر المدة مقسوماً على إثنين. لذلك كلما كان المخزون منخفضاً كان المعدل أعلى، وكلما زاد المخزون يقل المعدل أي أن العلاقة عكسية. لذلك لغرض رفع معدل دوران المخزون يتم التلاعب بتقييم المخزون للحصول على النتيجة المرغوبة (Khan, et. al., 2016).

4.1.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في الأصول غير الملموسة:

الأصول غير الملموسة هي أصول غير نقدية قابلة للتحديد وليس لها جوهر مادي وتسيطر عليها المنشأة نتيجة لأحداث سابقة مثل الشراء أو التطوير الذاتي (حميدات، 2014). ويجب أن تتوفر ثلاثة شروط حتى يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس وهي: المنافع الاقتصادية المستقبلية، وسلطة المنشأة على الأصل، وقابلية التحديد. ويهدف من ممارسة المحاسبة الإبداعية فيها من أجل تحسين صورة موجودات الشركة ولتحسين نسب الملاءة المالية Financial Solvency وحتى يتم التأثير على ربح الشركة عن طريق مصروف إطفاء هذه الأصول. وأما الأساليب التي يتم اتباعها لممارسة المحاسبة الإبداعية في بنود الأصول غير الملموسة فهي:

1- المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة

من أساليب المحاسبة الإبداعية في الأصول غير الملموسة المبالغة في تقييم الأصل سواء أكان الحديث عن براءة اختراع أو شهرة أو حقوق ملكية أو غيرها، فيتم عادة تقييم الأصول غير الملموسة بالتكلفة والتي تتضمن سعر الشراء، ولكن أحياناً يتم تضمين قيمة الأصل بعض التكاليف الأخرى التي يتم دفعها مع الحصول على هذا الأصل حيث يتم إعادة تصنيفها ليتم قبولها وتصبح جزءاً من قيمة الأصل، وكل ذلك من أجل الحصول على قيمة أعلى للأصول غير الملموسة ليتم الاستفادة من ذلك برفع قيمة موجودات الشركة بشكل عام (إسماعيل، 2014).

2- الإخفاق بالإعتراف بالأصول غير الملموسة كما تقتضي معايير المحاسبة

تقتضي معايير المحاسبة أن لا يتم الإعتراف بالأصول غير الملموسة إلا إذا حقق شروط المعيار الخاص بها وهو معيار المحاسبة الدولي رقم 38 (IAS 38) وهي أن يكون قابل للتحديد والتمييز بشكل مستقل وأن يمتلك الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية وأن تمتلك الشركة السيطرة بحيث يكون لها سلطة للحصول على المنافع الاقتصادية في المستقبل وتقيد غيرها في الحصول عليها (حميدات، 2014).

فقد يحصل أن يتم الإعتراف بأصل غير ملموس مثل الشهرة أو حقوق تأليف ولكن لا يكون قد اكتملت شروط الإعتراف به أو لو يستوفى كامل الشروط لقياسه. فأحياناً تقوم الشركة بتجاهل ذلك من أجل أن تتمكن من الحصول على هذا الأصل (مطر والحلبي، 2009).

5.1.4.2 أساليب المحاسبة الإبداعية في الأصول الثابتة (الممتلكات والمباني والمعدات):

1- عدم الثبات على طريقة في استهلاك الأصول

تقوم الشركات أحياناً بتغيير طريقة احتساب الإستهلاك للأصول بدون مبرر، فتنقل مثلاً من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص، وتهدف من وراء ذلك أن تعمل على تغيير

طريقة الإستهلاك سواء لزيادة أو تخفيض قيمة مصروف الإستهلاك حتى تستطيع التأثير على صافي قيمة الأصول في بيان المركز المالي، وحتى تؤثر على الربح لهذه السنة بواسطة مصروف استهلاك الموجودات الثابتة (Cosmin, 2010).

2- التلاعب بتقدير عمر الأصل وقيمة الخردة

إن تحديد عمر الأصل الثابت يتم عند تسجيله في السجلات المحاسبية عند اقتنائه بالإضافة إلى تحديد قيمة الخردة Salvage Value التي يفترض أن تبقى في الأصل بعد انتهاء عمره. ولكن من أجل إطالة عمر الأصل الثابت لتخفيف استهلاكه والإبقاء عليه كأصل لمدة أطول، أو من أجل التعجيل في التخلص منه بسبب انخفاض الإستفادة منه تقوم الشركة بإعادة تقدير عمر الأصل المتبقي ، وقد تقوم كذلك بإعادة تقييم قيمة الخردة. فإذا قررت زيادة سنوات عمر الأصل فإنها ستحصل على مصروف استهلاك سنوي أقل ويصبح تأثير الأصل على تخفيض أرباح الشركة أقل. أما إذا خفضت من عمر الأصل فذلك يعني تعجيل استهلاكه وبالتالي تخفيض قيمة الأرباح بمقدار التعديل (حسين، 2010).

3- عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة والمقدمة كضمانات

من أساليب المحاسبة الإبداعية عدم إفصاح الشركات عن الأصول الثابتة المرهونة أو الأصول المقدمة كضمانات رهن، حيث تقوم الشركة بأخذ قروض في حالات معينة ويتم أخذ أصول الشركة أو جزء منها كضمان أو يتم رهنها لذلك. وعند إعداد البيانات المالية للشركة لا يتم الإفصاح عن هذا الأصل وهو مرهون، أي أن الشركة لا تملك الأصل مؤقتاً ولحين تسديد الإلتزام الذي عليها لا تستطيع التصرف في هذا الأصل. مع أن الصحيح أنه يجب الإفصاح أن هذا الأصل مرهون (الآغا، 2011).

4- تسجيل مصروف كأصل أو العكس

تقوم الشركات أحياناً بالقيام بأعمال صيانة للأصول مثل مباني المصانع، أو تقوم بتطوير المبنى وتوسيعه أو إعادة هيكلته أو القيام بتجديد ماكينة وإضافة اجزاء لها، أو غير ذلك، وعند قيام

الشركة بتسجيل هذه الأعمال ضمن التسجيلات المحاسبية فإنها لا تتحرى الدقة في التعامل مع هذه التعديلات بل تقوم بتسجيلها كما ترى فيه مصلحة لها، مع أنه حسب مبادئ المحاسبة أنه إذا كانت هذه الأعمال تؤدي إلى تطوير الأصل وزيادة قدرته الإنتاجية أو إطالة عمره الإنتاجي أو تحسين جودة الإنتاج فإن هذه الأعمال تعتبر إضافة إلى قيمة الأصل وتصبح جزءاً منه، أما إذا كانت مجرد أعمال صيانة فإنها تعتبر من المصاريف ويتم تحميله كاملاً كمصروف في السنة الحالية. فالشركة هي التي تحدد الصيغة التي ستتعامل فيها مع هذه التعديلات على الأصول من أجل إما رفع قيمة الأصل لديها وبالتالي زيادة الموجودات لدى الشركة بشكل عام، أو تعتبره من مصاريف الصيانة وتقوم بتخفيف الأرباح لتلك السنة (Shah and Butt, 2011).

6.1.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في الذمم الدائنة:

يتم ممارسة المحاسبة الإبداعية في الذمم الدائنة بهدف تحسين معدلات دوران الدائنين، لأنه كلما ارتفعت قيمة الذمم الدائنة أدى ذلك إلى انخفاض معدل دوران الدائنين، وهذا الانخفاض يعطي صورة أن الشركة لديها نجاح في سياسة الملاءمة بين البيع والشراء، كما أنه مؤشر على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها الشركة في جانب السيولة، كما أن ارتفاع قيمة الذمم الدائنة يساعد على تحسين التدفق النقدي للشركة من الأنشطة التشغيلية (Schoenebeck and Holtzman, 2013).

ويتم ممارسة المحاسبة الإبداعية في أسلوبين:

1- تأخير التسديد للذمم الدائنة

عادة يكون التسديد للذمم الدائنة بناءً على اتفاق بين الشركة وبينهم لكيفية التسديد يتم به تحديد الفترة بعد استلام البضاعة والفواتير التي يجب أن يتم الدفع لهم بها. ولكن أحياناً في نهاية الفترة المالية تعتمد الشركة القيام بتأخير الدفع لهم بهدف زيادة حساب الذمم الدائنة من أجل تحسين نسب دوران الدائنين لديها، وبنفس الوقت الحفاظ على السيولة بين يدي الشركة. وفي بداية السنة القادمة تقوم الشركة باستئناف الدفع لهم بعد أن تكون السنة المالية قد انتهت والنسب المالية لديها قد تحسنت (مجيد، 2013).

2- تسريع تسجيل فواتير المشتريات

بما أن المشتريات تتم عبر الذمم الدائنة، ولغرض زيادة حجم الذمم الدائنة، فإنه كلما قامت الشركة بتسجيل عمليات شراء أكثر كلما حققت هذه الغاية أكثر، لذلك فإنها تتعجل بتسجيل المشتريات وخاصة في نهاية السنة. وتقوم بذلك الشركة إما بحث الموردين لتزويدها بالفواتير بأسرع وقت أو تقوم هي بالإعتراف بالمشتريات وتسجيلها قبل اكتمال عملية الشراء وبناءً على ما لديها من معلومات مثل أن تكون البضاعة قد شحنت إلى مخازنها ولكن لم تستلم الشركة فواتير الشراء أو حتى قد تكون البضاعة مشحونة بشكل جزئي، فتقوم الشركة بتسجيل كامل عملية الشراء بناءً على طلبات الشراء الصادرة منها وذلك كي يتم إدراج هذه المشتريات في بيانات السنة المالية (جمال وأحمد، 2011).

7.1.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في الإلتزامات المحتملة أو المشروطة:

حسب المعيار IAS37 فإن الإلتزامات المحتملة هي الإلتزامات متوقع حدوثها في المستقبل ويعتمد حدوثها على حدث مستقبلي ناتج عن عملية ماضية ولكنه خارج عن سيطرة الشركة، كما أنه لا يمكن تقدير مبلغها بموثوقية، ودرجة احتمالية حدوث مدفوعات نحوها 50%، وهي مثل الدعاوى المقامة ضد الشركة أو كفالات القروض المصرفية أو كفالات حسن التنفيذ أو غيرها (حميدات، 2014).

ومع أن الإلتزامات المحتملة لا يتم إدراجها حسب معايير المحاسبة ضمن البيانات المالية ولكن يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية. وتعمل الشركات على أن لا تظهر هذه الإلتزامات في بياناتها المالية ولو بشكل إيضاح لذلك تهمل ذكرها متعمدة مع أن الأصل أن تفصح عنها (البطنيجي، 2015).

8.1.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في مطلوبات (الإلتزامات) أخرى:

على عكس الموجودات المتداولة فإن الهدف من التلاعب بالمطلوبات بشكل عام هو من أجل تخفيضها، لأن تخفيضها يحسن نسب السيولة فيتم محاولة تخفيض المطلوبات المتداولة باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، وأما الأساليب المستخدمة للتأثير على المطلوبات المتداولة فهي:

1- عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل في المطلوبات المتداولة

إذا وجد لدى الشركة قروض طويلة الأجل وكان على هذه القروض أقساط مستحقة فإن الشركة من أجل تحسين نسب السيولة تقوم بعدم إدراج هذه الأقساط المستحقة على القروض طويلة الأجل في بيان المركز المالي في المطلوبات المتداولة، بل تقوم بالتلاعب بإبقائها ضمن بند القروض طويلة الأجل حتى لا تزيد في قيمة المطلوبات المتداولة (حمادة، 2010).

2- تسديد قرض قصير الأجل عن طريق قرض طويل الأجل

لأسباب تتعلق بشكل البيانات المالية ولأسباب فعلية تتعلق بالنقد المتاح تقوم الشركات بالتوجه نحو الإقتراض بقروض طويلة الأجل من أجل تسديد قروض سابقة قصيرة الأجل، وبهذا الفعل فإنها تخفض عن نفسها الضغط الناجم عن نقص السيولة، وفي نفس الوقت تنقل الإلتزام من المطلوبات المتداولة إلى المطلوبات طويلة الأجل، وبذلك تحصل على فائدة مضاعفة. وهذا الفعل يمكن أن لا يندرج ضمن المحاسبة الإبداعية لولا الملاحظة أن الشركات في كثير من الأحيان لا تقوم به إلا قبل نهاية السنة المالية بقليل مما يعطي إحاء أن الغاية منه التأثير على المطلوبات المتداولة بتخفيضها، مع عدم نفي الفائدة الفعلية منه لزيادة السيولة النقدية (Al Momani and Obeidat, 2013).

3- الإخفاق في تسجيل المخصصات

بعض الشركات التي تبيع سلع يغطيها نوع من الضمان، غالباً لا تقيد كامل عائدات البيع لحساب المبيعات، بل هي تنقل جزء من إيرادات البيع إلى حساب المخصصات مقابل الضمانات التي تعطيها، والتي يفترض أنها ستخضع من التكاليف المرتبطة بالمطالبات عند حصول المطالبات. ولكن الذي يحصل في الواقع أنهم لا يقومون بالخصم لتكاليف المطالبات من المخصص حتى لو كانت من سنوات سابقة بل يقومون بذلك بشكل طبيعي من حسابات الشركة الإعتيادية، مما يجعل

إنشاء المخصص وكأنه غير مبرر، كما أنه يُبقي حساب المخصص عالي ومضخم، ويظهر في البيانات المالية كالتزام (Shah and Butt, 2011).

4- الإخفاق في تسجيل المصاريف المستحقة للدفع

المصاريف المستحقة للدفع هي مصاريف حصلت وتم الإعتراف بها ولكن لم يتم تسديدها، ولأنها لم تدفع يتم التصريح عنها كمطلوبات في بيان المركز المالي، مثل مصاريف إيجارات غير مدفوعة أو مصاريف إشتراكات غير مدفوعة وغيرها. والتصرف الصحيح أن يتم تسجيل المصروف غير المدفوع في سنته المالية وتسجيل مقابله حساب مصاريف مستحقة للدفع، وفي السنة القادمة عندما يتم تسديد قيسمة المصروف يتم تخفيض حساب مصروف هذا المخصص. بينما لو تم الإخفاق في تسجيله في سنته ولم يُسجل المصروف المخصص، بقصد أو بغير قصد، فإن تلك السنة ستزداد الأرباح فيها بمقدار هذا المصروف، وسيتم تحميل السنة التي يدفع فيها المصروف بمصروف إضافي مما يخفض من قيمة الأرباح في تلك السنة. بالإضافة أنه سيؤثر على نسب السيولة للسنتين المتتاليتين كون كل سنة حصل عليها تأثر من هذا التسجيل (Mulford and Comiskey, 2002).

2.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل:

إن بيان الدخل هو أول ما يخطر ببال من قد يفكر بالتأثير على الحسابات وعلى البيانات المالية للشركات وذلك بسبب أنه البيان الذي يحدد إذا كانت نتيجة الأعمال قد انتهت إلى ربح أو إلى خسارة، لذلك هو أول ما يتم التفكير في التأثير على نتيجته، بالإضافة أن بيان الدخل يؤثر على جميع البيانات المالية الأخرى.

1.2.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في المبيعات:

إن هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في المبيعات هو تحسين رقم المبيعات في بيان الدخل عن طريق أساليب المحاسبة الإبداعية، ويمكن ملاحظة ذلك بمقارنة الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات مع السنوات السابقة، وهذا في حالة استخدام المحاسبة الإبداعية لتحسين صورة الشركة. ولكن في حالات معاكسة قد يكون الهدف هو تخفيف حجم المبيعات والذي غالباً ما يكون لمحاولة التخفيف من الأعباء الضريبية على الشركة (جبار، 2015). وأما أساليب المحاسبة الإبداعية في المبيعات فهي:

1- تسجيل إيراد سريع أو مبكر بينما عملية البيع محل شك أو غير مكتملة

حسب ما هو متبع وبما يتوافق مع المبادئ المحاسبية فإن عملية تسجيل البيع لا يتم اعتمادها إلا بعد اكتمال تبادل المنفعة فقط وليس قبل ذلك. وهذا الأسلوب المتبع هنا هو الاعتراف محاسبياً ودفترياً بالدخل المترتب على عملية البيع ذاتها على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة (Bhasin, 2015).

والذي تقوم به الشركة أثناء استخدام هذا الأسلوب هو أنها تعتمد المدخل غير المتحفظ Aggressive Accounting بدلاً من اعتمادها على المدخل المتحفظ Conservative Accounting حيث أن المدخل المتحفظ هو أن تقوم الشركة بتأجيل تسجيل عملية البيع إلى ما بعد التأكد من تحقق عملية البيع، بينما المدخل غير المتحفظ يقوم على أن تستعجل الشركة في تسجيل الإيراد قبل تحققه (القرى، 2010).

ويتم تسجيل الإيراد المبكر من خلال الممارسات التالية:

أولاً: تسجيل الإيراد والإعتراف به في حين أن الخدمات المترتبة على عملية البيع لم يتم تقديمها بعد سيتم تقديمها في المستقبل:

مثل اعتماد المبالغ المقبوضة من الزبائن من أجل توريد سلع في المستقبل على حساب المبيعات وتسجيله كمبيعات حين استلام المبلغ (Jain, et. al., 2015). أو استخدام طريقة Bill and hold (تقديم فاتورة وتجميد تحقق الإيراد) وهي أن يوافق الزبون على عملية الشراء على أن يتم دفع الثمن في المستقبل وتبقى البضاعة عند البائع حتى يتم شحنها للمشتري ويكتمل الشراء ويتم الدفع (الآغا، 2011).

ثانياً: تسجيل الإيراد والإعتراف بعملية البيع قبل شحن البضاعة أو بعد شحن البضاعة جزئياً

في الوضع الطبيعي يتم اغلاق عملية البيع بعد شحن البضاعة وتسليمها للزبون وحصول موافقة من الزبون على اكتمال عملية البيع وبحيث لا يحق له إرجاعها إلا في حالات معينة. والأسلوب الذي يتم استخدامه هنا هو تسجيل عملية البيع كاملة قبل شحن البضاعة أو بعد شحنها جزئياً وذلك للتسريع بعملية تسجيل الإيراد وخاصة في نهاية الفترة المالية وذلك لتضمين هذه الصفقة من ضمن إيرادات الفترة المالية الحالية (الآغا، 2011).

ومثال على ذلك ما أوردته لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية (SEC) حول إفصاحات شركة Advanced Medical Products Inc. في 1996 أن الشركة قامت بتسجيل لإيرادات عن بضائع تم شحنها لمندوبي الشركة ولكنها ما زالت تحت سيطرة الشركة، كما أنها سجلت إيرادات عن بضاعة تم طلبها من الزبائن لكن لم يتم شحنها نهائياً وإنما استلمت الشركة من زبونها طلبية بها، كما أن هذه الشركة قامت بتسجيل عمليات بيع كاملة لبضاعة تم شحن جزء منها فقط (Mulford and Comiskey, 2002).

ثالثاً: تسجيل إيرادات مقدماً عن عقود طويلة الأجل

وهذا يحدث عندما تحصل الشركة على عقد لتقديم خدمات لفترة طويلة قد تكون لعدة سنوات، فيتم عادة الإتفاق على قبض دفعة من قيمة العقد مع وجود دفعات أخرى عن كل سنة من سنوات الإتفاق، فتقوم الشركة بتسجيل جميع قيمة العقد في الفترة الحالية كإيراد، وبحيث يتم قبض ما دفع عن العقد حالياً وتسجيل الباقي كذمم مدينة ليتم تحصيلها في الفترات اللاحقة مع تضخيم لقيمة الذمم المدينة (Schilit and Perler, 2010).

وهذا ما قامت به شركة Computer Associate الولايات المتحدة عام 1998 حيث قامت بإنجاز عقود بيع تراخيص استخدام برمجيات كمبيوتر في عقود وصلت لسبع سنوات، وبحيث كان يتم دفع دفعة مقدماً من العقد عند التوقيع ودفعات سنوية في كل سنة، فقامت الشركة بتسجيل كامل قيمة العقد كإيراد في تلك السنة مع أنه لم يتم تقديم الخدمة ولم يتم قبض كامل قيمة العقد، كما أنه حصل تضخيم كبير لقيم الذمم المدينة للشركة (Schilit and Perler, 2010).

رابعاً: تسريع الإيرادات من عقود بناء طويلة الأجل وعمل تقديرات متفائلة لزيادة الإيراد والربح

إن الإيراد الذي ينتج عن عقود البناء طويلة الأجل أو عقود إنتاج طويلة الأجل يتم الإعتراف به بناءً على قاعدة Percentage - of - Completion أي على قاعدة (نسبة اكتمال العقد). وبناءً على هذه القاعدة يتم تقدير نسبة الإنجاز في العمل في نهاية الفترة المالية من مجموع الأعمال التي ضمن عقد العمل، ومن ثم يتم تسجيل إيراد من قيمة العقد بمقدار النسبة التي أنجزت مع نهاية الفترة المالية. ويلاحظ هنا ان الأمر يعود إلى تقدير نسبة الإنجاز في العمل، لذلك فإن من يريد زيادة الإيرادات وبالتالي الأرباح باستخدام المحاسبة الإبداعية فإن لديه فرصة لزيادة نسبة هذا التقدير حتى يزيد من قيمة الإيراد المسجل وإظهار أرباح أكثر في البيانات المالية. فمثلاً قد تكون النسبة تقدر ب 20% ولكن يتم إعادة تقديرها فتصير 30% من قيمة كامل العقد وهذا ما يتم تسجيله

كإيرادات لهذه الفترة المالية وبالتالي يتم تسريع تسجيل الإيراد بنسبة 10% من قيمة العقد الكلي (Voineaand Hromei, 2014).

خامساً: تسجيل إيراد مبكر من عقود ومعاملات بشروط خاصة

تقوم بعض الشركات بعمليات بيع لمنتجاتها لعملاء باتفاقيات وعقود خاصة بحيث يتم تقديم تعهد لهؤلاء العملاء بشراء سلع منهم بذات القيمة أو بقيمة أكبر، وهذا يطلق عليه (معاملات بشروط خاصة). ويتم ممارسة المحاسبة الإبداعية هنا بالقيام بالإعتراف بالإيراد فوراً على أن عملية البيع معلقة على قيام الشركة بالشراء من العميل أي أن الإيراد لم يتحقق وقت البيع وحصل بالتالي تضخيم للإيرادات (الصوري، 2013).

سادساً: تسجيل إيراد مبكر بالتلاعب بتوقيت الفترة المالية

يتم استخدام هذه الطريقة لزيادة إيرادات الفترة حيث يتم عدم إغلاق الفترة المحاسبية لتسجيل الحركات المحاسبية من أجل استمرار تسجيل حركات المبيعات في الفترة الحالية للحصول في التقرير المالي على إيرادات أعلى. ويتم استخدام هذا الأسلوب غالباً ما بين فترات أرباع السنة، أي عدم إغلاق الفترة للربع الحالي من أجل أن يستمر تسجيل إيرادات فيه من أجل زيادة حجم الإيراد للفترة ككل (Mulford and Comiskey, 2002).

2- زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة

تلجأ الشركات لاستخدام هذا الأسلوب غالباً عندما تكون الشركة ذات أداء سيء فتحاول زيادة إيراداتها خلال فترة مالية محددة من خلال زيادتها لمرة واحدة وبحيث تعطي صورة إيجابية عن الشركة، أي أن الشركة تلجأ لزيادة إيراداتها ليس من نشاطها التشغيلي الإعتيادي بل بإيجاد ما قد ينفع لأن يضاف إلى إيراداتها فتزيد به دخلها (مطر والحلي، 2009). ويمكن للشركة القيام بتنفيذ هذا الأسلوب بعدة طرق:

أولاً: زيادة الإيرادات من خلال بيع أحد الأصول:

والذي يتم بيعه بشكل مفاجئ لتحسين إيرادات وأرباح الشركة وبسعر عالي بينما كان مسجلاً في دفاتر الشركة بسعر مخفض. وهذا يؤدي إلى زيادة إيرادات الشركة وبالتالي أرباحها وخاصة وأن قيمة البيع هي أعلى من من القيمة الدفترية للأصل بشكل ملحوظ. ومن أكثر أنواع الأصول التي يصلح أن يتم استخدام هذا الأسلوب عليها هي العقارات والأراضي وبعض أنواع الماكينات والتي مع مرور الوقت قد يرتفع سعرها في السوق بينما قيمتها الدفترية تتناقص بسبب استهلاكها السنوي والتي بسبب ذلك تحقق أرباح مباشرة عند بيعها تستفيد منها الشركة لرفع أرباحها وخاصة إذا كانت تعاني من سوء في الأداء المالي، وكذلك الأراضي والتي غالباً ما يزداد سعرها مع مرور الوقت وإن كانت لا تخضع للاستهلاك مثل باقي الأصول (Rahman, et. al., 2013).

ومثال على ذلك ما قامت به شركة Softbank اليابانية عام 2005 عندما باعت جزء من الشركة بمبلغ كبير والذي أعطى إنطباع بأن إيرادات الشركة لتلك السنة قد تحسنت بشكل كبير جداً مع أن حقيقة الأمر هو بيع أصول من الشركة وليس ناتج عن إيرادات تشغيلية (Schilit and Perler, 2010).

ثانياً: زيادة الإيرادات من خلال إعادة تصنيف بعض البنود:

حيث تقوم الشركة عند حاجتها لزيادة الإيرادات إلى إعادة تصنيف بعض العمليات مثل أن تقوم بتسجيل النقد المستلم من القروض كإيرادات أو حصول تخفيض ضريبي معين وتسجيله كإيراد أو عند حصول تعديلات في الأنظمة أو عند تغيير بعض المعايير المتبعة، فتقوم الشركة باستغلال ذلك بإعادة تصنيف بعض البنود وإدراجها مع المبيعات (البطنجي، 2011)، ومن ذلك تضمين عائدات الإستثمارات واعتبارها إيرادات ضمن إيرادات الشركة العامة ودون الإشارة إلى أنها إيرادات غير تشغيلية. حيث تقوم الشركة بخلط الإيرادات الناتجة عن نشاطاتها التشغيلية مع الإيرادات التي تحصل من نشاطات إستثمارية. وتقوم الشركة بذلك عندما يكون الأداء للشركة ضعيفاً وذلك للتغطية على

ضعف الأداء التشغيلي. وبذلك تزداد إيرادات الشركة وتحسن صورتها ويظهر وكأن نشاطاتها التشغيلية لا تواجه أية انخفاض أو ضعف (الحلبي، 2009).

ومن ذلك ما ذكره مركز الابحاث والتحليلات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص شركة Boston Chicken وهي سلسلة مطاعم أن الشركة كانت تعاني من قلة إيراداتها التشغيلية. فقامت الشركة بإدراج الإستثمارات كجزء من الدخل مما أدى بذكاء إلى إخفاء وضع الشركة المالي السيء. وبذلك لم يستطع أحد أن يرى أن هذه الشركة تفقد المال من عمليات المطعم التشغيلية الأساسية، بينما في الواقع أرباحها ناتجة عن أنشطة غير أساسية مثل إيرادات الفوائد على القروض أو رسوم مختلفة مفروضة على إعطاء امتياز الشركة. وقد ظهر في حسابات الشركة في بياناتها المالية في 1996 أن دخل الشركة قد ارتفع إلى مبلغ 109.9 مليون دولار، بينما عند قيام مركز الأبحاث والتحليلات المالية بدراسة بيانات الشركة المالية وجد أن الشركة لديها فعلياً خسارة حقيقية من عملياتها التشغيلية والتي بلغت 14.7 مليون دولار (Schilit and Perler, 2010).

3- نقل الإيرادات الحالية إلى فترة مالية لاحقة

تستخدم هذا الأسلوب بهدف تخفيض الأرباح الحالية ونقلها إلى فترة مالية لاحقة يُتوقع أن تكون الحاجة إليها ملحة أكثر. وعادة يتم استخدام هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في الفترة الحالية ممتازة، فتقوم الشركة بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تتوقع الشركة أنها ستكون أقل نجاحاً وأضعف أداءاً من السنة الحالية. وحسب المبادئ المحاسبية فإن الإيرادات يجب أن تسجل في الفترة المالية التي تتحقق فيها (Guinea, 2016). ويتم تحقيق ذلك بالممارسات التالية:

أولاً: تأجيل الإيراد إلى فترة لاحقة عن طريق احتياطات وتحريرها في فترة مالية لاحقة

حيث أن الشركة عندما يكون أداؤها في فترة معينة أفضل من المتوقع وتحقق إيرادات عالية فإنها تقوم بإنشاء احتياطات (تخزن) فيها ما تراه فائضاً عن حاجتها لهذه الفترة، ثم

إنها في الفترة اللاحقة تقوم بتحرير هذا الإحتياطي من أجل زيادة الإيراد في الفترة اللاحقة التي يُتوقع أن يكون أداؤها أضعف من الفترة الحالية (Jain and Godha, 2015).

وقد فعلت ذلك شركة إنرون للطاقة عام 2000، أن الشركة حققت أرباح ضخمة غير متوقعة، وكانت الأرباح كبيرة لدرجة أن الإدارة قررت تأجيل بعض هذه الأرباح إلى أرباح مستقبلية لإنقاذ هذه الفترات المستقبلية مما قد يحدث. وحسب SEC فإن الهدف كان من أجل إخفاء مدى امتداد هذه الأرباح غير المتوقعة وكذلك تقلبات أرباحها بشكل عام والتي بعدها بسنة أدت بها هذه التقلبات الى انهيارها. وقد قامت شركة إنرون بذلك عن طريق إيجاد إحتياطيات تم من خلالها تخزين الأرباح المراد تأجيلها من أجل استخدامها في وقت لاحق (Schilit and Perler, 2010).

ثانياً: تأجيل إيرادات إلى عملية الإندماج وهي عبارة عن حالتين:

الحالة الأولى: تأجيل الإيرادات إلى ما قبل عملية الإندماج: عندما تتفق شركات على عملية الإندماج، فإن عملية الإندماج تتم وفق شروط يتم الإتفاق عليها من الأطراف الراغبة في الإندماج، وعادة يحصل إتفاق على الإندماج، ولكن تأخذ هذه الشركات فترة زمنية لإتمام وتنفيذ عملية الإندماج واستكمال إجراءاته والإتفاق بشكل نهائي على بنوده، وهذا عادة يأخذ فترة من الوقت تمتد إلى أشهر. وهذا يوفر للأطراف فرصة للتحايل ومحاولة لزيادة حصة طرف مقابل الأطراف الأخرى بأن يقوم بتأجيل إيرادات إلى ما قبل فترة الإندماج، أو الإفراج عن إحتياطيات كأيرادات حتى يزيد إيرادات شركته قبل الإندماج فتزيد حصته في الشكل القانوني الجديد من إندماج الأطراف مع بعضهم (الحلبي، 2009).

الحالة الثانية: تأجيل الإيراد إلى ما بعد الإستحواذ: عندما تقوم شركة بالإستحواذ على شركة أخرى، والشركة المستحوذ عليها حتى تظهر بمظهر جيد، يتم استخدام أسلوب تضخيم الإيرادات مباشرة بعد إتمام عملية الإستحواذ وهي خدعة بسيطة جداً: ان الشركة المستحوذ عليها تقوم بالإعلان عن إيراداتها، والتي

يقصد من الإعلان عنها أن الإيرادات حصلت بعد الإستحواذ، مع أنها تتضمن فعلياً الإيرادات التي حصلت عليها الشركة قبل عملية الإستحواذ (Schilit and Perler, 2010).

وهذا ما حصل في 1997 عند اندماج شركتي 3COM و US Robotics حيث أن كل شركة من الشركتين كان لديها سنة مالية مختلفة عن الأخرى، لذلك تم إيجاد "فترة نهاية" "Stub Period" لمدة شهرين قبل الإغلاق مباشرة. وعلى ما يبدو فقد قامت شركة US Robotics بالإحتفاظ أو إخفاء مبلغ هائل من الإيرادات قبل الإندماج في هذه الفترة وتركته متاحاً لشركة 3COM لما بعد الإندماج. وتوضيح كيف يمكن فهم ذلك أن شركة US Robotics صرحت في بياناتها المالية لفترة Stub Period وهي الشهرين عن إيرادات ضئيلة جداً بلغت 15.2 مليون دولار (أي حوالي 7.6 مليون دولار شهرياً) وهي قيمة ضئيلة إذا ما قورنت مع إيراداتها البالغة 690.2 مليون دولار التي صرحت عنها في الإفصاح الربعي السابق (أي حوالي 230 مليون دولار شهرياً). ويبدو أنها عادت بعد الإندماج إلى الوضع الطبيعي في التصريح حيث صرحت بعدها عن أكثر من 600 مليون دولار لثلاثة شهور أي 200 مليون دولار شهرياً (Schilit and Perler, 2010).

ثالثاً: التحكم في توقيت تنفيذ العمليات

أحياناً يكون من المتاح للشركات التحكم في توقيت وتنفيذ بعض عمليات البيع الحقيقية، فتقوم الشركة بتأجيل القيام بتلك العمليات إلى الفترة المالية اللاحقة لرغبتها في تأجيل التصريح عنها لتحسين صورة الإيرادات في الفترة اللاحقة، أو لتخفيض الإيرادات في الفترة الحالية لأسباب خاصة مثل تخفيض العبء الضريبي على الشركة، أو لأنها ترى أن الإيرادات للسنة الحالية جيدة بما يكفي. ويتم تنفيذ ذلك في نهاية الفترة إما بتأجيل عمليات البيع بشكل كامل، أو عن طريق تأجيل إصدار فواتير البيع مع أن البضاعة تكون قد تم شحنها إلى الزبائن أو الخدمة قد تم تقديمها (الصوري، 2013).

4- البيع لشركة تابعة أو لجهة قريبة ضمن مجموعة الشركة

تقوم بعض الشركات من أجل زيادة إيراداتها في الفترة الحالية ببيع بضاعة إلى شركات ترتبط معها بعلاقات شراكة إستراتيجية أو من ضمن مجموعتها. ويعتبر هذا التصرف من ممارسات المحاسبة الإبداعية خاصة إذا علمنا أنه يكون هناك إتفاق ضمني على أن تقوم الشركة بعمليات شراء من الشركة التي باعتها ولكن دون وجود عقود أو معاملات شروط بين الشركتين. فالذي يحصل هو زيادة حجم الإيرادات وإن كانت الأرباح غير كبيرة حيث أن عمليات البيع يقابلها عمليات شراء ولكن يحصل تضخيم للإيرادات مما يعطي إنطباع أن الشركة لديها حركة دوران عالية ويطلق على هذه التصرفات Round Trip Techniques (الآغا، 2011).

5- زيادة الإيرادات باستخدام مرتجعات المبيعات

تقوم بعض الشركات بزيادة إيراداتها باستخدام المرتجعات من عمليات البيع، حيث أن الشركة تقوم بإرسال البضاعة إلى الزبائن بناءً على طلبهم للبضاعة وتقوم بإصدار فاتورة مبيعات. ولكن إذا حصل وكان هناك مرتجعات من عملية البيع فإن الشركة تقوم بتأجيل تسجيل مرتجعات المبيعات ضمن الحسابات إلى الفترة اللاحقة مما يساعد على زيادة حجم المبيعات للفترة الحالية (القرى، 2010).

6- زيادة الإيرادات باستخدام الخصومات على المشتريات

في كثير من الأحيان تحصل الشركات على خصومات على المشتريات. وهذه الخصومات قد تكون على شكل نسب مئوية من المشتريات بشكل عام، وقد تكون بضائع عينية تُعطى على كميات شراء معينة، أو قد تكون نسب مئوية عند شراء أصناف معينة، أو غيرها من الخصومات. فتقوم بعض الشركات بالتعامل مع هذه الخصومات وكأنها إيرادات وتقوم بتسجيلها في سجلاتها المحاسبية كإيرادات، مما يؤدي إلى زيادة المبيعات بقيمة التسجيلات وكذلك زيادة صافي المشتريات لأنه لم يتم تخفيضها بمقدار الخصم، أي أن أثرها على أرباح الشركة غير مؤثر، ولكنه يؤثر على صورة الإيرادات والمشتريات في الشركة. لأنه لو تم تسجيلها كما يجب أن تُسجل كخصم على المشتريات فإنها ستخفض المشتريات كما أنها لن ترفع الإيرادات (طينة، 2012).

7- زيادة الإيرادات بشكل سريع بإعطاء خصومات على المبيعات

مع أن عملية البيع صحيحة، ولكن يتم في هذا الأسلوب العمل على تحفيز الزبائن للقيام بعمليات شراء من بضاعة الشركة وذلك بعمل عروض وخصومات ملفتة على بضائع الشركة، أو يُعمل تخفيض على الأسعار وذلك بهدف زيادة المبيعات وبشكل سريع. وقد تقوم الشركة بفعل ذلك مع اقتراب نهاية الفترة المالية من أجل الخروج منها ولديها صورة جيدة عن أداء الشركة، وما يشير أكثر أنها من المحاسبة الإبداعية أن الخصومات أو تخفيض الأسعار يكون بشكل ملحوظ وغالباً لا يتناسب مع ما يجب أن يكون عليه تسعير البضائع (البطنجي، 2011).

8- تحقيق إيراد من عمليات مصطنعة

ويتم ذلك من خلال الدخول من عمليتين أو أكثر وارتباطها مع طرف ثالث، حيث يتم القيام بعمليات بيع وإعادة شراء من أجل إظهار حركة على الإيرادات والتلاعب بتوقيت البيع والشراء بحيث يتم تحقيق قيمة إيرادات مطلوبة، أو القيام بعمليات بيع أصول ثم إعادة استئجار ذلك الأصل فتزداد قيمة المبيعات لهذه الفترة مع توزيع استئجار الأصل على عدة سنوات. وهذه العمليات تعتبر عمليات لا تخالف التشريعات والقوانين ولكنها في جوهرها عبارة عن إيرادات وهمية (الصوري، 2013).

2.2.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصروفات :

إن أهمية المصروفات في بيان الدخل لا تقل عن أهمية المبيعات فيه، لذلك فإن ممارسة المحاسبة الإبداعية في المصروفات يؤثر بشكل مباشر على نتائج بيان الدخل إذا كان قد انتهى إلى ربح أو خسارة. وإن الهدف من ممارسة المحاسبة الإبداعية في المصروفات هو التأثير على الربح إما إلى زيادته أو إلى تخفيضه وذلك بما يتوافق مع غايات الإدارة أو من يقوم بهذه الممارسات (نفاع، 2015).
أما أساليب المحاسبة الإبداعية في المصروفات فهي:

1- نقل المصروفات الحالية إلى فترات محاسبية لاحقة

تقوم الشركات أحياناً بالعمل على نقل مصاريف الفترة الحالية إلى فترة لاحقة. وتهدف الشركة من ذلك نقل الأعباء الحالية إلى المستقبل لتحسين صورة الدخل في الفترة الحالية وعلى أمل أن يكون المستقبل أفضل ويحتمل هذه المصاريف أفضل من الفترة الحالية (أبو تمام، 2013). ويتم القيام بهذا الأسلوب من خلال الممارسات التالية:

أولاً: رسملة المصروفات التشغيلية العادية

إن الأساس المقبول محاسبياً ليتم على أساسه رسملة المصروفات هو مبدأ الإعتزاف بالمصروف Expense Recognition والذي يعني أن المصاريف يجب أن تكون مقابل الإيرادات، فيتم مطابقة المصاريف وتحميلها للفترة التي تتعلق بها والذي بها أنتجت هذه المصاريف إيرادات. ولكن أثناء ممارسة المحاسبة الإبداعية ولأن هذا يعود أحياناً لتقدير المحاسب أو الإدارة، يتم استغلال هذا الأمر برسملة مصاريف قد لا ينطبق عليها هذه القاعدة المحاسبية، فيتم رسملة مصاريف بحيث لا يتم أخذ جميع المصروف أو جزء منه في الفترة الحالية بل يتم نقله إلى الفترة المستقبلية مما يساعد على تخفيض المصروفات للفترة الحالية وبالتالي التأثير إيجابياً على الربح (Voinea and Hromei, 2014).

وغالباً أن المصاريف التي يتم رسملتها تكون مصاريف عالية تهتم الشركات بعدم تحميل كامل هذه المصاريف للسنة الحالية. وهذا الإجراء بشكل عام لا يخالف المبادئ والإجراءات المحاسبية ولكن يدخله تحت ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال أمرين: مدى دقة تقدير عمر المصروف وارتباطه بالمستقبل، والأمر الآخر، هل فعلاً هذا المصروف يصلح بأن يتم رسملته أي هل له فعلاً ارتباط بالأرباح المستقبلية؟ (القرني، 2010).

ومن المصاريف التي يتم رسملتها مصاريف البحث والتطوير، ومصاريف الإعلان والدعاية، ومصاريف تكاليف القروض، ومصاريف الصيانة، ومصاريف بداية النشاط،

ومصاريف التتقيب لشركات النفط والمعادن، ومصاريف البرمجيات (Mulford and Comiskey, 2002).

ومن الأمثلة عليها ما حصل مع شركة وورلد كوم World Com Inc للإتصالات، ففي تسعينيات القرن الماضي إزدهرت الإتصالات وحصل ما يشبه الانفجار في الإقبال على عالم الإتصالات والإنترنت، وازدهرت أعمال الشركة فقررت الوصول إلى شبكة اتصالات قوية وواسعة، فقررت استئجار شبكات الاتصالات للشركات الأخرى بعقود استئجار طويلة الأجل. وفي البداية كانت الشركة قد قامت بحساب التكاليف بشكل صحيح وصرحت عنه بشكل صحيح في بيان الدخل. ولكن مع الإنهيار التكنولوجي في عام 2000، بدأ نمو شركة وورلد كوم في الإبطاء، وبدأت تكاليف الإستئجار لخطوط الإتصالات ترتفع نسبة إلى إيراداتها، وبدأ ذلك يظهر للمحللين الماليين. وكي لا تتأثر صورة الشركة قامت بخدعة مفاجئة ومؤثرة جداً، قامت بدلاً من تسجيل جميع هذه التكاليف كمصاريف، قامت برسمة أجزاء كبيرة منها كأصول في بيان مركزها المالي، والذي كان له أثر كبير في تقليل النفقات والإفراط في الأرباح من منتصف عام 2000 إلى أوائل عام 2002 (Schilit and Perler, 2010).

ثانياً: الإستهلاك البطيء جداً

إن مصروف استهلاك الأصول الثابتة من المصاريف التي تخضع لتقدير الإدارة في الشركات، والتي تحديدها يتم حسب طبيعة كل أصل وبما يتوافق مع القوانين والمعايير الدارجة. فالإدارة عليها أن تحدد الطريقة التي سيتم استخدامها لإستهلاك الأصول وتحديد عمر الأصل الإنتاجي لتحديد النسبة السنوية التي يجب اعتمادها لاستهلاك الأصل، فالأمر يعود للإدارة لتحديد ذلك. وهذه الصلاحية يمكن أن تفتح الباب لأصحاب القرار لإبقاء الأصل لأطول فترة ممكنة. أي أن الشركة لديها الفرصة بإطالة عمر الأصل أي استهلاكه بقيمة أقل في الفترة الحالية مما يبقى الأصل بقيمة أعلى ويقلل من المصاريف في الفترة الحالية، وبالتالي يزيد من أرباحها. أي أنه مثلاً بدلاً من استهلاك الأصل بنسبة 15% للفترة الحالية يتم استهلاكه مثلاً بنسبة 5% مما يخفض المصاريف بمقدار

10% من قيمة الأصل. وما ينطبق على استهلاك الأصول الثابتة ينطبق على إطفاء الأصول غير الملموسة كالشهرة وحقوق الملكية (Schilit and Perler, 2010).

وينطبق على ما ذكر ما قامت به شركة أمريكا أون لاین AOL عام 1995 حيث قامت بمضاعفة عمر إطفاء مصروف تسويق كانت قد قامت برسمته سابقاً مما أدى إلى إطالة عمره في بيان المركز المالي وإلى تخفيض المصروف إلى النصف لهذا الإطفاء لكل فترة. وهذا التغيير لوحده أثر على الأرباح بمقدار 29.8 مليون دولار بدلاً من خسارة بمقدار 18.3 مليون دولار، لذلك فإن المحاسبة الإبداعية ساعدت AOL لإخفاء خسارة كبيرة من بياناتها المالية (Schilit and Perler, 2010).

ثالثاً: عدم معالجة الأصول عند انخفاض قيمتها أو عند تلفها

ليس كافياً للشركات أن تقوم ببساطة باستهلاك الأصول الثابتة حسب برنامج زمني محدد تفترض أن لا شيء يمكن أن يحدث لتغيير هذه الخطة. يجب على الشركة دائماً مراجعة الأصول وباستمرار ومتابعة إذا انخفضت معها المنافع المستقبلية المفروضة إلى أقل من القيمة الدفترية، أو إذا تعرض الأصل للتلف المباشر وأصبح غير صالح للإستخدام. إذا حصل وانخفضت قيمة الأصل يجب على الشركة أن تقوم بإعادة تقييم الأصل وتقوم بتسجيل الإنخفاض كمصروف بشكل فوري وليس تدريجياً. ولكن قد لا تفعل الشركة ذلك من أجل عدم زيادة المصروف لهذه السنة وبالتالي تؤجل المصروف إلى السنوات القادمة. وكذلك لو أن الأصل حصل له تلف كامل - مثلاً أن عمره الافتراضي 10 سنوات وبعد 6 سنوات تلف بشكل كامل - فيجب على الشركة أن تقوم بنقل رصيد الأصل للأربع سنوات الباقية إلى المصاريف. أما إذا ابقت على الأمر كما هو واستمرار لمخطط الإستهلاك لعشر سنوات فإنها ستؤدي إلى تراكم قيم أصول غير حقيقية مما قد يخلق مصاعب مستقبلية ويؤدي بها إلى كوارث مالية (الحلبي، 2009). ويعدم شطب هذه التكاليف في وقتها وتراكمها، فقد يحصل أن تتخفف قيمة الأصول الحقيقية في المستقبل مما يزيد المشكلة وقد يؤدي بالشركة إلى الإنهيار (الآغا، 2011).

2- نقل المصروفات على الشركة في المستقبل إلى الفترة الحالية

قد تقوم الشركة بنقل مصاريف مترتبة عليها في المستقبل إلى الفترة الحالية إذا وجدت أن أرباحها في السنة الحالية جيدة وتستطيع هذه السنة أن تتحمل المزيد من المصروفات من أجل تخفيف العبء على السنوات القادمة. وقد يكون سبب ذلك أيضاً من أجل تخفيض الربح لهذه السنة من تخفيض الضرائب على الأرباح للسنة الحالية (الحلبي، 2009).

وقد يكون ذلك بسبب مرور الشركة بسنة مالية سيئة وتريد أن تضع جميع المصاريف والتكاليف فيها من أجل التخلص من هذه المصاريف ولبدء سنة قادمة بشكل مريح وهو ما يطلق عليه Big Bath Accounting (Jain and Godha, 2015).

ويتم نقل المصاريف المترتبة على الشركة في المستقبل إلى السنة الحالية بالممارسات التالية:

أولاً: تغيير طريقة ونسب الإستهلاك وقيمة الخردة Salvage Value

إن بإمكان الشركة أن تختار الطريقة التي تستخدمها في استهلاك الأصول الثابتة ، لذلك إذا أرادت أن تنقل المصروفات من المستقبل إلى الفترة الحالية أن تختار طريقة الإستهلاك التي تناسبها، ولعل أفضل طريقة لذلك هي Double decline depreciation method طريقة القسط المتناقص المضاعفة لأن هذه الطريقة تؤدي إلى استهلاك القيمة الأعلى في الفترة الحالية (Cosmin, 2010).

كما يمكن للشركة أن تغير نسب الإستهلاك السنوية للأصول الثابتة من أجل التلاعب بقيمة الإستهلاك السنوية، فتستطيع أن تقلل من عمر الأصل ليتم استهلاكه بقيمة أعلى. كما يمكن للشركة أن تعيد تقدير قيمة الخردة للأصل Salvage Value حتى تستطيع أن تتلاعب بقيمة الإستهلاك للسنوات (Mulford and Comiskey, 2002).

ومن ذلك ما قامت به شركة ساوث ويست إيرلاينز Southwest Airlines Inc. في عام 1990 حيث قامت بمراجعة العمر الإنتاجي لطائراتها طراز 300-737 و 500 وقررت

تغيير عمر الطائرات الإنتاجي من 20 سنة إلى 23 سنة. هذا التغيير نتيجة تقدير الشركة للأعمار الإنتاجية المتبقية للطائرات، وهذا التغيير كان له أثر في تخفيض مصروف الإستهلاك بنحو 25.7 مليون دولار (Mulford and Comiskey, 2002).

ثانياً: شطب الأصول بشكل كامل في الفترة الحالية

تستطيع الشركة أن تقوم بشطب أصول سواء أكانت أصول ثابتة لمعدات أو غيرها أو كانت أصول أخرى مثل مصاريف تم رسملتها كمصروف دعاية وإعلان.

فالأصول الثابتة تستطيع الشركة أن (تخفض) من عمرها الافتراضي مع القول أنها أعادت تقييم الأصول الثابتة ووجدت فيها تغييرات ستؤدي إلى تقليل عمرها الإنتاجي مع أن الأصول في الحقيقة لم يحصل لها شيء. وأما الأصول الأخرى مثل مصروف الدعاية والإعلان المرسل فتستطيع أن تقوم بشطبه بشكل كامل بأن تقوم بإطفاء الأصل بكامل قيمته وتعلن أنه لم يعد لهذا الأصل فائدة في المستقبل (Jain and Godha, 2015).

ثالثاً: زيادة غير ملائمة في المخصصات

تقوم الشركة بزيادة المصاريف للفترة الحالية عن طريق إيجاد مخصصات لمصاريف مستقبلية بحيث يتم تحميل هذه الفترة بهذه المصاريف ومما سيؤدي إلى التخفيف على الشركة في المستقبل، أي أن الشركة ستحقق فائدتين من الأمر وهما أنها لن يكون عندها نفقات في المستقبل بم يتعلق بما تم تخزينه كمخصص، وأن ذلك سيؤدي إلى عكس المصروف وعكس الإلتزام مقابله (Schilit and Perler, 2010).

ومن هذه المخصصات مخصص الديون المشكوك بتحصيلها ومخصص إلتزامات الضمان وغيرها والتي كلما تم زيادة قيمة المخصص فإنه في المقابل في السنة الحالية سيقابلها مصروف متعلق بهذه المخصصات (Mulford and Comiskey, 2002).

3- عدم تحميل الفترة بالخسائر الحاصلة في المخزون نتيجة تلف أو بسبب تقادم المخزون

تقوم الشركات بشكل طبيعي بتوريد بضاعة إلى المخزون من أجل تلبية طلبات الزبائن المختلفة من البضائع، وفي بعض الأحيان، تزيد كمية البضائع في المخزون بسبب انخفاض الطلب عليها أو بسبب فشل تسويقها أو لمراكمة بضائع تم توريدها بناء على توقعات معينة وقد فشلت هذه التوقعات. ونتيجة لذلك، تضطر الشركة إلى خفض أسعارها من أجل التخلص من تراكم المخزون غير الرغوب فيه. وقد تضطر الشركة إلى شطب المخزون المتقادم تماماً. وعلى الإدارة أن تقدر بشكل روتيني ما لديها من مخزون من البضاعة الزائدة والبضاعة المتقادمة. وبناءً على ذلك عليها أن تقوم بعدها بتخفيض مخزوناتهما عن طريق تسجيل مصروف بذلك (مثل مصروف تقادم المخزون). ولكن لأن المخزون لا يخضع لنسب ثابتة كما يحصل مع الأصول الثابتة كالمعدات، فلا يمكن تحديد نسبة أو معدل سلفاً يتم به تخفيض المخزون، فإن أية تعديلات أو تقديرات تخضع لتقدير متخذ القرار في الشركة. لذلك فإنه أحياناً يتم تجاهل تقدير قيمة المخزون المتقادم من أجل عدم إدراجه كمصروف ضمن البيانات المالية كي لا يتم به زيادة المصاريف وتخفيف الربح، وأحياناً أخرى يتم تضخيم قيمة هذا المخزون من أجل تخفيض الربح لأهداف قد تتعلق بتخفيض الضرائب على الشركة (Cosmin, 2010).

وما ينطبق على المخزون المتقادم ينطبق كذلك على البضاعة التالفة، مع فرق سهولة تقديرها نسبة إلى تكاليف شرائها (Cosmin, 2010).

4- الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للإلتزامات

إن الشركات أحياناً تقوم بتخفيض الإلتزامات من خلال تغيير الإفتراضات المحاسبية وسياسات تقدير الحسابات، ويتم ذلك بسبب المرونة في اختيار السياسات المحاسبية، ومن هذه الإلتزامات، الإلتزامات المتعلقة بمنافع التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة للموظفين، وهذه التغيير يؤدي إلى تخفيض في الإلتزامات وإلى تخفيض في المصاريف أيضاً.

وفي أحيان أخرى تقوم الشركات بعمل تقديرات وتتحفظ بالإفصاح عنها لغايات خاصة تتعلق بتلك الإلتزامات مثل ارتباط تلك الإلتزامات بشؤون قضائية أو بشؤون تتعلق بعمليات شراء. وعند قيامها

بذلك فإن هذا يؤثر على المصاريف من جهة ويؤثر على بيان المركز المالي من جهة أخرى (مطر والحلبي، 2009).

وذلك كما حصل مع شركة دل للكمبيوتر Dell Computer في بداية 2007 حيث حصل تحقيق حول البيانات المالية عن فترة من 2003 وحتى بداية 2007. وقد أثار التحقيق بعض المسائل التي تتعلق بمسائل محاسبية مع تحديد أدلة على حدوث تعديلات بهدف تحقيق أهداف مالية. ووجد أنه كانت هناك أنشطة لعمل تعديلات، وأن هذه الأنشطة كانت تحصل مباشرة في الأيام التي تلي نهاية الربع من كل سنة وهي فترة تحضير البيانات الربعية وذلك عندما يتم إغلاق دفاتر المحاسبة ويجري تجميع نتائج هذا الربع. وقد وجد التحقيق أدلة أن أرصدة الحسابات استعرضت بناءً على طلب كبار المسؤولين ويعلمهم بهدف عمل تعديلات من أجل تحقيق أهداف الأداء الفصلية للشركة. وخلص بالنهاية أن عدد من تلك التعديلات غير صحيحة بما في ذلك إنشاء مخصصات واحتياطات لتحقيق أهداف الإدارة، بالإضافة إلى تحويل استحقاقات زائدة من التزام إلى آخر من أجل تعويض مصاريف غير ذات صلة في فترات لاحقة (Schilit and Perler, 2010).

5- التلاعب بتصنيف المصروفات للتأثير على البيانات المالية

لأغراض تتعلق بحجم المصاريف لقطاعات العمل المختلفة، وتقرير المبيعات التشغيلية وغير التشغيلية، وللخروج بنتائج ترغب بها الإدارة حول قطاعات معينة من العمل، تقوم الشركة أحياناً بالتلاعب بتصنيف المصاريف فنقوم بتغيير تصنيف مصاريف تشغيلية وتحولها إلى مصاريف غير تشغيلية كمصاريف إدارية أو تسويقية، وكذلك أحياناً نقوم بالعكس بتغيير مصاريف غير تشغيلية وتحولها إلى تشغيلية. والهدف من ذلك هو التأثير على نتائج الدخل التشغيلي operating income والدخل غير التشغيلي non operating income. فإذا أرادت الشركة التأثير للحصول على دخل تشغيلي أفضل فإن ما سيساعدها في ذلك هو إما أن ترفع الإيرادات التشغيلية أو أن تخفض المصروفات التشغيلية. لذلك فإن أحد الحلول لديها هو التلاعب بتصنيف المصروفات لتخفيض المصروفات التشغيلية (Schilit and Perler, 2010).

3.2.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في تكاليف البضاعة المباعة:

إن الهدف من ممارسة المحاسبة الإبداعية في الحسابات المؤثرة على تكلفة البضاعة المباعة هو التأثير على قيمة الأرباح للفترة المالية سواءً بهدف زيادتها أو تخفيضها، لذا فإن إدارة الشركات تقوم باختيار ما يتاح لها من أساليب لتحقيق أهدافها من زيادة الربح التشغيلي أو تخفيضه وبالتالي التأثير على صافي الربح للشركات. أما الأساليب المستخدمة في ذلك فهي:

1- التلاعب بطرق تقييم المخزون

إن قيمة مخزون البضاعة في نهاية الفترة المالية يؤثر على الربح لتلك الفترة. وعادة ما تكون قيمة المخزون عالية ويؤثر بشكل مهم كيفية حساب قيمتها. وعادة وحسب معايير المحاسبة يتم حساب قيمة المخزون بناءً على إحدى قاعدتين وهما FIFO (First in – First out) أي الوارد أولاً – صادر أولاً وطريقة WA (Weighted Average) أي معدل التكلفة أو متوسط التكلفة. وقد أعطت معايير المحاسبة للشركات حرية الاختيار بين إحدى هذه الطرق لتقييم المخزون. ولذلك فإن إدارة الشركات تستطيع أن تقوم بتغيير الطريقة التي تعتمد عليها في حساب المخزون إذا رأت أن الطريقة الأخرى لا تخدم أهدافها لتلك الفترة وحسب رغبتها بأن يكون المخزون أعلى أو أقل، مع ملاحظة أن طريقة حساب المخزون تؤثر أيضاً على قيمة البضاعة المباعة نفسها وبالتالي فإن تكلفة البضاعة يتأثر مباشرة بالطريقة المعتمدة في تقدير المخزون (Voinea and Hromei, 2014).

ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به شركة جودبير للإطارات والمطاط Goodyear Tire & Rubber Co. حيث قامت بعمل تغيير في تسعير المخزون بسبب تغيير المبدأ المحاسبي حيث عدلت من تسعير المخزون من طريقة LIFO إلى FIFO، حيث زاد هذا التغيير من قيمة صافي الدخل في عام 2000 بمقدار 44.4 مليون دولار (Mulford and Comiskey, 2002).

2- تضمين كشوفات الجرد بضاعة راكدة ومتقادمة

يتم التلاعب أيضاً بتكلفة البضاعة المباعة من خلال تضمين جرد بضاعة المخزن أصنافاً راكدة من المخزون وقد تقادم عليها الزمن، بحيث يتم إدراجها عند جرد المخزون، بالإضافة إلى القيام

بالتلاعب بتقييمها بحيث يتم تقدير تكلفتها بدون أخذ واقع تراكمها وأنها قديمة بعين الاعتبار، كما لا يتم أخذ مخصص لها كونها بضاعة راكدة ومتقادمة (نفاع، 2015).

3- التلاعب بتكلفة البضاعة المباعة باستخدام فواتير المشتريات

تستطيع الشركة التلاعب بتكلفة البضاعة المباعة من خلال فواتير المشتريات، ويمكنها ذلك في حالتين:

الحالة الأولى: تأجيل إثبات فواتير مشتريات البضاعة في نهاية العام الحالي إلى العام القادم، وذلك من أجل زيادة الربح لهذه السنة. وتقوم الشركة بذلك بأنها لا تستكمل عمليات الشراء في نهاية العام الحالي، فبعد أن تكون قد استلمت البضاعة المشتراة ودخلت في مخازنها وبقي عليها أن تقوم باستلام فواتير المشتريات من أجل تسجيلها وإثبات عملية الشراء بشكل كامل، تقوم بتأجيل استلام فواتير المشتريات، أو لا تقوم بتسجيلها بل تقوم بذلك في بداية العام القادم، مما يرفع لديها مخزون البضاعة كون البضاعة قد استلمت ولكن لا يتم بالمقابل رفع قيمة المشتريات بنفس المقدار وكما يجب أن يحصل، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي زيادة الربح لهذه السنة (البطنجي، 2011).

الحالة الثانية: تسريع إثبات عملية الشراء، وهي على عكس الحالة الأولى، حيث تقوم الشركة بتسريع إثبات عملية الشراء حتى لو تكن البضاعة قد شحنت إلى مخازنها بعد سواءً جزئياً أو بالكامل. وتقوم الشركة بذلك بأن تقوم بإثبات عملية الشراء عن طريق أوامر الشراء والطلبات التي أصدرتها للحصول على البضاعة وقبل الحصول على فواتير الشراء من الموردين. وهي بذلك تقوم بزيادة قيمة المشتريات في دفاترها المحاسبية ودون وجود بضاعة مقابل هذه الزيادة، وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة البضاعة المباعة في البيانات المالية مما يؤدي بالنتيجة إلى تخفيض الربح للسنة الحالية، وقد يكون الهدف من ذلك تخفيف الأعباء الضريبية على الشركة للسنة الحالية (مجيد، 2013).

4- التلاعب بتسجيل البضاعة التالفة

هناك بعض الشركات والتي يتكون لديها بضاعة تالفة بشكل دوري بسبب طبيعة عملها مثل الشركات التي تعمل بالزجاج أو بالأطعمة ذات العمر القصير، وهذه البضاعة التالفة يجب تقييمها وتسجيلها كمصاريف بضاعة تالفة وإزالتها من المخزون. ولكن الشركات في بعض الأحيان تتجاهل هذا الأمر لأنه يخفض من مخزون البضاعة ويزيد المصاريف مما يقلل الربح بنهاية السنة. وهناك من يقوم بالتلاعب بقيمة هذه البضاعة بالتخفيض ليخفض من قيمة المصروف، وهناك من يقوم بتقييمها بسعر أعلى من أجل تخفيف الأرباح (Guinea, 2016).

3.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي:

إن بيان التدفق النقدي هو ثالث البيانات المالية الأربعة، ويتكون بيان التدفق النقدي من ثلاثة أقسام هي: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية. وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هي (الإبن المفضل) لأنها هي التي تمثل النقد الذي يتكون في الشركة من عمليات الشركة الفعلية التشغيلية التي هي من طبيعة عمل الشركة. لذلك فإن الغالبية من المستثمرين والمهتمين لا يرون أن التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية ذات أهمية، ويهتمون بها بشكل أقل من اهتمامهم بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، بل إن بعضهم يبالغ ويتجاهل التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية والتمويلية بشكل كامل (Schilit and Perler, 2010).

وبما أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هي ناتجة عن نشاطات الشركة التشغيلية التي هي تمثل عمل ونشاط الشركة الرئيسي، فإن واقع حال الشركة ومدى نجاحها وقوة أدائها وحسن إدارتها المالية يؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي إذا كانت الشركة تعاني أية مشاكل في أي جانب من هذه الجوانب فإن هذا سيؤثر على تدفقاتها التشغيلية. لهذا السبب، ولأن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هي مركز اهتمام المستثمرين والمهتمين ببيان التدفق النقدي، لذلك فإن ممارسات المحاسبة الإبداعية تتركز على هدفين في الأساليب التي تتبعها وهما، الأول: الحصول على تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية بأفضل صورة وهذا يتم باتجاهين وهما: إعادة توجيه التدفقات الداخلة من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية نحو التدفقات من الأنشطة التشغيلية، وكذلك توجيه التدفقات الخارجة من الأنشطة التشغيلية نحو التدفقات من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية. والثاني: محاولة زيادة التدفق النقدي الداخل وتقليل التدفق النقدي الخارج بشكل عام لجميع بنود بيان التدفق النقدي (Schilit and Perler, 2010).

أما أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي فهي:

1.3.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في تصنيف الحسابات بين الأنشطة الرئيسية الثلاثة

1- تسجيل شراء المخزون كتدفق استثماري خارج

تستغل بعض الشركات طبيعة عملها من التلاعب في تصنيف الحسابات، حيث يتم التعامل مع شراء مخزون البضاعة كأنه شراء لموجودات ثابتة مع أن حقيقة الأمر هي بضاعة عادية. ويوضح ذلك ما قامت به شركة Netflix حيث كانت تعمل في تأجير الأفلام وأكثر نفقات لديها هي إسطوانات (دي في دي) DVD والتي تؤجرها للزبائن وهذه (دي في دي) هي المخزون لديها، ولكنها قامت بتسجيل هذه الإسطوانات كأصل ثابت وقامت بإطفائها على ثلاث سنوات، وقامت بتسجيل قيمة الإهلاك كتكلفة بضاعة مباعة، هذا في بيان الدخل، ولكن في بيان التدفق النقدي بقيت تتعامل معها كتكاليف استثمارية. وعندما كانت تشتري دي في دي كانت تسجلها كأصل ثابت وتظهر في التدفق النقدي كتدفق استثماري خارج مع أن عمر الإسطوانات لا يزيد عن سنة. هذا أدى إلى عمل تضخم في بيان التدفق النقدي خاصة إذا علمنا أن مصروف الإطفاء لديها في 2007 كان 203 مليون دولار مع إيرادات بلغت لتلك السنة 1.2 مليار دولار (Schilit and Perler, 2010).

2- تسجيل مصاريف شراء تكنولوجيا أو حقوق إنتاج مع التدفقات الاستثمارية الخارجة

عند قيام الشركة بالإنفاق على مصاريف لموظفين وموردين من أجل شراء برامج تكنولوجية أو حقوق اختراع مثل قيام الشركة بشراء حق تصنيع دواء، فإن هذه المصاريف يجب أن يتم تسجيلها كتدفق تشغيلي خارج، لكن بعض الشركات تقوم بتصنيفها كتدفق استثماري على أساس أن الشركة قامت بشراء أصل والذي سيتم تسجيله كاستثمار، ولكن هنا الشركة تقوم بالإستفادة من الأمر وتقوم بتسجيل أي مصروف له علاقة بهذا الإستثمار كتدفق إستثماري من أجل تحويل التدفق الخارج من تشغيلي إلى إستثماري كي لا يؤثر على صافي التدفق النقدي التشغيلي (جعارة، وآخرون، 2015).

3- الشراء بالتزامات مالية مؤجلة

عندما تقوم الشركة بشراء حقوق إنتاج أو براءة إختراع فإنها عند بدئها باستخدام حقوق الإنتاج هذه ستبدأ بالحصول على إيرادات وبالتالي تبدأ بالحصول على تدفق تشغيلي داخل. هذا يقابله أن تقوم الشركة بدفع قيمة ما قامت بشرائه فيكون لدينا تدفق خارج مقابل تدفقات داخلية. ولكن تقوم الشركات أحياناً ولتحسين صورة التدفقات النقدية بالشراء بدون دفع مبالغ نقدية أو شبه نقدية بل تقوم بالشراء باستخدام التزامات بعيدة الأجل مثل أوراق الدفع Notes payable وتقوم بتسجيل ذلك كتدفقات إستثمارية. والذي يحصل هنا أن الشركة بعد قيامها بالشراء واستخدام حقوق الإنتاج التي اشترتها فإن بيان التدفق النقدي التشغيلي لديها قد حصل على تدفقات نقدية داخلية دون أن يقوم بأية عملية (دفع نقدي) بما يخص هذه الصفقة (Schilit and Perler, 2010).

ومثال ذلك حصل مع شركة Biovail Co. وهي شركة أدوية كندية قامت بشراء حقوق تصنيع دواء وقامت بالدفع بالتزامات طويلة الأجل وبدأت مباشرة بإنتاج الدواء والحصول على إيرادات منه والحصول على تدفق نقدي داخل بشكل مباشر (Schilit and Perler, 2010).

4- تحقيق تدفق نقدي من منافع غير مستدامة

عند قيام شركة بالإستحواذ على أخرى، فإنها إن قامت بالدفع نقداً فإنه سيتم تسجيل ذلك كتدفق نقدي إستثماري خارج، ولكن إن كان الدفع بوسيلة أخرى فإنه لا يحصل تدفق نقدي خارج. وبقيام الشركة بالإستحواذ فإنها تستحوذ على الشركة بكل ما فيها من إلتزامات لها وعليها. أي كأنها (ورثت) الشركة بكل ما فيها من حقوق وما عليها من إلتزامات. وبناء على ذلك فإن الشركة قد (ورثت) الذمم المدينة ومخزون البضاعة كذلك، وهذا يعني أن الشركة تستطيع تحقيق تدفق نقدي من منافع غير مستدامة عن طريق تسييل الذمم المدينة والمخزون أي بتحصيل المستحقات على الزبائن وبيع المخزون. وبذلك استطاعت الشركة أن تحصل على تدفق نقدي وبدون أن يكون لهذا التدفق النقدي أية تدفقات تشغيلية خارجة لأن هذه من حصلت قبل الإستحواذ وقامت بتسديد تكلفتها كتدفق نقدي من نشاط استثماري، أي أن عملية بيع المخزون وتحصيل حسابات الزبائن سيسجل كتدفق نقدي تشغيلي دون أن يكون مقابله أي تدفق نقدي تشغيلي خارج. ولكن بما أن الشركة (ورثت) منافع، فإن عليها كذلك إلتزامات مثل ذمم ديون الموردين التي هي ملزمة بدفعها

لهم. ولكن عادة معظم من يقومون بالإستحواذ على شركات أخرى يحرصون أن يقوموا بالإستحواذ على شركات لديها صافي رأس المال العامل بالموجب، أي أن يكون حساب المدينين أعلى من حساب الدائنين (Schilit and Perler, 2010).

5- التلاعب باستخدام عقود جانبية

حيث تقوم الشركة بدلاً من استعمال موظفيها مباشرة، تقوم عن طريق وكلاء أو مقاولي خدمات جانبيين يقومون لها بأعمال بيع أو ترويج لاتفاقيات خدمات أو إشتراكات ببرامج أو غيرها، وتقوم هي بتصنيف ما تقوم بدفعه لهؤلاء الوكلاء كتدفقات إستثمارية بدلاً من تصنيفها كتدفقات تشغيلية، حيث تعتبر الشركة استخدام وكلاء خارجيين وكأنه عملية استحواد وبالتالي هي عملية استثمار، وهذا من أجل عدم تخفيض التدفق النقدي التشغيلي (Mulford and Comiskey, 2002).

ومثال على ذلك ما فعلته شركة Tyco International Ltd حيث كانت قد أنتجت برنامج أمن للمنازل، وقامت، بالإضافة إلى مبيعاتها المباشرة، باستخدام شبكة من الوكلاء ليبيعوا لها البرنامج، وقامت الشركة بدفع مبلغ 800 دولار لكل واحد منهم عن كل عملية بيع قام بها، وهؤلاء الوكلاء مكّنوا الشركة من بيع أعداد كبيرة من البرنامج، كما سمحوا لها بالإستعانة بمصادر خارجية كجزء من قوة البيع للشركة. وهؤلاء الوكلاء لم يكونوا مسجلين ضمن رواتب Tyco بل مجرد أنهم باعوا عقود الأمان. وعند التعامل مع هذا المصروف، وبدلاً من أن يتم أخذه كمصروف تشغيلي، تعامل مدراء Tyco مع الأمر أن هذه المدفوعات هي ثمن (إستحواذ) على عقد من قبل الزبائن، وأن هذه المدفوعات للوكلاء هي تدفقات إستثمارية (Schilit and Perler, 2010).

6- الإستفادة من رسملة المصاريف في إعادة التصنيف

إذا تم رسملة مصاريف معينة فإن ذلك سيؤثر على التدفقات النقدية، فبدلاً من أن يتم اعتبار قيمة المصروف الذي تم رسملته كتدفق تشغيلي خارج، يصبح تصنيفه مع التدفقات الإستثمارية. هذا التصرف وهو رسملة المصاريف هو تصرف قانوني ومقبول وصحيح ولكن بشرط أن يكون المصروف فعلاً هو مصروف من المقبول أن يتم رسملته، لكن الذي هو غير مقبول هو أن يتم رسملة مصروف لنشاط تشغيلي ويتم رسملته من أجل الإستفادة من عدم تسجيله كتدفق تشغيلي

خارج، بالإضافة إلى الإستفادة منه في بيان الدخل في عدم تخفيض الأرباح لتلك السنة (Matis, et. al., 2009).

7- التلاعب بتصنيف الإيرادات

وهو أن تقوم الشركة ببيع جزء من الشركة وتقوم بعدها بتجزئ الإيراد من عملية البيع بين التدفقات التشغيلية والإستثمارية، وذلك لضخ جزء من مبلغ البيع مع التدفقات التشغيلية مع أنه في هذه الحالة يجب أن يكون بشكل كامل مع التدفقات الإستثمارية، وتقوم الشركة بذلك باستغلال إعادة شرائها خدمات من الجزء الذي قامت ببيعه (أبو تمام، 2013). وقد فعلت ذلك شركة Softbank في 2005 عندما قامت ببيع جزء من أعمالها وهو مودم إتصالات بمبلغ 85 مليار ين لشركة GaniniBB وكلتاها شركتا إتصالات يابانية، وقامت بعمل عقد خدمات ستدفع فيه الشركة المشتري مبلغ عن حقوق الاستخدام عن الإيرادات المستقبلية. ولكن شركة Softbank مع أن البيع الذي تم هو بيع إستثماري لكنها قامت بتسجيل عملية البيع وكأن جزء منها هو عملية تشغيلية، فسجلت 40 مليار ين من أصل 85 مليار ين وكانها قبضت عن إيرادات ستحصل في المستقبل أي تدفق نقدي تشغيلي بمبلغ 40 مليار ين وتدفق نقدي إستثماري بمبلغ 45 مليار ين، وبذلك نقلت 40 مليار ين من التدفقات الإستثمارية إلى التدفقات التشغيلية (Schilit and Perler, 2010).

8- أخذ قروض طويلة الأجل لتسديد إلتزامات قصيرة الأجل

وهي أن تقوم الشركة بأخذ قروض طويلة الأجل من أجل تسديد إلتزامات قصيرة الأجل مثل الذمم المدينة والمصاريف المستحقة للدفع، وبذلك فإن الشركة تقوم باستبدال تغطية إلتزامات قصيرة الأجل من تدفقات تشغيلية خارجة إستبدال ذلك بتسديدها من تدفقات تمويلية خارجة، وبذلك تجعل العبء على النشاطات التمويلية وليس النشاطات التشغيلية (جعارة، وآخرون، 2015).

9- زيادة التدفق النقدي التشغيلي من حدث لمرة واحدة

وهي تسجيل تدفق تشغيلي من حدث لمرة واحدة فقط مثلما حصل عندما قامت شركة مايكروسوفت Microsoft Corp بدفع 2 مليار دولار لشركة صن مايكروسيستمز Sun

Sun Microsystems في تسوية قضية احتكار في عام 2004. وعند تسجيل Sun Microsystems للمبلغ قامت بتسجيله كتدفق نقدي تشغيلي، وبذلك ضخمت بيان التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بمبلغ 2 مليار (Schilit and Perler, 2010).

10- التلاعب بتصنيف المدفوعات النقدية لضريبة الدخل

حسب معيار المحاسبة الدولي IAS 7 فإن "المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها تعتبر من الأنشطة التشغيلية ما لم تتعلق مباشرة بالأنشطة الإستثمارية أو التمويلية" (حميدات، 2014).

وهذا النص يوحي لبعض للشركات لاستغلال إمكانية أن تكون دفعات الضريبة مصنفة تحت إحدى الأنشطة الثلاث في بيان التدفق النقدي، مع أن معيار المحاسبة الدولي رقم 7 واضح في أن ضريبة الدخل هي نشاط تشغيلي ما لم تكن متعلقة مباشرة بنشاط استثماري أو تمويلي. لذلك يتم استغلال الأمر في حالتين:

الأولى: عندما يكون هناك دفعات لضريبة الدخل تقوم بعض الشركات بتصنيف هذه الدفعات كتدفق خارج من نشاط استثماري أو تمويلي مع أن النشاط الذي يتعلق فعلياً بالضريبة هو نشاط تشغيلي لهذه الضريبة الخاصة بهم، من أجل أن لا تؤثر دفعة الضريبة على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فتخفضها (جعارة وآخرون، 2015).

الثانية: وهي عكس الحالة الأولى، عندما يكون هناك حالة استرداد ضريبي من ضريبة الدخل وتكون هذه الضريبة متعلقة بنشاط استثماري أو تمويلي، فبدلاً من تصنيفها مع التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية أو التمويلية، يتم تصنيفها مع التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من أجل رفع قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (Matis, et. al., 2009).

2.3.4.2 العمل على زيادة التدفقات النقدية للشركة بشكل عام:

ويقصد هنا العمل على رفع صافي التدفق النقدي للشركة بشكل عام ودون محاولة إعادة التصنيف بين الأنشطة المختلفة، مع عدم نفي أنه إن كان البند الذي يتم به محاول زيادة التدفق النقدي هو من الأنشطة التشغيلية فإن الفائدة ستصبح مضاعفة كمن يضرب عصفورين بحجر، وأما هذه الأساليب فهي:

1- إطالة فترة السداد وتأخير كتابة الشيكات

إن قيام الشركة بتأخير تسديد الديون التي عليها للدائنين سيؤدي إلى زيادة قيمة التدفق النقدي للشركة، ويكون ذلك بأن تقوم الشركة بتأجيل إصدار الشيكات للدائنين وتأخير الدفعات النقدية، كما أن بعض الشركات يكون لديها سياسة تسديد أو اتفاقيات مع الدائنين للدفع بعد عدد أيام متفق عليه، فتقوم الشركة بتغيير الإتفاق أو المماطلة فيه. فمثلاً بدلاً من أنها عادة تقوم بالدفع بعد 30 يوم بعد الحصول على المنفعة من الدائن، تحاول تأجيل ذلك إلى 40 أو 45 يوم (Matis, et. al., 2009).

وأكثر ما تقوم الشركة بذلك في نهاية السنة المالية حيث تحاول تأخير ما استطاعت من دفعات إلى بداية السنة القادمة وعدم التسديد في السنة الحالية (الزيادي، 2015).

وإذا استمرت الشركة في هذا التصرف فإن التدفقات النقدية للشركة ستستمر في التضخم، ولكن الشركة لن تستطيع أن تستمر بالتأجيل لأن الدائنين لن يقبلوا باستمرار التأجيل وتوسيع فترة السداد. كما أن ذلك مع الوقت سيخلق للشركة مشكلة في تراكم ديون عليها وإن لم تحسن الإدارة المالية سيؤدي ذلك بها إلى الإنهيار (Mulford and Comiskey, 2002).

ومثال على ذلك حصل مع شركة Home Depot Inc عام 2000 عندما جاء مدير تنفيذي جديد، ولكي يظهر بمظهر جيد قام بالعمل على رفع قيمة التدفقات النقدية للشركة واستطاع أن ينجح بذلك لسنتين متتاليتين حيث استخدم استراتيجية تأخير الدفع للدائنين وخاصة الموردين الرئيسيين للشركة حيث ضغط عليهم واستطاع أن ينتقل من معدل الدفع بعد 22 يوم إلى 34 يوم، هذا

التغيير الذي يبدو لوهلة بسيطاً جعل تدفقات الشركة النقدية ترتفع من 2.8 مليار دولار إلى 6 مليار دولار، وبالتأكيد فإن مالكي الشركة كانوا سعديين بهذا التغيير (Schilit and Perler, 2010).

2- التشدد في سياسات التحصيل

كما أن الشركة يكون لديها اتفاقيات أو سياسات للدفع للدائنين، فإنها كذلك تخضع لمثل هذه الظروف عند القبض من المدينين. ولكن أحياناً وخاصة عندما تكون الشركة تمر بظروف من انخفاض السيولة ويكون لديها ضعف في التدفقات النقدية الداخلة، تسعى إلى حث المدينين على التسديد، بل وتحاول إيجاد سياسات للتشديد عليهم في التحصيل (أبو تمام، 2013). وهذا إذا نجح يقود إلى زيادة التدفق النقدي الداخل في فترات التحصيل حيث أن الشركة لا تستطيع أن تستمر بذلك. ولكن عملية التحصيل هذه غالباً تكون في نهاية السنة المالية من أجل تحسين صورة الشركة في البيانات المالية. ولكن هذا غير جيد من جهتين: الأولى: أن الصورة الحسنة للتشدد في التحصيلات في فترة معينة والذي يظهر في البيانات المالية لتلك السنة هو كالفقاعة ولا يمثل حقيقة حال الشركة من جهة التدفقات النقدية. والأمر السيء الآخر: هو أن هذا الإجراء يسيء العلاقة بين الشركة وزبائنها والذين هم أساس تحقق الإيراد من عملياتها التشغيلية (Schilit and Perler, 2010).

3- التلاعب بسعر الصرف وترجمة البنود المتعلقة بالعملة الأجنبية

يتم استغلال عملية ترجمة العملات الأجنبية إلى العملات المحلية سواء كان للشركات فروع خارج البلاد، أو بسبب علاقاتها التجارية بخارج البلاد، أو لوجود نقد بالعملات الأجنبية لديها. فوجود فروع لها خارج البلاد يجعل من اللزوم تحويل البيانات إلى عملة البلد الأم للشركة. كما أن الشركة حتى لو لم يكن لها فروع خارج البلاد فإنها قد يكون لديها تعاملات تجارية سواء كانت معاملات تصدير أو معاملات استيراد مع أطراف خارج البلاد. هذا الأمر أصبح عادياً في عصر العولمة، كما أن التجارة الإلكترونية أصبحت سمة العصر الحديث وألغت الحدود بين الدول، لذلك فإن كل هذا أصبح يوجد لدى الشركات علاقات مالية بعملة أجنبية سواء موردين أجنبياً أو حتى زبائن أجنبياً. بالإضافة إلى عمليات تجارية محلية بعملة أجنبية. فوجود كل ذلك يجعل صرف العملات الأجنبية إلى المحلية له أثر على نقدية الشركة. لذلك فإنه يتم استغلال ذلك بالتلاعب

بأسعار الصرف من أجل زيادة التدفقات النقدية وذلك برفع أسعار الصرف في مواضع التدفق الداخل وتخفيضها في مواضع التدفق الخارج (أبو تمام، 2013).

4- التلاعب بالسياسات المحاسبية وتغييرها بشكل غير مبرر

يتم استخدام التغيير غير المبرر في السياسات المحاسبية المستخدمة من أجل التأثير على التدفقات النقدية في الشركات. حيث أن معايير المحاسبة أتاحت في عدد من المواقع حرية الاختيار لسياسات وتقديرات معينة، مثل اختيار طريقة الإستهلاك للموجودات الثابتة أو اختيار طريقة تقييم المخزون. هذا يوجد لأصحاب القرار الفرصة للتعديل، فيتم تغيير السياسة المتبعة وبشكل غير مبرر من أجل الحصول على نتائج بالمحصلة تخدم هدف الشركة في تحسين التدفقات النقدية للشركة (جعارة، وآخرون، 2015).

5- التلاعب من خلال كمية مخزون البضاعة

يتم التلاعب بالتدفقات النقدية من خلال كميات المخزون وذلك بأسلوبين:

الأول: البيع المفرط للمخزون: إذ أن الشركة إذا أحست أنها بحاجة إلى زيادة السيولة أو أرادت رفع قيمة التدفق النقدي لديها فإنها تتجه نحو الإسراع والإفراط في بيع المخزون وبشكل سريع ودون العمل على إدارة المخزون بالمحافظة على حد أدنى منه في مخازن الشركة، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي للشركة. وعادة يتم القيام به في نهاية السنة المالية، ولكي تستطيع الشركة القيام بهذا الأمر، كثيراً ما تلجأ إلى إعطاء خصومات غير ضرورية للزبائن من أجل الإسراع في عملية البيع (Matis, et. al., 2009).

الثاني: شراء مخزون أقل: وهي تشبه النقطة الأولى ولكن بدلاً من الإسراع في عملية البيع، هنا يتم البيع بالشكل الطبيعي ولكن تستخدم سياسة تخفيض الشراء، والشراء بكميات أقل حتى يصبح المخزون بأقل مقدار ممكن. والذي يقوم بذلك يعود للشراء في بداية الفترات المالية وخاصة للشركات التي تقدم تقارير أرباح سنوية فتؤجل الشراء إلى

بداية كل ربع ويعد أن يكون قد تم تقديم بيانات مالية للربع المنصرم. وبذلك كلما انخفض المخزون زادت قيمة التدفق النقدي (Schilit and Perler, 2010).

واستكمالاً للمثال الذي مر سابقاً لشركة Home Depot Inc. حيث في المثال السابق استطاع المدير أن يرفع التدفق بواسطة تاجيل التسديد للدائنين، فإنه كذلك وفي نفس السنة في 2000 قام بأمر آخر لزيادة التدفق النقدي حيث استخدم هذه السياسة في تأخير الشراء واستطاع أن يؤثر على بيان التدفق النقدي حيث استطاع نقل التدفق الخارج بسبب المخزون من 1.1 مليار دولار في عام 2000 إلى تدفق خارج بمبلغ 166 مليون دولار في عام 2001، ولكن لم يستطع الإستمرار بالأمر لأن في ذلك مخاطرة بإفلاس الشركة فعاد التدفق الخارج في عام 2002 للمخزون بمبلغ 1.6 مليار دولار، ولكنه حقق رفع للتدفق النقدي بمقدار 934 مليون دولار من المخزون وحده في سنة 2001 وبسبب تغيير سياسة الشراء (Schilit and Perler, 2010).

4.4.2 أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في بيان التغيرات في حقوق الملكية:

بيان التغيرات في حقوق الملكية هو بيان يتم فيه عرض رأس مال الشركة والأرباح المحتجزة والإحتياطيات القانونية وحقوق الأقلية بالإضافة إلى إضافات تتم على هذه البنود. وتتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها، وهي تعتمد في عرضها على أساس الإستحقاق (مطر والحلي، 2009).

وأما أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان التغيرات في حقوق الملكية فهي:

1- التلاعب في بنود حقوق الملكية حيث يتم تخفيضها من خلال خسائر أسعار الصرف المرتبطة بالمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية حيث يتم معالجة هذه الخسائر في حقوق الملكية بدلاً من معالجتها في قائمة الدخل حيث أنها خسائر مرتبطة بعمليات من أنشطة تشغيلية. فيما أنها من عمليات تشغيلية فيجب أن تسجل كخسائر في بيان الدخل ولكن كي لا يتم تسجيل خسارة مقابلها في بيان الدخل يتم معالجتها في حقوق الملكية، وهذه المعالجة تعتبر خاطئة (الزيادي، 2015).

2- توزيعات نقدية لا يقابلها أرباح حقيقية مما يؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية مثل أن يتم توزيع أرباح من زيادة في تقييم الموجودات، أي أن التوزيع تم بسبب أرباح من إعادة تقييم الأصول أو من أرباح إستثنائية غير متكررة، حيث أن الأرباح التي يجب توزيعها أن تكون من أرباح السنة أو من أرباح سنوات سابقة، بينما أرباح إعادة التقييم للأصول هي أرباح دفترية وليست حقيقية (مجيد، 2013).

3- إعادة تقييم الموجودات في الشركات التي بها الوضع المالي سيء، وذلك من أجل رفع قيمة حقوق الملكية، حيث أن الشركة إذا كانت تملك مجموعة لا بأس بها من الموجودات ووجدت وضعها المالي سيء فإنها تلجأ إلى إعادة تقييم موجوداتها وزيادة قيمتها الافتراضية مما يرفع من قيمة حقوق الملكية بشكل عام (Firescu and Hromei, 2014).

4- عمل تغييرات وهمية في زيادة رأس المال أو تخفيضه، أو في الأرباح المحتجزة بزيادتها أو تخفيضها من خلال إعادة تقدير الأخطاء السابقة، حيث أنه في حالات معينة عند ظهور أخطاء فإنه يلزم الرجوع

إلى بيانات فترات سابقة وإعادة تعديل الأخطاء، وبالتالي يتم إعادة تقييم الأخطاء وتصحيحها، وهذه فرصة للتأثير على رأس المالي والأرباح المحتجزة (مطر والحلبي، 2009).

5- معالجة إيرادات سنوات سابقة ظهر بأنها بحاجة إلى معالجة، فيتم معالجتها بإضافتها إلى إرباح السنة الحالية الجارية بدلاً من إظهارها في بند الأرباح المحتجزة، أي يتم بها زيادة الربح للسنة الحالية وكأنها من العمليات التشغيلية للسنة الحالية بينما يجب أن تضاف إلى حساب تعديلات الأرباح المحتجزة (الزيادي، 2015).

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

1.3 الدراسات العربية

لقد تم بحث هذا الموضوع في عدد من الدراسات العربية السابقة منها دراسة (الحاج، 2018) التي قامت ببحث واقع المحاسبة الإبداعية بين المفهوم والتطبيق، وهل فعلاً يتم عند ممارسة المحاسبة الإبداعية الإلتزام بتطبيق القواعد والمعايير المحاسبية أم يتم تجاوزها. وقد قامت الدراسة بمناقشة تعريفات المحاسبة الإبداعية ودراسة الدوافع والأساليب المستخدمة في ممارستها. كما قامت ببحث الفروقات بين المحاسبة الإبداعية وبين الإحتيال المحاسبي بدراسة كفاءات وخصائص الغش والتحرير في البيانات المالية وموقع مدقق الحسابات من عمليات التلاعب. كما أنه قد تم بحث دور الهيئات الدولية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية ببحث الإجراءات والمعايير التي من الممكن أن تحد من تأثيرها على ثقة ومصداقية البيانات المالية الصادرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن واقع المحاسبة الإبداعية يظهر الصورة السلبية لقدرات الإبداع والإبتكار والتي تتمثل بتسخير القدرات والمعارف والمهارات لدى معدي البيانات المالية في التلاعب أو التحريف للمعلومات المحاسبية عن حقيقة الواقع الإقتصادي الفعلي للمنشأة المالية وبما يخدم طرف من مستخدمي البيانات المالية على حساب تضليل طرف آخر.

وفي دراسة (داخل، 2016)، قامتالدراسة ببحث تأثير المحاسبة الإبداعية على الوعاء الضريبي للدخل وكيفية الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية عليه. فقامت الدراسة بتسليط الضوء على واقع المحاسبة

الإبداعية وما تقوم عليه من دوافع وأساليب. بالإضافة إلى بحث مفهوم الوعاء الضريبي وما يتعلق به من مفهوم الدخل الضريبي والدخل المحاسبي ومدى تأثير المحاسبة الإبداعية على تحديد الوعاء الضريبي. وقد كانت مشكلة البحث قائمة على أنه عند ممارسة المحاسبة الإبداعية على البيانات المالية فإن أحد المتأثرين والمتضررين من ذلك هو جانب الضريبة الذي يتأثر عند تجميل الدخل والتلاعب بالربح وما ينشأ عنه من تخفيض لقيمة الضريبة. وقد تكون مجتمع البحث من قسم الشركات وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي في الهيئة العامة للضرائب في بغداد، بالإضافة إلى مكاتب التدقيق الخاصة وأكاديمين من جامعة بغداد وهيئة التعليم التقني. وقد بلغ عدد العينة 60 شخصاً تم استطلاع آرائهم من خلال استبانة أعدت لذلك. وقد استنتجت الدراسة أن السبب الرئيسي لاستخدام المحاسبة الإبداعية هو المرونة التي توفرها المبادئ والمعايير المحاسبية، كما استنتجت أن هناك أسباب ودوافع عديدة لممارسة المحاسبة الإبداعية ولكن الدافع لتخفيض الضرائب هو من أقواها حيث أجمع 85% من أفراد عينة الدراسة على أن هذا الدافع هو من أهم الدوافع لاستخدام المحاسبة الإبداعية، وأن جُلّ الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية لها تأثير على تحديد الربح المحاسبي وبالتالي تحديد الربح الضريبي. كما اتفق أفراد العينة أن الإجراءات والاختبارات التي يطبقها الفاحص الضريبي لها دور في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلى الحد من أثرها. وقد أوصت الدراسة بالعمل على تطوير الفاحصين الضريبيين بشكل مستمر، وعلى تطوير القوانين والتشريعات الضريبية للحد من أثر استخدام المحاسبة الإبداعية، بالإضافة إلى ضرورة إغناء الجانب التقني لمستخدمي البيانات والمعلومات المالية على مختلف أطيافهم.

وفي دراسة حول أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية، قام (يوسف وإبراهيم، 2016) بدراسة العلاقة بين القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة وبين ممارسة المحاسبة الإبداعية. والأساس الذي انطلق منه الباحثان للدراسة قام على أن هناك حاجة إلى استخدام القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية للوصول إلى القيمة الواقعية للأصول خاصة في ظروف وأوقات التذبذب. ولكن بما أن قياس القيمة العادلة يختلف باختلاف العوامل المؤثرة مثل معدل التضخم، بالتالي فإن هناك مخاطر على دقة القياس وخاصة عند قياس صافي الربح المحاسبي. هذا الأمر أوجد حوافز لاستخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية للتأثير في نتائج التقييم للأصول. لأغراض الدراسة، عرضت الدراسة لمفهوم وأهمية محاسبة القيمة العادلة بالإضافة إلى أهداف استخدامها والآثار الناتجة عن هذا الاستخدام. ثم عرضت لمفهوم المحاسبة الإبداعية والدوافع والآثار لممارستها، والوسائل للكشف عنها. وللربط بين محوري الدراسة قامت الدراسة ببحث العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة بممارسات المحاسبة الإبداعية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم بالإضافة إلى البحث النظري القيام بدراسة ميدانية بحيث تم تحليل

154 إبتانة من أصل 160 إبتانة تم توزيعها على عينة عشوائية من 160 شركة مدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية حيث تم تحليل هذه الإبتانات والخروج بنتائج الدراسة والتي وجدت أن عدم وجود سوق نشطة وأسعار معلنة يجعل القيمة العادلة أساساً لممارسة المحاسبة الإبداعية، وأن ميول الشركة لاستعمال الأسعار الجارية يدل على رغبة الشركة في استخدام المحاسبة الإبداعية، كما أن القياس بالأسعار الجارية ولكونه يخضع لجانب من التقدير فإنه يُمكن من استغلاله في ممارسة المحاسبة الإبداعية. وقد أوصت الدراسة بلزوم محاربة ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إلزام الشركات بمبدأ الثبات عند اختيار الطريقة المحاسبية والإفصاح عن أي تغيير عند حدوثه، وإلى توفير سوق نشطة لتقييم الأصول والإلتزامات بالأسعار الجارية تقادياً للتقدير الشخصي، وإلى تحديد آلية واضحة لقياس القيمة العادلة.

أما دراسة (الزيادي، 2015) فقد كانت حول تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المحاسبة الإبداعية وعلى الأسباب والدوافع لاستخدامها، كما هدفت إلى بيان أهم الوسائل للحد من أثرها على البيانات المالية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت الدراسة على الأدبيات المحاسبية بالإضافة إلى إبتانة تم استرجاع وتحليل 43 إبتانه منها وزعت على عينة من مدقي الحسابات في العراق في منطقة بغداد. وحيث أن محور الدراسة يدور حول مصداقية البيانات المالية، فقد حاولت الدراسة التعرف على المحاسبة الإبداعية، وبحث أساليبها ووسائلها المستخدمة في البيانات المالية المختلفة، ومعرفة العلاقة بين المحاسبة الإبداعية والبيانات المالية، وأين يمكن أن يكون أكبر تأثير أو أكثر استخدام للمحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، وما الوسائل والأساليب اللازم استخدامها للحد منها وتحجيم الدوافع لاستخدامها. وقد استنتجت الدراسة أن هناك عدة أساليب للمحاسبة الإبداعية يتم استخدامها وأن لها أثر سلبي على مصداقية البيانات المالية، كما وجدت الدراسة أن هناك وسائل عديدة لكشف أساليب التلاعب بالحسابات أو الحد منها أبرزها تفعيل أجهزة الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية بالإضافة إلى حوكمة الشركات. كما أن الدراسة التطبيقية وجدت أنه يتم ممارسة المحاسبة الإبداعية على جميع البيانات المالية ولكن أكثر البيانات تأثراً هو بيان التدفق النقدي. وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الرقابة الداخلية وإعطاء دور أكبر للرقابة الخارجية، كما أوصت بعدم ربط حوافز الإدارة بحجم الأرباح المنحقق، بالإضافة إلى التوصية بإصدار تشريعات تُلزم إدارات الشركات بالإلتزام بأخلاقيات المهنة، والتوصية بإنشاء لجان مراقبة لتدعيم آليات الحوكمة للحفاظ على بيانات الشركات من التلاعب.

وفي دراسة أخرى في العراق، قام (جبار، 2015) بإجراء دراسة عن أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية، حيث تم إجراء الدراسة عن الشركات العامة العراقية في قطاعي الصناعة والتجارية وبحيث تم توزيع استبانة على عينة الدراسة المكونة من 60 فرد مقسمين إلى ثلاث فئات هم مدققو الحسابات وموظفو الشركات والأكاديميون من ذوي الاختصاص. حيث تم القيام بالدراسة بناءً على ثلاث فرضيات: وهي تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، وممارسة مجالس إدارة الشركات أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية عند إعداد البيانات المالية، بالإضافة إلى وجود دور فعال للمدققين الخارجيين والداخليين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها. وقد قامت الدراسة كذلك بدراسة نظرية حول الموضوع استعرضت فيه مفهوم المحاسبة الإبداعية وتعريفها، ودوافع إدارات الشركات لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، بالإضافة إلى أساليب المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية. كما استعرضت الدراسة دور مجلس معايير المحاسبة الدولية والمحلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والإجراءات التي يطبقها مدقق الحسابات للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على البيانات المالية. وقد استنتجت الدراسة أن هناك العديد من الوسائل والأساليب التي في المحاسبة الإبداعية من أهمها اختيار السياسات التي تلائم تحقيق أهداف القائمين على الشركة، والتلاعب في البيانات والمدخلات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ. كما استنتجت الدراسة أن للمحاسبة الإبداعية مظهرين أولهما قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات وينتج من الاستفادة من الثغرات في القوانين والخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة، وثانيهما غير قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي تواطؤاً ينتج من التلاعب في الأرقام المحاسبية لإظهارها بما يفضل أن تكون عليه وليس ما يجب أن تكون عليه. كما كان من نتيجة البحث أن فئات عينة الدراسة اتفقت ولم بينها اختلافات في الرأي أن لأساليب تأثير على مصداقية البيانات المالية، كما اتفقت آراء فئات العينة بمجموعها وكل فئة لوحدها ان مدققي الحسابات يقومون وبمستوى متوسط بتطبيق الإجراءات والإختبارات الكفيلة بالكشف عن ممارسة إدارات الشركات لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.

كما أن دراسة (جريرة، وآخرون، 2015) قد تناولت أثر الآليات المحاسبية للحكومة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدققي الحسابات الخارجيين. ولتحقيق هذا الهدف فقد قامت الدراسة بالإضافة إلى البحث النظري بإعداد استبانة وزعت على عينة الدراسة المكونة الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدققي الحسابات الخارجيين بحيث تكونت من 300 استبانة وزعت على 50 شركة و 200 استبانة وزعت على 200 مدقق حسابات

مزاوول للمهنة. وقد انطلق البحث من منطلق أن ممارسات المحاسبة الإبداعية هي ممارسات سلبية تؤثر على جودة البيانات المالية وأنه يجب العمل على الحد منها. واختارت الدراسة أن تبحث اعتماد الشركات على الآليات المحاسبية للحوكمة من أجل فحص هل تطبيقها سيد من أثر المحاسبة الإبداعية. وقد وجدت الدراسة وباتفاق وجهتي النظر أن اعتماد الشركات على الإلتزام بمعايير المحاسبة ووجود التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وقيام لجان التدقيق بعملها وهي الآليات المحاسبية للحوكمة، بالإضافة إلى الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى وعدم اتباع طرق المعالجة البديلة سيسهم بشكل كبير في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في إعداد البيانات المالية مع أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية عملية معقدة وصعبة، وأنه من الضروري التنسيق بين التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة والتدقيق الخارجي للحصول على نتائج جيدة. وقد لوحظ في الدراسة اتفاق وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدققي الحسابات الخارجيين في الرأي حول معظم أسئلة واختبارات الدراسة. وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود دور كبير للمدقق الداخلي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية مثل قيامه بتقويم فاعلية وكفاءة إدارة المخاطر والأنظمة والرقابة، وتقديم المشورة للوحدات التنظيمية داخل الشركة، كما أوصت بتنفيذ الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات وحث الشركات للقيام بتطبيقها، بالإضافة إلى التوصية على تشديد الرقابة من الجهات المختصة على الشركات التي تمارس المحاسبة الإبداعية وتشديدها الرقابة كذلك على مدققي الحسابات وإخضاعهم إلى عملية تقويم مستمرة من أجل العمل على تطوير خبراتهم ومهاراتهم والحفاظ على قدراتهم بمستوى عالي من المهنية.

وفي دراسة أخرى عن علاقة ممارسة المحاسبة الإبداعية مع قائمة التدفق النقدي، قامت دراسة (أبو تمام، 2013) بدراسة مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحليلين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لأساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي، كما هدفت الدراسة للتعرف على مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحليلين الماليين ومستخدمي البيانات المالية للإجراءات التي يمكن استخدامها للحد من آثار ممارسة المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي، كذلك هدفت الدراسة للتعرف على مدى استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها في الشركات الصناعية الأردنية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقامت بإجراء التحليلات على 261 استبانة من مجموع الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة المكونة من المحاسبين والمدققين والمحليلين الماليين ومستخدمي البيانات المالية في الشركات الصناعية الأردنية. وفي سياق البحث قامت الدراسة بتوضيح مفهوم المحاسبة الإبداعية، كما قامت بتوضيح أشكالها ومجالاتها ودوافع الإدارة لاستخدامها، بالإضافة إلى الأساليب والإجراءات المتبعة في المحاسبة الإبداعية. كما قامت الدراسة ببحث مفهوم قائمة التدفقات

النقدية، وأغراض وأهمية هذه القائمة، وأهدافها وفوائدها، بالإضافة إلى تقسيمات قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها. ثم قامت الدراسة ببحث الأساليب والإجراءات المتبعة في المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى إدراك المحاسبين والمدققين والمحاسبين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لأساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية، وإلى أنه يوجد إدراك لديهم للإجراءات التي يمكن استخدامها للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على إعداد قائمة التدفقات النقدية. كما كان من نتائج الدراسة إلى أنه يتم استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية الأردنية. وأن التلاعب يتم بعدد من الأساليب تتوزع على عدد من المحاور منها التلاعب من خلال تصنيف التدفقات النقدية، ومن خلال محور التدفقات من الأنشطة غير المستمرة، ومحور المرونة بين استخدام الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، كذلك محور التلاعب بالسياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة. وقد أوصت الدراسة بعدد من الملاحظات أبرزها المطالبة بزيادة الوعي بين جميع الأطراف الذين لهم علاقة بالبيانات المالية، وإلى العمل على تنمية الثقافة المحاسبية بين هذه الأطراف. كما أوصت الدراسة بضرورة إصدار المزيد من التشريعات والقوانين لكشف ممارسي المحاسبة الإبداعية والمطالبة بردعهم، كما طالبت بضرورة أن يتم تقنين قدرة ممارسي المحاسبة الإبداعية بتقليل المرونة في القوانين والمعايير وتحديد البدائل المحاسبية في مجال القياس والإفصاح.

أما دراسة (الصوري، 2013) فقد كانت حول دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية. حيث كان هدف الدراسة التعرف على مدى إدراك مدققي الحسابات لأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في البيانات المالية، وكذلك الدور الذي يقوم به مدققي الحسابات لاكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعداد البيانات المالية. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة لدراسة الموضوع لتوزيعها على عينة البحث والتي كانت عينة قصدية وهي شركات تدقيق الحسابات الأجنبية والمحلية الكبرى في قطاع غزة. وفي البحث قامت بمحاولة تعريف المحاسبة الإبداعية حيث قامت ببحث العوامل التي تساعد على ظهورها، والأشكال التي قد تظهر بها، بالإضافة إلى الجانب الأخلاقي لممارستها. ثم قامت الدراسة ببحث أكثر تعمقاً للأساليب المستخدمة في ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية المختلفة. ثم انتقلت الدراسة إلى دور مدقق الحسابات الخارجي، فبحثت جانب كيفية أو إمكانية الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والعوامل التي يمكن أن تساعد في الكشف عن هذه الممارسات، ثم درست الإجراءات والممارسات التي يمكن أن يقوم بها مدقق الحسابات الخارجي للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وقد كان من نتائج الدراسة أن هناك اتفاق على أن لمدقق الحسابات الخارجي دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وأن

المدققين الذين يلتزمون بالمعايير المحاسبية والذين يمتلكون المؤهلات العلمية والمهنية، والذين يقومون بتخطيط عملية التدقيق قبل البدء بها أن هؤلاء لديهم فرصة جيدة وتساعدهم هذه الصفات على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة إصدار تشريعات حازمة تتضمن فرض عقوبات على الشركات التي تمارس المحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية، كما أوصت بتفعيل دور الجمعيات المهنية بالقيام بدراسة موسعة لقضايا المحاسبة الإبداعية ومن ثم وضع معايير وإجراءات يجب على مدقق الحسابات اتباعها، كما أوصت أن تقوم الجمعيات المهنية القيام بعقد ورشات عمل متخصصة لأعضائها لتوضيح أثر المحاسبة الإبداعية على الحسابات وبيان دورها في انهيار الشركات العالمية.

كما أن (العامري ويعقوب، 2012) في دراسة لهم بعنوان: المحاسبة بين الإبداع والإبتداع، تم دراسة موضوع المحاسبة الإبداعية من زاوية أنها هل هي إبداع محاسبي أم أنها شيء آخر؟ حيث قامت الدراسة بمحاولة تعريف الإبداع بشكل عام والإبداع المحاسبي بشكل خاص. كما قامت بمحاولة تعريف المحاسبة الإبداعية مستخدمة مسمى المحاسبة الإبتداعية حيث بحثت أساليبها والعوامل والظروف التي تعمل في ظلها وتؤثر عليها. وفي خضم البحث وجدت الدراسة أن الإبداع بشكل عام هو قدرات ومهارات عالية مع مستويات معرفة مرتفعة توجد القدرة لدى المبدع على الإستجابة المناسبة مع المتغيرات الداخلية وتبني التغيير بمناهج علمية وعملية. كما عرفت الإبداع المحاسبي بأنه منظومة متكاملة من آليات وخبرات مع القدرة على توظيف المؤهلات العلمية والعملية المحاسبية لتوليد الأفكار المحاسبية الخلاقة، وأنها قادت المبدعين إلى إجراءات ونظريات ومعايير جديدة وأساليب وطرق مستحدثة تستخدم في عالم المحاسبة. بينما عرفت المحاسبة الإبداعية أو الإبتداعية كما سمّتها بأنها عبارة عن ممارسات محاسبية تعتمد على ابتداعات مهنية لمحاسبين يستخدمون فيها ما يملكونه من خبرة متراكمة للتلاعب وتضليل القوائم المالية لتحقيق أهداف خاصة لطرف من أطراف العلاقة بالبيانات المالية، وانها تقوم بشكل عام على استخدام البدائل المحاسبية وبسبب ضعف نظام الرقابة وعدم الإلتزام بأخلاقيات المهنة. وخرجت الدراسة بنتيجة أن ممارسات المحاسبة الإبداعية هي ممارسات سلبية. وبناءً على أن الإبداع المحاسبي هو أمر إيجابي ويخدم تقدم علم المحاسبة، وأن المحاسبة الإبداعية هي ممارسات سلبية تقود إلى الإضرار بمهنة المحاسبة، ولتعارض المفهومين من حيث تعريفهما وواقعهما، فإنه يجب عدم تسمية المحاسبة الإبداعية بهذا الإسم كي لا يُظن أنها تحمل المعنى الإيجابي لظاهر الإسم. وهذا ينطبق على لو استخدمت مصطلحات أخرى مثل المحاسبة الإبتكارية أو الخلاقة أو غيرها.

وعن دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، قام (الآغا، 2011) بدراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية، حيث هدفت الدراسة إلى بيان دور حوكمة الشركات في زيادة الثقة في البيانات المالية في الشركات بشكل عام، ومدى تأثير تحديد وتوزيع المسؤوليات التنظيمية والإشرافية والتنفيذية في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية في البنوك الفلسطينية بشكل خاص. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم في البحث النظري دراسة الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، حيث تم استعراض أهمية ومفهوم حوكمة الشركات، ومحددات الحوكمة والأسباب الأساسية لظهور حوكمة الشركات، والأطراف المستفيدة والأطراف المسؤولة عن تطبيق حوكمة الشركات، بالإضافة إلى الإشارة إلى حوكمة الشركات في فلسطين والجهاز المصرفي منها على وجه الخصوص. كما تناولت الدراسة المحاسبة الإبداعية من حيث مفهومها والعوامل التي ساعدت على ظهورها، ودور حوكمة الشركات في الحد من المحاسبة الإبداعية. وأما جانب البحث العملي فقد تم إعداد استبانة لدراسة الموضوع، تم توزيعها على عينة من مجتمع الدراسة وهم مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين للبنوك الفلسطينية بالإضافة إلى مفتشي سلطة النقد الفلسطينية. وقد تم إجراء الدراسة على 89 استبانة من أصل 111 استبانة تم توزيعها والتي خضعت لتحليل بياناتها. وقد كان من نتائج الدراسة اتفاق فئات عينة الدراسة الثلاثة على وجود دور لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، مع وجود فروقات في ذلك بين مبادئ حوكمة الشركات، حيث كان في مقدمتها مبدأ حماية المساهمين، يليه مبدأ دور أصحاب المصالح ومبدأ الإفصاح والشفافية معاً، ثم مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، وأقلها في التأثير مبدأ المساواة بين المساهمين. وقد أوصت الدراسة على حث البنوك للإهتمام الكافي بمفهوم الحوكمة، والعمل على تقنين قدرة إدارات الشركات على التلاعب بالبيانات المالية، وتفعيل دور لجان التدقيق في البنوك الفلسطينية وإعطائها المزيد من الصلاحيات، كما أوصت بإصدار تشريعات بعقوبات رادعة لحالات التلاعب والغش التي يمكن أن تحدث في البيانات المالية للشركات.

كما قامت دراسة (حمادة، 2010) ببحث دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث قامت مشكلة الدراسة على بحث النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالإضافة إلى بحث الفروق الجوهرية بين آراء مدققي الحسابات وأعضاء لجان المراجعة في سوريا - وهما مجتمع الدراسة - فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وقد كان منهج الدراسة يعتمد على الأبحاث النظرية بالإضافة إلى الإستعانة باستبانة لاستطلاع آراء عينة البحث، وقد وجدت الدراسة أن المشكلة في البلدان العربية أن لجان المراجعة لا تلقى

الإهتمام الكافي للدور الذي يمكن أن تؤديه للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية مع أنها في الدول الغربية لها اهتمام كبير بذلك. وقد قامت الدراسة بتعريف المحاسبة الإبداعية، بالإضافة إلى بحث ممارساتها في القوائم المالية الأربعة. وقد أشارت الدراسة إلى أن التلاعب قد يكون محاسبي مثل استغلال الطرق والسياسات البديلة أو مثل استخدام التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية، وقد يكون التلاعب غير محاسبي مثل تغيير تصنيف الصفقات أو تغيير الزمن الحقيقي للصفقات. كما أشارت الدراسة إلى بعض الأسباب والدوافع لاستخدام المحاسبة الإبداعية. ثم بحثت الدراسة موضوع لجان المراجعة من حيث تعريفها ونشأتها، ثم بحثت النشاطات التي يمكن أن تقوم بها للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية حيث قامت بهذا البحث بشكل تفصيلي. وقد كانت نتائج الدراسة بعد إجراء الدراسة الميدانية على الشركات المساهمة في سوق دمشق المالي إلى أن لجان المراجعة إذا مارست نشاطاتها بشكل رقابي وإشرافي على التقارير المالية فإنها ستكون ذات تأثير كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وكان من نتائجها كذلك أن نشاطات لجان المراجعة المتعلقة بدعم وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية وكذلك آليات الحوكمة لها تأثير متوسط في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، بينما النشاطات المتعلقة بمهمة إدارة المخاطر في الشركة هي ذات تأثير ضعيف. وأوصت الدراسة أن يتم تعميم فكرة لجان المراجعة على الشركات العاملة في القطاعين الخاص والعام، وأنه على مجالس إدارة الشركات أن تأخذ بالحسبان عند تشكيلها لأعضاء لجان المراجعة توفر الخبرة المالية والتأهيل العلمي لديهم في مجال المحاسبة، كما أوصت بضرورة فرض إجراءات رقابية من الجهات المختصة على من يمارس المحاسبة الإبداعية وينتج عنها تحريف في البيانات المالية الخاصة بتلك الشركات.

وفي دراسة أخرى حول دور مدقق الحسابات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية قام بها (مطر والحلي، 2009)، حاولت الدراسة القيام بالبحث في الموضوع من عدة جهات نظر. حيث قامت بتعريف المحاسبة الإبداعية بناءً على آراء من لهم علاقة بالبيانات المالية. كما قامت الدراسة بدراسة دوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية وحالاتها بالإضافة إلى بحثها أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية جميعها. وقد تكوّن مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبحيث تم استطلاع آراء عينة من 150 شخص بحيث إختارت الدراسة بحث ثلاث جهات نظر: وهي جهات نظر المحللين الماليين، وموظفي الشركات، والمدققين الخارجيين. وقد اتفقت جهات النظر حسب الدراسة حول أن إدارات الشركات تمارس المحاسبة الإبداعية بصورة ضعيفة، وأن مدققي الحسابات يتقيدون بالإجراءات اللازمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وبصورة متوسطة. بينما اختلفت جهات النظر في رأيها حول تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية حيث رأت فئة موظفي الشركات وكذلك فئة

مدققي الحسابات أن تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية مرتفع بينما رأت فئة محلي البيانات المالية أن تأثيرها متوسط. كما أنه بخصوص المحاسبة الإبداعية قد استنتجت الدراسة أن المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضله مُعد هذه البيانات. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة أن يولي مدققي الحسابات الإهتمام الكافي عند إجراء عملية التدقيق والفحص والمحللين الماليين عند التعامل مع البيانات المالية، كما أوصت بضرورة تطوير التشريعات والأنظمة التي تنظم عمل مدققي الحسابات وإيجاد تشريعات رادعة لحالات التلاعب والتحرير، بالإضافة إلى التوصية بضرورة إيجاد الوعي الكافي بواسطة الجهات ذات الإختصاص على الآثار السلبية للتلاعب بالحسابات ومحاولة إيجاد الوسائل للحد من أثرها.

2.3 الدراسات الأجنبية

وأما الدراسات الاجنبية فمنها دراسة (Jain and Godha, 2015) والتي تبحث دور المحاسبة الإبداعية في الفضاءات المالية للشركات الكبرى، حيث ترى الدراسة أن المحاسبة الإبداعية هي عبارة عن فن من التلاعب بالحسابات المالية وبحيث تبقى هذه التصرفات من ضمن القوانين والقواعد المحاسبية، وبحيث يتم فيها تحقيق ما ترغب فيه الإدارة وحسب المصلحة التي تراها لا كما يجب أن تكون عليها حسابات الشركة الفعلية وما تعكسه عن حقيقة الوضع المالي للشركة. فالهدف من الدراسة هو جعل المحاسبة الإبداعية واضحة قدر الإمكان من خلال البحث وبالإستعانة بالدراسات السابقة وذلك لدراسة الفضاءات الكبرى التي حصلت، ومن أجل تسليط الضوء على الدوافع والتقنيات المستخدمة في المحاسبة الإبداعية للتلاعب في الحسابات. وقد وجدت الدراسة أن المحاسبة الإبداعية قد برزت هذه كمشكلة خطيرة بالنسبة للهيئات التنظيمية لأنها تشوه الواقع ولا تصور وجهة نظر حقيقية ونزيهة حول الأداء المالي للشركة، كما أن تحت ضغط الأداء الجيد ونقص الوعي للمستثمرين تكوّن محفزات رئيسية لاستخدام المحاسبة الإبداعية، ولكن ومع ذلك، فإن هذه الاحتمالات تؤثر على الشركات في المجالات المالية والتشغيلية. في الواقع، يبدو الأمر جذابًا ومفيدًا ولكن له آثار سلبية على المدى الطويل. من خلال دراسات حالات الشركات التي انهارت، يمكن معرفة نعم أن الاستخدام المفرط لممارسات المحاسبة الإبداعية يمكن أن يؤدي إلى فشل خطير، وأن جميع الأطراف مثل المساهمين والدائنين والموظفين والمستثمرين والمودعين والمدققين سوف يعانون بطريقة أو بأخرى. كما وجدت الدراسة أنه من الصعب إن لم يكن من غير الممكن التحكم في استخدام

ممارسات المحاسبة الإبداعية بشكل كامل بسبب مشاركة المديرين ومدققي الحسابات، وبسبب الثغرات في الإطار التنظيمي، ولكن يمكن تقليل إساءة استخدام المحاسبة الإبداعية باستخدام ممارسات حوكمة الشركات. وقد أوصت الدراسة على العمل على إجراء تغييرات في المعايير المحاسبية، والتعيين الإجباري لمدراء مستقلين، واستخدام ممارسات الإبلاغ الجديدة مثل المحاسبة الجنائية، بالإضافة إلى التناوب في تعيين مدققي الحسابات سوف تؤدي إلى تخفيض تأثير المحاسبة الإبداعية على البيانات المالية.

وفي دراسة ل (Voinea and Hromei, 2014) حول علاقة التقييم Valuation مع المحاسبة الإبداعية، بحثت الدراسة التقييم المالي والاقتصادي، وأنه يقوم على التشخيص والخبرة ويهدف إلى تحديد قيمة الشركة، حيث أن هذا التقييم يعتبر "أداة توجيه" للاقتصاديين في السوق. ولكن ممارسات المحاسبة الإبداعية يمكن أن تؤثر على القيمة التي يتم الحصول عليها، بالإضافة إلى أن هذه الممارسات يفترض أنها مقصودة بغرض التأثير على التقييم، ولكن من الممكن كذلك أن تكون هذه التقنيات المحاسبية الإبداعية ناجمة عن خطأ بسيط وليس بالضرورة بنية التلاعب في النتائج والتقارير المالية. كما بحثت الدراسة الأهمية المتزايدة لعملية التقييم وأساليب تحديد قيمة الشركة. حيث أن هناك حالات مختلفة قد تحدد الحاجة إلى تقييم الشركة، وأيضاً هناك طرق مختلفة يمكن من خلالها تقدير هذه القيمة. وقد بحثت الدراسة طرق التقييم وهي منهج الأصول ومنهج الدخل ومنهج السوق. وأشارت الدراسة أن المنهج الأول القائم على الأصول هو الأكثر سهولة في التطبيق ويستخدم بشكل كبير، ولكن بهذا المنهج قد تكون القيمة المحددة من خلال هذه الطريق مختلفة بشكل كبير عن القيمة الحقيقية للشركة بسبب اعتمادها على البيانات المالية، والتي يمكن أن تتأثر بسهولة من قبل المحاسبين باستخدام تقنيات المحاسبة الإبداعية المختلفة. ولهذا السبب يعتبر نهج الأصول هو الأكثر سهولة للتلاعب من أجل إرضاء المديرين أو المساهمين. وأما منهج الدخل فإنه يعتبر أكثر ملاءمة خاصة على المستوى الدولي، ولكن أيضاً تتضمن هذه الطريقة تقديرات وتوقعات، وبالتالي فإن هناك فرصة للمحاسبة الإبداعية للتأثير على القيمة التي تم الحصول عليها للشركة. وبالنسبة للمنهج الثالث القائم على المنهج السوقي للتقييم، فإنه يعتبر الأصعب للتلاعب، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن البيانات المستخدمة يتم جمعها من السوق وبورصة الأوراق المالية ولذلك تعتبر أكثر موضوعية. وفي نهاية الدراسة، أوصت الدراسة أن يختار المقيّم أنسب الطرق للتقييم مسترشداً بواقع الشركة المعلومات المتاحة عنها مع الأخذ بعين الاعتبار غرض التقييم ووجهته من أجل الحصول على قيمة موثوقة أقرب ما تكون إلى الواقع قدر الإمكان، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك بعض التقنيات التي قد تستخدمها الشركات من أجل التلاعب أو تجميل المعلومات المقدمة للتقييم.

وأما دراسة (Vladu and Cuzdriorean, 2013)، والتي قامت بمناقشة موضوع المحاسبة الإبداعية من خلال التطورات الأخلاقية، حيث تم التركيز على القياس والسلوك. وقد قام الباحثون بالبحث من زاوية الأخلاق ومحاولة إيجاد أو وضع إطار نظري للمحاسبة الإبداعية وبحيث يتضمن هياكل معرفية ومناقشة التطوير الممكن للإطار النظري. كما تم التركيز على دراسة الآثار السلوكية ودراسة نظرية التنمية الأخلاقية على القياس والسلوك المحاسبي الإبداعي ومحاولة تقييم قطاع الأعمال من الناحية الأخلاقية. وقد توصلت دراستهم من خلال مناقشة التطورات الأخلاقية في المحاسبة الإبداعية إلى انعدام الأخلاق في قطاع الأعمال، والذي حسب الدراسة ينتج عنه آثار سلبية على المدى الطويل سيكون لها تأثير سلبي على مهنة المحاسبة بشكل عام. وقد اقترحت الدراسة حلاً لهذه الإشكالية بمعالجة الجانب الأخلاقي بتقديم حوافز للموظفين والمحاسبين من أجل الحد من مجالات التلاعب والتي يمكن أن يمارسوها أثناء عملهم. كما يساعد على معالجة المشكلة بالإستعانة بالتطورات النظرية في علم النفس والإدارة والمحاسبة السلوكية.

وبالنسبة إلى دراسة (Gherai and Balaciu, 2011) فقد هدفت إلى لفت الانظار نحو المحاسبة الإبداعية كظاهرة ومن باب التحذير منها أن تقود إلى أزمة مالية أخرى وذلك بربط ظاهرة المحاسبة الإبداعية بالأزمة المالية التي ظهرت والتعامل مع ما حصل مع شركة إنرون الأمريكية للطاقة. وكان هدفها الإطلاع وتحليل أسباب انهيار شركة إنرون للطاقة على اعتبار أنها شركة ضخمة وما تبعها من انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم وهي شركة آرثر أندرسون لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في إنرون. ومن أجل الوصول إلى ذلك قامت الدراسة ببحث مفهوم المحاسبة الإبداعية وأشكالها المختلفة ومقارنة ذلك بالفضائح التي حدثت في العقدين الماضيين لكبرى الشركات العالمية. كما ناقشت الدراسة الآثار المترتبة على المحاسبة الإبداعية في ظل الأزمة الأخيرة بسبب سعي الشركات للحصول على مساعدة الدولة في غضون فترة قصيرة من حصولها على رأي غير متحفظ من مدققي حساباتها. كما قام الباحثان بدراسة على الشركات الرومانية بالإستناد إلى بياناتها. وقد خلصت الدراسة إلى أن الخسائر المالية الهائلة في معظم الحالات كانت نتيجة مباشرة لمحاولات إبداعية سيئة، وأن معظم التلاعبات وممارسات المحاسبة الإبداعية كان مصدرها الإدارة، وأن الظروف هي التي ساعدت على نمو ظاهرة المحاسبة الإبداعية وأن زوال هذه الظروف هو ما قد يساعد على إختفائها.

وفي جانب إساءة استخدام تقنيات المحاسبة الإبداعية، فقد قام (Shah and Butt, 2011) بدراسة للحصول على عرض تفصيلي بخصوص المحاسبة الإبداعية. وقد حاولت الدراسة الإجابة على أسئلة هامة تم

طرحها فيها وهي: ما السبب الذي يدفع المدراء للقيام بممارسة المحاسبة الإبداعية؟ وكيف ينجحون بالقيام بذلك رغم وجود قواعد وإجراءات صارمة؟ كما أن الدراسة حاولت استكشاف جانب آخر وهو: هل ممارسات المحاسبة الإبداعية جيدة للشركات أم أنها هي التي تجعل الشركات تتعرض للأزمات؟ كما تم محاولة الربط بين الحوكمة وممارسات المحاسبة الإبداعية. كما قامت الدراسة ببحث تعريف المحاسبة الإبداعية ومحاولة التعرف على أشكالها وعلى الدوافع لاستخدامها، وقد تم التوصل في نهاية الدراسة إلى أن طبيعة التعاملات التجارية في المعايير المحاسبية متنوعة ومعقدة وتجعل التعامل مع المحاسبة الإبداعية ذات صعوبة، وأنه ليس دائماً ما تكون ممارسات المحاسبة الإبداعية خاطئة.

وفي دراسة حول أساليب المحاسبة الإبداعية قام بها (Cosmin, 2010)، قامت الدراسة ببحث عام عن المحاسبة الإبداعية، حيث قامت ببحث تعريفات المحاسبة الإبداعية ثم بحثت الدوافع التي تقود الشركات ومعدّي البيانات المالية لاستخدام المحاسبة الإبداعية، وكذلك قامت بدراسة أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في البيانات المالية مع الإهتمام بدراسة كيفية ممارسة كل أسلوب من أساليب المحاسبة الإبداعية بالإضافة إلى تأثيره في بنود من بيان المركز المالي للشركة، مثل أسلوب ممارسة المحاسبة الإبداعية وتأثيره في الأصول الملموسة والإستهلاكات ومخزون البضاعة وعقود الإنشاءات والمخصصات وفي قيمة سمعة الشركة. وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها الدعوة إلى تكثيف جهود مدققي الحسابات من أجل كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما أوصت الدراسة بضبط الطرق المحاسبية المستخدمة والتي تعطي المرونة لمن أراد أن يمارس المحاسبة الإبداعية أو على الأقل الدعوة لتحديد الظروف حتى يمكن بها استخدام هذه البدائل المحاسبية. كما دعت إلى إعادة تقييم الأصول وبشكل دوري لتفادي إعادة تقييم الأصول أو التلاعب بها بما يخدم أطراف معينة، بالإضافة إلى دعوتها لإيجاد محاكم تختص بردع من يقومون بالتلاعب بالحسابات بإجبارهم على الإنتظام بإنجاز بيانات مالية بدون تلاعب وإلا سيتحملون تكاليف استخدام المحاسبة الإبداعية والتلاعب بالحسابات.

وفي دراسة حول السيطرة على المخاطر من خلال إيضاح ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفق النقدي قام بها (Matis, et. al, 2009)، قامت الدراسة ببحث هذه الممارسات وإذا كان هناك مصلحة في استخدام تقنيات المحاسبة الإبداعية من أجل التعامل مع تقارير التدفق النقدي وكيفية السيطرة لأقصى درجة، كما أنها بحثت موضوع التحوط كوسيلة لحماية التدفقات النقدية المستقبلية على نتيجة الأعمال. وقد كان موضوع البحث الذي أجريت عليه الدراسة هو الشركات الرومانية والتي تتعرض لتقلبات مستمرة في أسعار الصرف بحيث تم استخدام استبانة كأداة للقياس، بحيث كانت عينة الدراسة تتكون من

208 شركة تدقيق و 267 مدقق حسابات فردي. وفي سياق الدراسة تم بحث الاسباب التي تؤدي إلى التلاعب بالتدفقات النقدية، والوسائل والأساليب التي يتم استخدامها للتلاعب في بيان التدفق النقدي، كما بحثت الخيارات المتاحة للاستثمار. وقد اكتشفت الدراسة أن ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية ممكنة وكثير منها راجع إلى المرونة في إعداد قائمة التدفقات النقدية بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة، كما وجدت الدراسة أن معظم الدراسات ليست على دراية بأساليب تحوط التدفقات النقدية، وأيضاً وجدت الدراسة أن أساليب وممارسات محاسبة الإبداعية تختلف وبشكل واضح عن أساليب وممارسات التحوط. وبالنسبة لمجتمع الدراسة، فقد وجدت الدراسة أن أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية معروفة بشكل قليل لدى المنشآت التجارية، وكذلك لا تستخدم تلك المنشآت تحوط التدفقات النقدية إلا بشكل قليل جداً.

وفي دراسة نظرية قام بها (Balaciu, et. al, 2009) فقد هدفت لبحث الدور الذي تلعبه ممارسات المحاسبة الإبداعية على المنشآت التجارية على المستوى الاوروبي. حيث قامت الدراسة بتحليل ومراجعة 40 دراسة أكاديمية منشورة بقواعد البيانات العالمية بالفترة من 1999 وحتى 2009 والتي تم انتقاؤها بشكل مهني لدراسة الوسائل والأساليب المتاحة للمنشآت التجارية الاوروبية للقيام بممارسات المحاسبة الإبداعية والتلاعب بالبيانات المالية، حيث قامت الدراسة باستعراض الجهات الفاعلة في "لعبة" المحاسبة الإبداعية ووجدت أن أكثر من يمتلك دور فاعل ومتميز لذلك هما المساهمين والقادة (المدراء)، كما أنها قامت بدراسة الظروف التي تولد ممارسات التلاعب المحاسبية المختلفة من زاوية الظروف وليس من زاوية البحث في نوايا "التلاعب" لمديري الشركات. كما أن الدراسة قامت بمراجعة للجوانب الرئيسية التي تم التعامل معها على المستوى الأوروبي في الأدبيات المتعلقة بالدور الذي تلعبه المحاسبة الإبداعية في حياة الشركات، فبحثت مواضيع الإفلاس وتدقيق الحسابات والحوكمة والأسواق المالية والتقارير المالية بالإضافة إلى موضوع القطاع العام. كما أنها في سياق البحث قامت باستعراض مسميات المحاسبة الإبداعية في عدد من البلدان المختلفة على مستوى العالم. وقد استنتجت الدراسة إلى أنه لا يوجد إجماع أو رأي موحد على المستوى الأوروبي أو الدولي على نظرية مقبولة لممارسات المحاسبة الإبداعية، أو ما الذي قد تمثله هذه الممارسات وما قد يكون أساسيات وقواعد لها. كما أشارت إلى ضرورة التنبيه إلى بعض الجوانب المثيرة للجدل "الحاقدة" في هذا الموضوع والتي تركز على القيم السلبية مقابل القيم الإيجابية للمحاسبة الإبداعية، لذلك أوصت أنه يجب تركيز الجهود على تحليل أكثر عمقاً للحالات الشهيرة للمحاسبة والإحتيال الإبداعيين وعلى الظروف الأخرى التي قد لا نعرفها أبداً والتي قد تولد بعض التلاعبات من أجل تشويه الصورة الحقيقية للبيانات المالية للمنشآت التجارية.

أما دراسة (Growthorpe and Amat, 2005) فقد بحثت الموضوع من زاوية مختلفة، حيث قامت باستعمال مصطلح التلاعب الكلي macro-manipulation ومصطلح التلاعب الجزئي micro-manipulation منطلقاً من أن ممارسات المحاسبة الإبداعية هي قضية أخلاقية تتمثل بالتلاعب بالبيانات المالية. فقد حاولت الدراسة تعريف السلوك التلاعبى من جهة مُعدي البيانات مع الأخذ بعين الإعتبار بعض الإعتبارات الأخلاقية المهمة. ولتحقيق ذلك حاولت الدراسة توسيع رقعة التعريف المعتاد للمحاسبة الإبداعية بفحص فئتين رئيسيتين من السلوك والتي يمارسها مُعدوا البيانات المالية وهما التلاعب الكلي والتلاعب الجزئي. وفي بحث الموضوع تبين للدراسة أن القضية في جانب التلاعب الكلي هي عبارة عن مواجهة بين معدي البيانات المالية وبين مشرعي أو واضعي القوانين والمعايير للمحاسبة، وأن التلاعب الجزئي يكون على مستوى الحسابات داخل الشركات. كما بحثت الدراسة بعض القضايا المتعلقة بالتلاعب المحاسبى مثل احترام القانون والظلم وعدم العدل وعدم المساواة واللا أخلاقية في المعاملات المحاسبية. وقد وجدت الدراسة أنه على مستوى التلاعب الكلي فإن بعض مُعدي البيانات مستعدين للإخراط في جماعات ضغط للتأثير على منظمي مهنة المحاسبة من أجل إنتاج قواعد يكون بها فوائد لمصلحة مُعدي البيانات، وأنهم بفعل ذلك يقومون بحرف نظر منظمي مهنة المحاسبة عن مصالح مستخدمي البيانات المالية. كما وجدت الدراسة أنه على مستوى التلاعب الجزئي فإن بعض معدي البيانات المالية مستعدين للإخراط في تلاعبات في المنشآت التي يعملون بها من أجل تقديم رؤية منحازة للواقع الاقتصادي. كما استنتجت الدراسة أن النتائج على البيانات المالية من كلا المستويين الكلي والجزئي مرغوبة ومرضية لمُعدي البيانات ولكنها أقل من مرضية للمستخدمين للبيانات المالية.

وعن علاقة أخلاقيات مهنة المحاسبة مع ممارسات المحاسبة الإبداعية عند التعامل مع الأصول غير الملموسة، قامت دراسة لـ (Oliveras and Amat, 2003) يبحث هذه العلاقة من خلال دراسة موضوع الأصول غير الملموسة وربطها بالبيانات المالية بالإضافة إلى دراسة طبيعة المحاسبة الإبداعية والأخلاقيات المتعلقة بها. وقد قامت الدراسة ببحث المعالجات المحاسبية لتكاليف البحث والتطوير كحالة من الحالات المتعلقة بالأصول غير الملموسة. ومن أجل ذلك قامت الدراسة بإجراء بحث عملي على عينة من مسؤولي الإئتمان والقروض في إسبانيا. وعندما تم إجراء الدراسة على مسؤولي الإئتمان والقروض تم إعطاؤهم بيانات مالية مبسطة لشركة بحيث طلب منهم تقييم الجدارة الإئتمانية لهذه الشركة، وبحيث أن نصف المجموعة من العينة حصلت على بيانات تم فيها رسمة تكاليف البحث والتطوير، بينما حصل النصف الآخر من عينة الدراسة على بيانات مالية تم فيها معالجة هذه التكاليف كمصروف، فكان رد فعل

العينة أن البيانات التي تم بها رسملة تكاليف البحث والتطوير هي التي كان لديها استجابة إيجابية لطلب القروض. وكان من نتيجة الدراسة أن الأصول غير الملموسة لها أهمية كبيرة وتحتل مكانة إستراتيجية في عمليات تقييم المنشآت لذلك تستخدم المحاسبة الإبداعية في زيادة الأصول غير الملموسة أو تخفيضها حسب الحاجة لذلك. كما وجدت الدراسة أن غالبية استخدامات أساليب المحاسبة الإبداعية في الأصول غير الملموسة للمنشآت كانت لترغيب المؤسسات المصرفية من أجل منح المنشآت قروضاً عند طلب ذلك.

3.3 مراجعة الدراسات

وإذا أعدنا النظر إلى الدراسات السابقة، فإننا نجد أن جميع الدراسات تناولت موضوع ممارسات المحاسبة الإبداعية بصفتها ممارسات سلبية عدا دراسة واحدة هي دراسة (Shah and Butt, 2011). لكن هذه الدراسات التي اعتمدت فكرة أنها ممارسات سلبية، اختلفت في توقيت الوصول إلى هذه الفكرة، حيث انطلق بعضهم بالبحث من بدايته على أنه لا جدال بالأمر أن ممارسات المحاسبة الإبداعية هي ممارسات سلبية مثل دراسة (جريرة، وآخرون، 2015) و (الصوري، 2013) و (حمادة، 2010) و (Gherai and Balaciu, 2011)، بينما توصلت بعض الدراسات الى هذه الفكرة بعد الدراسة والبحث مثل دراسة (داخل، 2016) و (الزيادي، 2015).

وأما دراسة (Shah and Butt, 2011) فإنها خالفت الدراسات الأخرى في طريقة بحثها، فقد بحثت موضوع ممارسات المحاسبة الإبداعية على أساس وجود احتمالية أن تكون هذه الممارسات هي ممارسات إيجابية وجيدة حيث تتساءل الدراسة هل هي جيدة للشركات أم أنها هي التي تجعل الشركات تتعرض للأزمات، وقد توصلت في هذا السياق أنه ليس دائماً ما تكون ممارسات المحاسبة الإبداعية خاطئة أو سلبية. وقد قامت معظم الدراسات بمحاولة تعريف المحاسبة الإبداعية، كما قامت بمحاولة التعرف على دوافعها وأساليبها، بالإضافة إلى محاولة كثير منها البحث عن إجراءات للحد من أثرها.

وبعض هذه الدراسات كان بحث الإجراءات للحد من أثر المحاسبة الإبداعية هو أساس الدراسة، مثل دراسة (الصوري، 2013) و (مطر والحلبي، 2009) اللتين بحثتا في كيفية الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية من جانب دور مدقق الحسابات الخارجي في ذلك، كما أن دراسة (حمادة،

(2010) كان بحثها من جانب دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، أما دراسة (جريدة، وآخرون، 2015) و (الآغا، 2011) فقد بحثت في كيفية الاستفادة من الآليات المحاسبية للحكومة لتحقيق الغاية من الوصول إلى الحد من أثر المحاسبة الإبداعية.

وقد حاولت دراسات أخرى التوصل إلى أساليب وإجراءات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في سياق البحث بشكل عام، مثل دراسة (يوسف وإبراهيم، 2016) التي توصلت إلى لزوم الإلتزام بمبدأ الثبات عند اختيار الطرق المحاسبية وإلى لزوم الإفصاح عن أي تغيير فيها عند حدوثه. كما اشتركت مع هذه الدراسة دراسات أخرى بهذا الرأي في لزوم الإلتزام بمبدأ الثبات ولكن مع عدم الإكتفاء بهذا الجانب، إذ وجدت بالإضافة إلى ذلك أن وجود لجان مراجعة وقيامها بعملها، والإهتمام بالمعايير والأسس الأخلاقية يؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية مثل دراسة (أبو تمام، 2009). أما (الزيادي، 2015) فقد أشار إلى مبدأ الثبات والإهتمام بالسلوك الأخلاقي ولكنه أضاف إلى ذلك الإهتمام بهيكلية الرقابة الداخلية وتدعيم الرقابة الخارجية والحرص على استقلالها. وكذلك فإن دراسة (العامري ويعقوب، 2012) اشتركت مع (الزيادي، 2015) في الرأي مع إضافة أن المؤسسات التعليمية لها دور كبير حيث أنها بالبحث والتعليم والتوعية يكون لها دور كبير في الحد من أثر المحاسبة الإبداعية. أما دراسة (Amat and Gowthorpe, 2004) فقد اشارت أيضاً إلى فكرة الثبات في استخدام البدائل المحاسبية وطالبت بتحديد الظروف لاستخدام هذه البدائل. كما أنها وجدت أنه يجب التقليل من إساءة استخدام التقديرات المحاسبية بتقليل استخدام التقدير الذاتي، وأنه يجب الإهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية اللازمة، بالإضافة إلى الإهتمام بتوقيت الحركات المحاسبية والتنبه إلى أنها عمليات محاسبية حقيقية وليست وهمية.

وقد قامت كثير من الدراسات ببحث موضوع تأثير المحاسبة الإبداعية بشكل عام على القوائم المالية ودون تحديد لقائمة دون أخرى، بينما قامت دراسات أخرى بالتركيز على قوائم معينة وليس على جميع القوائم، مثل دراسة (أبو تمام، 2009) التي بحثت الموضوع في قائمة التدفق النقدي بشكل عام وبحيث درست جميع جوانب المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة التدفق النقدي. كما أن دراسة (Matis, et. al, 2009) قامت كذلك بالتركيز على قائمة التدفق النقدي ولكن بحثها كان باتجاه السيطرة على المخاطر من خلال إيضاح ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفق النقدي وباستخدام موضوع التحوط كوسيلة لحماية التدفقات النقدية المستقبلية على نتائج الأعمال.

وقد تميزت بعض الدراسات بجانب من موضوع بحثها. ففي دراسة (داخل، 2016) قامت بدراسة تأثير المحاسبة الإبداعية على الوعاء الضريبي، حيث وجدت الدراسة أن ممارسة المحاسبة الإبداعية وتجميل الدخل والتلاعب بالريح ينشأ عنه تخفيض في قيمة الضريبة وبالتالي فإن الوعاء الضريبي هو أحد المتأثرين والمتضررين من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

أما دراسة (يوسف ويعقوب، 2016) فقد تميزت ببحث العلاقة بين القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة وبين ممارسة المحاسبة الإبداعية. حيث رأت الدراسة أن هناك حاجة إلى استخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول بدلاً من التكلفة التاريخية، وبما أن قياس القيمة العادلة يختلف باختلاف العوامل المؤثرة مثل معدل التضخم، بالتالي فإن هناك مخاطر على دقة القياس وخاصة عند قياس صافي الربح المحاسبي. هذا الأمر أوجد حوافز لاستخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية للتأثير في نتائج التقييم للأصول.

وفي دراسة (العامري ويعقوب، 2012) فإنها بحثت هل المحاسبة الإبداعية هي فعلاً إبداعية أم أنها ابتداعية؟ وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يجوز أن تسمى المحاسبة الإبداعية بـ "إبداعية" لأن ظاهر المسمى يوحي أنها ممارسة إيجابية مع أنها - حسب الدراسة - هي ممارسة سلبية.

كما أن دراسة (Oliveras and Amat, 2003) قد ركزت على التعامل مع الأصول غير الملموسة وبحثت الموضوع من زاوية الجوانب الأخلاقية لهذا التعامل. ووجدت الدراسة أنه بما أن الأصول غير الملموسة لها أهمية كبيرة وتحتل مكانة إستراتيجية في عمليات تقييم المنشآت فإن استخدام المحاسبة الإبداعية في زيادة الأصول غير الملموسة أو تخفيضها يؤثر على البيانات المالية وأن ذلك يحصل حسب حاجة مستخدمي هذه الممارسات. كما وجدت الدراسة أن غالبية هذه الاستخدامات في المنشآت كانت لترغيب المؤسسات المصرفية من أجل منح هذه المنشآت قروضاً عند طلب ذلك.

كذلك فإن دراسة (Voinea and Hromei, 2014) تحدثت عن العلاقة بين التقييم المالي والإقتصادي للمنشآت التجارية وبين المحاسبة الإبداعية، حيث أن هذا التقييم يعتبر "أداة توجيه" للإقتصاديين في السوق. وبما أن التقييم يخضع للتقدير وللخبرة فإنه عرضة للتأثر بالمحاسبة الإبداعية من أجل التأثير على ناتج التقييم. وأشارت الدراسة إلى وجود ثلاثة طرق أو مناهج للتقييم، حيث أن احتمالية تأثر التقييم بالمحاسبة الإبداعية يختلف حسب المنهج أو الطريقة المستخدمة. حيث أن أكثر الطرق احتمالية أن يتأثر بممارسات المحاسبة الإبداعية هو منهج الأصول، يليه منهج الدخل، ثم منهج السوق الذي يعتبر أكثرها

صعوبة على من يمارس المحاسبة الإبداعية للتأثير عليه بسبب اعتماده على البيانات التي يتم جمعها من السوق.

أما دراسة (Growthorpe and Amat, 2005) فقد تميزت ببحث الموضوع من زاوية فريدة وهي أن ممارسات المحاسبة الإبداعية هي قضية أخلاقية تتمثل بالتلاعب بالبيانات المالية وأن هذا التلاعب هو إما تلاعب كلي macro-manipulation أو تلاعب جزئي micro-manipulation. وفسرت الدراسة التلاعب الكلي بأنه استعداد مُعدي البيانات المالية للإنخراط في جماعات ضغط للتأثير على منظمي مهنة المحاسبة لإنتاج قواعد في مصلحة مُعدي البيانات من أجل حرف النظر عن مصالح مستخدمي البيانات المالية. كما أنها فسرت التلاعب الجزئي على أنه استعداد مُعدي البيانات المالية للإنخراط في تلاعبات في المنشآت التي يعملون بها من أجل تقديم رؤية منحازة للواقع الاقتصادي.

الفصل الرابع

منهجية وإجراءات الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لمنهجية الدراسة، أسلوب وأدوات جمع البيانات، اختباري الصدق والثبات، مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة، إجراءات الدراسة، المعالجات الإحصائية المستخدمة، وفيما يلي تفصيلاً لذلك.

1.4 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الإعتماد أولاً على المنهج الوصفي، والذي يركز على إجراء دراسة ومراجعة للأبحاث والدراسات السابقة والمراجع التي بحثت في موضوع المحاسبة الإبداعية وممارساتها والدوافع لاستخدامها، والآراء حولها، وآثارها على البيانات المالية، ومدى تأثر البيانات المالية بوسائلها وأساليبها. ثم تم الإعتماد على المنهج التحليلي، والذي يمثل الجانب العملي للدراسة. حيث تم تصميم إستبانة كأداة لجمع المعلومات، وثم تحليلها ودراستها باستخدام الأساليب الإحصائية للوصول إلى إجابات على أسئلة وفرضيات الدراسة، ومن ثم الخروج بنتائج وتوصيات من هذه الدراسة.

2.4 طرق جمع البيانات

- **البيانات الأولية:** تم تصميم استبانة كأداة لاستقصاء آراء عينة الدراسة نحو دوافع وأساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات المساهمة غير العامة العاملة في الضفة الغربية.

- **البيانات الثانوية:** تم الرجوع إلى مجموعة من الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث من كتب ومقالات ورسائل ماجستير وأبحاث منشورة بالدوريات المتخصصة، العربية والاجنبية، ومحاولة الإطلاع على أية مراجع متعلقة بالموضوع

3.4 أداة الدراسة

أما في الجانب العملي، فقد تم بناء استبانة بهدف إجراء دراسة تطبيقية على المجتمع المحلي في فلسطين عن الموضوع، حيث تكونت الاستبانة من قسمين، وكالآتي:

- القسم الأول: البيانات الأساسية لعينة الدراسة، والتي شملت كل من المتغيرات (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، مجال العمل).
- أما القسم الثاني فقد تناول موضوع الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى محورين:
 - المحور الأول: دوافع الشركات غير المساهمة العامة لممارسة الأساليب الإبداعية.
 - المحور الثاني: الأساليب المستخدمة لممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية الآتية:
 - بيان المركز المالي.
 - بيان قائمة الدخل.
 - بيان التدفق النقدي.
 - بيان التغيرات في حقوق الملكية.

وقد تم بناء الاستبانة اعتماداً على مقياس ليكارت الخماسي Likert five point scale (أوافق بشدة، أوافق، غير متأكد، أعترض، أعترض بشدة)، حيث أنه بعد توزيعها وإجابة المشاركين عليها وجمعها، يتم التأكد من صلاحيتها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي بإجراء فحص التوزيع الطبيعي للبيانات وفحص الثبات والموثوقية بحيث يتم فحص كل سؤال لوحده من أسئلة الإستبانة التي يتم الإجابة عنها، بالإضافة إلى فحص مجموع أسئلة كل فرضية كمجموعة واحدة ثم إجراء اختبار درجة الثبات والاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة.

4.4 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاثة فئات تقع في الضفة الغربية فقط وذلك لصعوبة الوصول إلى قطاع غزة بسبب الإغلاقات الإسرائيلية.

الفئة الأولى: تتكون الفئة الأولى من مدققي الحسابات القانونيين المزاولين لمهنة تدقيق الحسابات والذين يحوزون على إذن مزاولة مهنة تدقيق الحسابات بشكل قانوني، ولا يشمل مجتمع الدراسة مدققي الحسابات القانونيين غير المزاولين لمهنة تدقيق الحسابات. وقد بلغ عدد مدققي الحسابات القانونيين حسب سجل المزاولين للمهنة لعام 2017 الصادر عن (مجلس مهنة تدقيق الحسابات) وهو الجسم القانوني المخول بإصدار أدونات مزاولة مهنة تدقيق الحسابات، والذي يُصدر كذلك القائمة السنوية بمن يملك هذا الإذن، فقد بلغ عدد مدققي الحسابات القانونيين 199 مدقق حسابات قانوني، منهم 5 مدققي حسابات من غزة و194 مدقق حسابات في الضفة الغربية. كما بلغ عدد الشركات المزاولة للمهنة حسب نفس السجل للعام 2017 اثنتا عشرة شركة منها سبع شركات محلية وخمس شركات عبارة عن فروع لشركات أجنبية. ولكن يقتضي هنا التنويه أن هذه الشركات هي أجسام قانونية تمارس التدقيق بصفتها الإعتبارية كشركات، ولكن بالنسبة للعاملين فيها من مدققي الحسابات القانونيين المزاولين للمهنة فهم من مجموع المدققين المشار إليهم في قائمة الأفراد والبالغ عددهم في الضفة الغربية 194 مدقق حسابات قانوني. أي أن قائمة مدققي الحسابات الأفراد الصادرة عن (مجلس مهنة تدقيق الحسابات) تشمل جميع مدققي الحسابات المزاولين للمهنة بشكل فردي أو من ضمن شركات مسجلة.

وقد بلغ عدد مدققي الحسابات القانونيين في هذه الشركات 41 مدقق حسابات قانوني من مجموع 194 مدقق حسابات قانوني، أي ما نسبته 21% من جميع مدققي الحسابات القانونيين، وتقع جميع هذه الشركات في محافظة رام الله والبيرة.

وبالنسبة لباقي مدققي الحسابات القانونيين والبالغ عددهم 153 مدقق حسابات فإن توزيعهم الجغرافي حسب تواجدهم في المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية فقد كان كالاتي كما يظهر في جدول (1.4):
(مرتبين ترتيباً تصاعدياً)

جدول 1.4: التوزيع الجغرافي لمدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين غير العاملين في شركات التدقيق.

العدد	النسبة	المحافظة	
2	1.3 %	أريحا	1
3	2.0 %	قلقيلية	2
6	3.9 %	طولكرم	3
13	8.5 %	جنين	4
13	8.5 %	القدس	5
20	13.1 %	نابلس	6
24	15.7 %	بيت لحم	7
32	20.9 %	الخليل	8
40	26.1 %	رام الله والبيرة	9
153	100 %	المجموع	

وبالنسبة للعينة المتعلقة بمدققي الحسابات القانونيين، فقد تم استهداف 50% من مدققي الحسابات القانونيين البالغ عددهم 194، أي أن عينة الدراسة تكونت من 98 مدقق حسابات قانوني بحيث تم استهداف جميع مدققي الحسابات القانونيين العاملين في شركات التدقيق الإثنى عشرة والبالغ عددهم 41 مدقق حسابات قانوني، أما باقي مدققي الحسابات القانونيين الأفراد والذين عددهم 153 مدقق حسابات قانوني فقد تم استهداف 57 مدقق منهم للوصول إلى نسبة 50% من مجموع مدققي الحسابات القانونيين الذي يبلغ 194، تم توزيعهم حسب نسبة عدد مدققي الحسابات القانونيين في كل محافظة من غير العاملين في شركات التدقيق حيث كان توزيعهم كما يظهر في جدول (2.4).

وبذلك يكون عدد أفراد العينة للفئة الأولى وهي مدققي الحسابات القانونيين يساوي 98 مفردة.

وتعتبر العينة المأخوذة لمدققي الحسابات القانونيين كافية ومعبرة إحصائياً حيث أن وجود عينة تتكون من 30-500 مفردة هو كاف لمعظم الأبحاث والدراسات (Sekaran, 2003).

جدول 2.4: التوزيع الجغرافي وعدد مدققي الحسابات القانونيين في عينة البحث من غير العاملين في شركات التدقيق الفلسطينية.

المحافظة	عدد غير العاملين بشركات التدقيق	النسبة	عدد العينة من المحافظة
1 أريحا	2	1.3 %	1
2 قلقيلية	3	2.0 %	1
3 طولكرم	6	3.9 %	2
4 جنين	13	8.5 %	5
5 القدس	13	8.5 %	5
6 نابلس	20	13.1 %	7
7 بيت لحم	24	15.7 %	9
8 الخليل	32	20.9 %	12
9 رام الله والبيرة	40	26.1 %	15
المجموع	153	100 %	57

الفئة الثانية: تتكون الفئة الثانية من الأكاديميين، وهم أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية في تخصصات المحاسبة وتفرعاتها، وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل بحيث تم استطلاع آراء 61 أكاديمي وهم جميع الأكاديميين المنشورة أسماؤهم على المواقع الإلكترونية الرسمية للجامعات الفلسطينية في تشرين الثاني لعام 2017 (انظر المراجع: رابعاً: المواقع الإلكترونية).

الفئة الثالثة: وهم مسؤولي الائتمان والتسهيلات في البنوك الفلسطينية (يبلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين 15 بنك تجاري وإسلامي)، وقد تم الوصول إلى 42 مسؤول ائتمان وتسهيلات وبمعدل 2.8 مسؤول لكل بنك وبحيث تم استطلاع آرائهم جميعاً.

وبذلك يكون مجموع الإستبانات الموزعة على الفئات الثلاثة المستهدفة في البحث هو 201 إستبانة. وقد تم استرجاع 139 إستبانة منها للفئات الثلاثة بحيث كانت نسبة استرجاع الإستبانات 68.2%. وبعد فحص الإستبانات المسترجعة تم رفض 11 إستبانة. وقد كان توزيع الإستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للدراسة حسب الجدول (3.4):

جدول 3.4: توزيع الإستمابانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للدراسة.

نسبة الإستمابانات الصالحة للدراسة	الإستمابانات الصالحة للدراسة	الإستمابانات المرفوضة	عدد الإستمابانات المسترجعة	عدد الإستمابانات الموزعة	
64.3 %	63	7	70	98	مدققي الحسابات القانونيين
62.3 %	38	0	38	61	الأكاديميين
64.3 %	27	2	29	42	مسؤولي الإئتمان والتسهيلات
63.7 %	128	9	137	201	المجموع

5.4 خصائص عينة الدراسة

لقد تم استخدام أسلوب المسح للعينة العشوائية المنتظمة المتمثلة بمدققي الحسابات القانونيين، بالإضافة إلى استخدام أسلوب المسح الشامل لعينتي الدراسة (الأكاديميون ومسؤولو الإئتمان والتسهيلات في البنوك الفلسطينية)، وفيما يلي وصفاً لعينة الدراسة في جدول (4.4) .

جدول 4.4: خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية %
عدد سنوات الخبرة	1-5 سنوات	7	5.5
	6-10 سنوات	3	23.4
	11-15 سنة	50	39.1
	أكثر من 15 سنة	41	32.0
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	2	1.6
	بكالوريوس	66	51.5
	ماجستير	44	34.4
	دكتوراه فأعلى	18	12.5
الشهادات المهنية	مدقق حسابات قانوني فلسطيني	65	50.8
	مدقق حسابات قانوني عربي	18	14.1

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية %
	CPA	12	9.4
	CMA	9	7.0
	ACCA	4	3.1
	أخرى	8	6.2
العمر بالسنوات	أقل من 30 سنة	13	10.2
	30-40 سنة	36	28.1
	41-50 سنة	51	39.8
	أكثر من 50 سنة	28	21.9
مجال العمل	مدقق حسابات	63	49.2
	أكاديمي	38	29.7
	مسؤول ائتمان وتسهيلات	27	21.1
المجموع		128	100.00%

وقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة، وتشير نتائج الجدول (4.4) إلى الآتي:

- يغلب على إجابات عينة الدراسة الحصول على عدد سنوات خبرة مرتفعة، حيث بلغت نسبة العينة من ذوي الخبرة العملية العالية (11 سنة فأكثر) نحو (71.1%) مقابل ما نسبته (28.9%) ممن لديهم خبرة عملية أقل من 10 سنوات، مما يدل على القدرة المهنية العالية للمشاركين من العاملين في مجال تدقيق الحسابات والأكاديميين ومسؤولي الائتمان والتسهيلات البنكية على الإجابة على أسئلة الإستبانة. كما أن طول فترة الخبرة يعني معاصرة المشاركين لفترة الأزمة الاقتصادية وأزمة الرهن العقاري في عام 2008 مما يزيد من خبرتهم وإطلاعهم على الأحداث المالية.

- أما فيما يتعلق بحملة المؤهلات العلمية، فقد كان حملة مؤهل (بكالوريوس) أعلى النسب حيث بلغت أكثر من نصف العينة وبنسبة مئوية مقدارها (51.53%)، تلتها فئة حملة شهادة الماجستير وبنسبة (34.4%)، أما حملة شهادة الدكتوراه فأعلى فقد جاءت ثالثاً وبنسبة (12.5%)، وجاءت أخيراً فئة (دبلوم فأقل) والتي بلغت نسبتها (1.6%) فقط من إجابات المبحوثين. ويلاحظ أن جميع

المشاركين من حملة الشهادات العلمية مما يشير إلى امتلاكهم القدرات العلمية الكافية للإجابة على أسئلة الاستبانة، ليس هذه فحسب، بل تتميز العينة أن 45.9% من المشاركين من حملة ماجستير فأعلى، أي أن قدراتهم العلمية ليست فقط كافية بل أيضاً عالية للإجابة على أسئلة الاستبانة.

- وفي جانب الشهادات المهنية، فقد بينت النتائج أن أكثر من نصف العينة (50.8%) قد حصلت على شهادة (مدقق حسابات قانوني فلسطيني)، تلتها شهادة (مدقق حسابات قانوني عربي) وبنسبة (14.1%)، وجاءت ثالثاً إجابات أفراد العينة من حملة شهادة (CPA) وبنسبة (9.4%)، وتوزعت بقية الإجابات بين الشهادات المهنية (CMA، ACCA، أخرى) وبنسبة (7.0، 3.1، 6.2%) على الترتيب، وهذا يدل على القدرة المهنية للعينة على فهم متطلبات البحث للإجابة على أسئلة الاستبانة.

- كما بينت النتائج أن أكثر من ثلثي عينة الدراسة تقع أعمارهم ما بين (30-50 سنة) وبنسبة مئوية مقدارها (67.9%)، كما بينت النتائج أن عينة الدراسة من ذوي الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) قد بلغت نسبتها (21.9%)، وجاءت أخيراً الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) وبنسبة (10.2%). وإذا أخذنا ذوي الفئات العمرية التي (41 سنة فأكثر) فإن نسبتها تبلغ (61.7%)، وهذا الإرتفاع في أعمار المشاركين يشير إلى أن المشاركين يمتلكون الجدية الكافية للإجابة على أسئلة الاستبانة بالإضافة إلى راحة العقل في اتخاذ القرار.

- وقد تم توزيع الاستبانة على مدققي الحسابات العاملين في الضفة الغربية وبنسبة (49.2%)، و(29.7%) من العينة تم اختيارها من بين فئة الأكاديميين، وجاءت أخيراً فئة مسؤولي الائتمان والتسهيلات البنكية وبنسبة (21.1%) من العينة.

6.4 إختبار الصدق

لقد تم إجراء اختبار وإعادة الاختبار (test-re-test) على عينة خارج عينة الدراسة، والتي مثلت نحو 10% من الإجابات، حيث تم توزيع الاستبانة على (10) مدققي حسابات وأكاديميين ومسؤولي ائتمان وتسهيلات بنكية وبواقع (5) مدققي حسابات، 3 أكاديميين، و2 من مسؤولي الائتمان والتسهيلات البنكية، وتم إعادة

توزيع نفس الاستبانة على نفس العينة التجريبية بعد مضي أسبوعين، وتم ذلك بهدف إجراء اختبار صدق الأداة، حيث تم استخدام اختبار Independent Sample T-Test على العينة التجريبية، والجدول التالي يبين تلك النتائج.

جدول 5.4: نتيجة اختبار Independent Sample T-Test المطبق على محاور الدراسة.

المحور	قيمة (T)	Sig.
المحور الأول: دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية	0.458	0.182
المحور الثاني: أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية	0.354	0.328
البعد الأول: المركز المالي	0.580	0.638
البعد الثاني: بيان الدخل	0.171	0.306
البعد الثالث: بيان التدفق النقدي	0.175	0.296
البعد الرابع: بيان التغيرات في حقوق الملكية	0.507	0.658
الدرجة الكلية للأداة	0.391	0.274

تشير نتائج الجدول (5.4) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على محوري الدراسة وعلى الأداة ككل، حيث بلغت قيمة (t) للدرجة الكلية (0.391) عند مستوى دلالة (0.391) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك نستنتج عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة على الاختبار وإعادة الاختبار، مما يشير إلى وجود صدق في الإجابات.

كما تم عرض الاستبانة على الدكتور المشرف وعلى لجنة المحكمين وذلك لبيان صدق الاستبانة وملاءمتها لأغراض البحث وعينات الدراسة، وتكونت لجنة المحكمين من أربعة من المحكمين ذوي الخبرة من المحاضرين في أربعة جامعات فلسطينية مختلفة وممن يحملون درجة الدكتوراة في المحاسبة، والذين قاموا بتقديم عدد من الملاحظات والمقترحات التي أثرت أداة القياس، حيث تم الإستعانة بهذه الملاحظات والمقترحات وتم تعديل الإستبانة والخروج بالإستبانة بصورتها النهائية والتي اعتمدت لتوزيعها على المشاركين للإجابة عليها. (أنظر الملحق (1.4) قائمة بأسماء المحكمين، الملحق (2.4): الإستبانة بصيغتها الأولية، الملحق (3.4): الإستبانة بصيغتها النهائية والمعدلة).

7.4 إختبار الثبات

تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا Cronbach Alpha وذلك بهدف قياس مدى تجانس واتساق فقرات الإستبانة لكل محور على حدة، ولأداة ككل، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار.

جدول 6.4: نتيجة إختبار كرونباخ ألفا المطبق على أداة القياس.

المحور	قيمة معامل اختبار كرونباخ ألفا
المحور الأول: دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية	0.854
المحور الثاني: أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية	0.962
البعد الأول: المركز المالي	0.891
البعد الثاني: بيان الدخل	0.851
البعد الثالث: بيان التدفق النقدي	0.894
البعد الرابع: بيان التغيرات في حقوق الملكية	0.802
الدرجة الكلية للأداة	0.965

تشير نتائج اختبار معامل كرونباخ ألفا إلى وجود اتساق وتجانس داخلي عالٍ جداً للدرجة الكلية للأداة، حيث بلغت قيمتها (0.965)، وقد جاء المحور الثاني (أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية) أولاً، حيث بلغت قيمة معامل الاختبار (0.962) وبدرجة عالية جداً، تلاه المحور الأول، حيث بلغت قيمته (0.854) وبدرجة عالية، علماً بأن الدرجة المقبولة في مثل هذا النوع من الدراسات يجب أن تزيد عن (0.70) وبحيث كلما كانت تقترب من (1.00) تكون النتيجة أفضل (Sekaran, 2003). وبذلك نستنتج وجود اتساق داخلي مرتفع لأداة القياس، وعليه نقبل جميع الفقرات المستخدمة في الأداة.

8.4 متغيرات الدراسة

تم صياغة متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

- المتغيرات المستقلة (Independent Variables):
دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية. (ويشمل الفقرات 1-17)
- المتغير التابع (Dependent Variable): أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في كل من:
 - 1- بيان المركز المالي: ويشمل الفقرات (18-30)
 - 2- بيان الدخل: ويشمل الفقرات (31-42)
 - 3- بيان التدفق النقدي: ويشمل الفقرات (43-55)
 - 4- بيان التغيرات في حقوق الملكية: ويشمل الفقرات (56-59)
- المتغيرات الوسيطة: المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة وتشمل:
 - 1- عدد سنوات الخبرة: وله أربعة مستويات (1-5 سنوات، 6-10 سنوات، 11-15 سنة، أكثر من 15 سنة).
 - 2- المؤهل العلمي: وله أربعة مستويات (دبلوم فأقل، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه فأعلى).
 - 3- الشهادات المهنية: ولها ستة مستويات (مدقق حسابات قانوني فلسطيني، مدقق حسابات قانوني عربي، CPA، CMA، ACCA، أخرى)
 - 4- العمر: وله أربعة مستويات (أقل من 30 سنة، من 30-40 سنة، من 41-50 سنة، أكثر من 50 سنة).
 - 5- مجال العمل: وله ثلاثة مستويات (مدقق حسابات قانوني، أكاديمي، موظف ائتمان وتسهيلات).

9.4 المعالجات الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من عينات الدراسة المختارة وذلك بعد التأكد من صلاحيتها ومناسبتها لغايات التحليل الإحصائي، حيث تم بإجراء اختبارات الإحصاء الوصفي الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص العينة.

- الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية للتعرف على الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة على تساؤلات الدراسة.

كما يتم إجراء الإختبارات لفرضيات البحث باستخدام التالي:

- اختبار One Sample T-test لاختبار فرضيات العينة المستقلة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA لاختبار الفروق بين الإجابات للفرضيات المتعلقة بمتغير له ثلاثة فئات فأكثر.
- اختبار معامل الانحدار الخطي Linear Regression لإيجاد معادلة تأثير الدوافع على استخدام أساليب المحاسبة في البيانات المالية لدى الشركات غير المساهمة العامة العاملة في فلسطين.
- اختبار تحليل التباين المشترك ANCOVA وذلك لاختبار الفروق في إجابات أفراد العينة لأثر الدوافع على استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية تبعاً للمتغيرات الشخصية لعينة الدراسة.

10.4 مفتاح التصحيح

ولتعيين الحدود التي تم الاعتماد عليها في الدراسة، تم إيجاد طول الفئة بناء على المعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}}{\text{عدد الإجابات}}$$

عدد الإجابات

$$= \frac{5 - 1}{5}$$

$$= 0.8$$

وبناء عليه، تم اعتماد ثلاثة مقاييس للتعليق على المتوسطات الحسابية للإجابات، والمبينة في الجدول أدناه.

شدة الإجابة	الفئة
منخفضة	1.00 - 2.60
متوسطة	2.61 - 3.40
مرتفعة	3.41 - 5.00

الفصل الخامس

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للإجابة على تساؤلات الدراسة، ونتائج اختبار فرضيات الدراسة، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتفريغ البيانات، وتم التأكد من صلاحية الإجابات، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة.

1.5 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.1.5 نتائج الإجابة على أسئلة الدراسة:

1.1.1.5 نتيجة الإجابة على السؤال الرئيس والذي يدور حول (هل يتم استخدام المحاسبة الإبداعية في حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟):

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية للإجابات، وللإجابة على السؤال الرئيس، تم تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1.1.1.1.5 نتيجة الإجابة على السؤال الأول والذي يدور حول (ما مدى وجود دوافع لدى الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الإبداعية؟)

جدول 1.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة على السؤال الأول والذي يدور حول (ما مدى وجود دوافع لدى الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الإبداعية؟) مرتبة ترتيبياً تنازلياً

الترتيب	درجة الأهمية	العينة الكلية		مسؤولي الانتماء والتسهيلات		الأكاديميين		مدققى الحسابات		الفقرة
		المعيارى الاتحرفى	المتوسط الحسابى	المعيارى الاتحرفى	المتوسط الحسابى	المعيارى الاتحرفى	المتوسط الحسابى	المعيارى الاتحرفى	المتوسط الحسابى	
14	68.4	0.94	3.42	0.78	3.67	0.98	3.58	0.96	3.22	1. من أجل العمل على تحسين سمعتها في السوق.
2	77.4	1.08	3.87	0.96	3.93	1.09	4.00	1.12	3.76	2. لغاية التهرب الضريبي.
12	70.8	1.07	3.54	1.11	3.67	1.15	3.66	1.01	3.41	3. من أجل تحسين المركز المالي للحصول على تمويل تجاري أو المحافظة عليه.
16	67.8	0.92	3.39	0.88	3.37	1.02	3.32	0.894	3.44	4. حافز كي تحافظ على التزامها بالقانون.
7	72.0	0.86	3.60	0.54	3.70	0.89	3.71	0.95	3.49	5. يعتبر تمهيد الدخل دافعا للشركات لاستخدام الأساليب اللازمة للوصول إليه.
13	69.4	0.95	3.47	0.81	3.26	0.85	3.63	1.05	3.46	6. الكفاءة المنخفضة لمديري الشركات تدفعهم أحياناً للبحث عن أساليب أخرى للحصول على النجاح
17	67.0	0.94	3.35	0.71	3.74	1.03	3.39	0.94	3.16	7. سعي الشركة للحصول على تصنيف مهني متقدم.
10	71.2	0.88	3.56	0.75	3.52	0.85	3.66	0.95	3.52	8. من أجل تحقيق الشركة لتوقعاتها وأهدافها من الأرباح التي تم التخطيط لها.
9	71.6	0.96	3.58	0.84	3.63	0.89	3.82	1.03	3.41	9. من أجل الحفاظ على اتفاقيات الديون كي لا تخترق الشركة هذه الإتفاقيات.
4	72.4	0.95	3.62	0.76	3.74	1.06	3.61	0.96	3.59	10. في حالة إمكانية حصول الشركة على دعم حكومي أو منح فإن ذلك سيدفعها لممارسة أساليب ابداعية في حساباتها.

الترتيب	درجة الأهمية	العينة الكلية		مسؤولي الائتمان والتسهيلات		الأكاديميين		مدققي الحسابات		الفقرة
		المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	
5	72.4	0.98	3.62	0.93	3.41	1.07	3.87	0.93	3.57	11. عند تغيير إدارة الشركة، فإن الإدارة الجديدة تجد حافزاً لممارسة أساليب إبداعية كي تُحمّل الإدارة السابقة كافة السلبيات المتركمة.
6	72.4	0.98	3.62	0.96	3.76	1.03	3.61	0.98	3.60	12. يوجد دوافع لدى إدارة الشركات التي تمتلك قدرات ومهارات عالية في الإدارة للقيام بممارسة المحاسبة الإبداعية.
11	71.2	0.96	3.56	0.74	3.81	1.05	3.63	0.96	3.41	13. من أجل الحفاظ على أرباح الشركة ومحاولة العمل على عدم تذبذبها.
3	76.2	0.89	3.81	0.59	3.74	0.88	4.21	0.93	3.60	14. ارتباط مكافآت وتعويضات المدراء والإداريين في الشركة بأرباحها يدفعهم لممارسة أساليب إبداعية لتحسين أرباح الشركة.
1	77.6	0.92	3.88	0.69	4.11	0.85	3.92	1.03	3.76	15. ممارسة المحاسبة الإبداعية يساعد الشركات على التخفيف من الأعباء الضريبية عليها.
15	68.0	0.98	3.40	0.88	3.37	1.14	3.32	0.93	3.46	16. يستعين المدراء الشباب بممارسة المحاسبة الإبداعية لإثبات ذاتهم والعمل على تحقيق النجاح في إدارة الشركات.
8	72.0	1.02	3.60	0.84	3.59	1.02	3.68	1.10	3.56	17. وقوع الشركة في أزمة يدفعها للإستعانة بأساليب المحاسبة الإبداعية لمحاولة الخروج من أزمتها.
	71.60	0.53	3.58	0.39	3.64	0.53	3.68	0.56	3.49	الدرجة الكلية

تشير نتائج الجدول (1.5) إلى أن الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالسؤال الأول والذي يدور حول (ما مدى وجود دوافع لدى الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الإبداعية؟) قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغت نسبتها (71.60%) وبانحراف معياري مقداره (0.53) مما يشير إلى تجانس الإجابات، وقد حصلت الفقرة (15) على أعلى الإجابات والتي تنص على (ممارسة المحاسبة الإبداعية يساعد الشركات على التخفيف من الأعباء الضريبية عليها) حيث بلغت

نسبتها المئوية (77.60%) وبدرجة مرتفعة، تلتها الإجابة على الفقرة (2) والتي تنص على (لغاية التهرب الضريبي) حيث بلغت نسبتها (77.4%)، مما يشير إلى اهتمام الشركات المرتفع بموضوع الضريبة وأن للضريبة تأثير عالي على الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة مما يجعل جانب الضريبة دافعاً لهذه الشركات لممارسة المحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية، في حين جاءت الإجابة على الفقرة (7) أدنى الإجابات، والتي نصت على (سعي الشركة للحصول على تصنيف مهني متقدم) حيث بلغت نسبتها المئوية (67.0%) وبدرجة متوسطة. وهذا يدل على أن سعي الشركات للحصول على تصنيف مهني متقدم لا يدفع هذه الشركات ولا يوجد لديها حافزاً لممارسة المحاسبة الإبداعية كما تدفعها محفزات أخرى لذلك، مما قد يدل على عدم اهتمام الشركات الكافي بالحصول على التصنيف المهني المتقدم.

كما أشارت نتائج الجدول (1.5) إلى أن إجابات أفراد العينة من فئة (الأكاديميين) قد جاءت أولاً للدرجة الكلية وبنسبة مئوية مقدارها (73.6%) وبدرجة مرتفعة، تلتها إجابة عينة الدراسة من فئة (مسؤولي الائتمان والتسهيلات) حيث بلغت نسبتها المئوية (72.8%) وبدرجة مرتفعة أيضاً، أما إجابة فئة (مدققي الحسابات القانونيين) فقد جاءت ثالثاً وأخيراً، حيث بلغت نسبتها (69.8%) وبدرجة مرتفعة أيضاً.

2.1.1.1.5 نتيجة الإجابة على السؤال الثاني:

نص السؤال الثاني على (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟)، وللإجابة على السؤال الثاني تم تقسيمه إلى أربعة أسئلة فرعية، والموضحة أدناه.

1- السؤال الفرعي الأول: ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان

المركز المالي للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟

وللإجابة على السؤال الفرعي الأول تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 2.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة على السؤال الفرعي الثاني والذي يدور حول (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان المركز المالي للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟) مرتبة ترتيباً تنازلياً

الترتيب	درجة الأهمية	العينة الكلية		مسؤولي الائتمان والتسهيلات		الأكاديميين		مدققي الحسابات		الفقرة
		المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	
13	67.6	1.02	3.38	0.78	3.67	1.09	3.29	1.06	3.32	18.عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة مثل المبالغ المقيدة مقابل ضمانات أو كفالات.
4	71.4	0.95	3.57	0.86	3.74	0.93	3.71	0.98	3.41	19.التلاعب بأسعار صرف العملة الاجنبية عند تحويل المبالغ المتعلقة بأرصدة النقد وأشبه النقد.
3	71.4	0.96	3.57	0.97	3.59	0.79	3.84	1.03	3.40	20.تجنب التصريح عن الديون المتعثرة لتخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
8	69.8	0.98	3.49	0.89	3.56	1.02	3.68	0.99	3.35	21.تعهد تحسين نسب السيولة وذلك بتصنيف الأصول طويلة الأجل كأصول متداولة.
2	74.2	0.95	3.71	0.81	3.74	0.97	3.84	0.99	3.62	22.تغيير طريقة تقييم مخزون البضاعة للمبالغة أو التقليل في تسعير المخزون حتى تحصل على القيمة التي ترغب فيها.
11	69.2	0.99	3.46	0.87	3.70	1.20	3.42	0.89	3.38	23.المبالغة في تقييم الأصول غير الملموسة مثل الشهرة وحقوق الملكية الفكرية.
9	69.6	1.02	3.48	0.97	3.59	0.88	3.66	1.11	3.33	24.عدم قيام الشركات بالإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة أو المقدمة كضمانات في بياناتها المالية.
1	77.0	0.87	3.85	0.73	3.93	0.74	4.00	0.99	3.73	25.الانتقال من طريقة استهلاك إلى أخرى حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة عند احتساب الاستهلاك للأصول الثابتة.
6	71.2	0.89	3.56	0.79	3.59	0.97	3.66	0.89	3.49	26.رسمة بعض المصاريف كأصول ثابتة حتى لو لم تستكمل شروط قبولها كأصول ثابتة.
12	68.2	0.93	3.41	0.80	3.44	1.03	3.47	0.92	3.35	27.الإعتراف بالدعاوى القضائية المرفوعة لصالح الشركة كأصل محتمل قبل صدور الحكم والتأكد منه.
5	71.2	0.94	3.56	0.88	3.63	0.78	3.87	1.00	3.35	28.تأخير إصدار الشيكات والتسديد للدائنين من أجل التأثير على السيولة وعلى رصيد الذمم الدائنة.

الترتيب	درجة الأهمية	العينة الكلية		مسؤولي الائتمان والتسهيلات		الأكاديميين		مدققي الحسابات		الفقرة
		المعياري الإحصائي المتوسط	المعياري الإحصائي المتوسط	المعياري الإحصائي المتوسط	المعياري الإحصائي المتوسط	المعياري الإحصائي المتوسط	المعياري الإحصائي المتوسط	المعياري الإحصائي المتوسط	المعياري الإحصائي المتوسط	
10	69.4	1.00	3.47	0.89	3.52	0.82	3.76	1.11	3.27	29. تجنب إنشاء المخصصات اللازمة للحسابات كي لا تؤثر بالمقابل على زيادة الإلتزامات.
7	70.2	1.04	3.51	0.84	3.63	0.86	3.74	1.19	3.32	30. عدم الإفصاح في البيانات المالية عن المصاريف مستحقة الدفع كإلتزامات متداولة.
	70.80	0.64	3.54	0.61	3.64	0.62	3.69	0.64	3.41	الدرجة الكلية

تشير نتائج الجدول (2.5) إلى أن الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول والذي يدور حول (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان المركز المالي للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟) قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغت نسبتها (70.80%) وبانحراف معياري مقداره (0.64) مما يشير إلى تجانس الإجابات، وقد حصلت الفقرة (25) على أعلى الإجابات والتي تنص على (الإنقال من طريقة استهلاك إلى أخرى حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة عند احتساب الاستهلاك للأصول الثابتة) حيث بلغت نسبتها المئوية (77.0%) وبدرجة مرتفعة، تلتها الإجابة على الفقرة (22) والتي تنص على (تغيير طريقة تقييم مخزون البضاعة للمبالغة أو التقليل في تسعير المخزون حتى تحصل على القيمة التي ترغب فيها) حيث بلغت نسبتها (74.2%)، في حين جاءت الإجابة على الفقرة (18) أدنى الإجابات، والتي نصت على (عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة مثل المبالغ المقيدة مقابل ضمانات أو كفالات) حيث بلغت نسبتها المئوية (67.6%) وبدرجة متوسطة.

كما أشارت نتائج الجدول (2.5) إلى أن إجابات أفراد العينة من فئة (الأكاديميين) قد جاءت أولاً للدرجة الكلية وبنسبة مئوية مقدارها (73.8%) وبدرجة مرتفعة، تلتها إجابة عينة الدراسة من فئة (مسؤولي الائتمان والتسهيلات)، حيث بلغت نسبتها المئوية (72.8%) وبدرجة مرتفعة أيضاً، أما إجابة فئة (مدققي الحسابات القانونيين) فقد جاءت ثالثاً وأخيراً، حيث بلغت نسبتها (68.2%) وبدرجة مرتفعة أيضاً، مما يشير إلى أن الفئات الثلاثة ترى وبدرجة مرتفعة أن الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين تقوم بممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان المركز المالي بشكل ملحوظ.

2- السؤال الفرعي الثاني: ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟:

وللإجابة على السؤال الفرعي الثاني تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 3.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة على السؤال الفرعي الثاني والذي يدور حول (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟) مرتبة ترتيبياً تنازلياً

الترتيب	درجة الأهمية	العينة الكلية		مسؤولو الائتمان والتسهيلات		الأكاديميين		مدققى الحسابات		الفقرة
		المعيارى	المتوسط	المعيارى	المتوسط	المعيارى	المتوسط	المعيارى	المتوسط	
9	69.0	1.09	3.45	1.11	3.19	0.86	3.97	1.11	3.25	31. القيام بتعجيل تسجيل المبيعات في نهاية السنة المالية من أجل زيادة إيرادات الشركة.
7	70.0	0.99	3.50	1.10	3.30	0.88	3.63	0.99	3.51	32. في العقود طويلة الأجل، كعقود البناء، في نهاية السنة يتم أخذ نسبة إنجاز في العقود أقل من الفعلي لتخفيض الإيرادات.
11	68.2	0.91	3.41	0.79	3.41	0.98	3.45	0.92	3.38	33. البيع المفاجئ للأصول الثابتة وإثبات المكاسب كإيرادات من الأساليب التي تمارسها الشركات لتحسين الإيرادات.
3	73.8	0.95	3.69	1.01	3.44	0.82	3.92	0.99	3.65	34. القيام بتصنيف الإيرادات غير التشغيلية كإيرادات تشغيلية للتأثير على قيمة الأرباح التشغيلية.
4	73.0	0.95	3.65	0.89	3.44	0.79	3.89	1.04	3.59	35. التلاعب بتوقيت عمليات البيع في نهاية الفترة المالية هي إحدى الأساليب لتأخير المبيعات إلى الفترة المالية اللاحقة.
8	69.6	0.92	3.48	0.84	3.37	0.83	3.74	0.99	3.38	36. بيع الشركة بضاعة لشركة ذات علاقة إستراتيجية معها على أن تعود لشرائها منها من أجل إيجاد دوران عالي للمبيعات.

الترتيب	درجة الأهمية	العينة الكلية		مسؤولو الائتمان والتسهيلات		الأكاديميين		مدققي الحسابات		الفقرة
		المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	
11	68.2	0.98	3.41	0.79	3.41	0.90	3.68	1.06	3.24	37.زيادة الإيرادات بتأجيل تسجيل مرتجعات المبيعات للفترة اللاحقة وتصنيف مرتجعات المشتريات كإيرادات.
5	71.0	0.95	3.55	0.79	3.63	1.03	3.55	0.97	3.51	38.رسلة المصاريف من أجل توزيع المصاريف على الفترات المستقبلية.
10	68.6	1.01	3.43	0.92	3.33	0.93	3.82	1.04	3.24	39.تجنب الإعتراف بقيمة تدني الأصول عند انخفاض قيمتها أو تلفها كي لا تُحْمَل الفترة الحالية قيمة الإنخفاض أو التلف.
2	76.4	0.85	3.82	0.74	3.81	0.71	4.08	0.93	3.67	40.التلاعب بتصنيف المصاريف بين مصاريف تشغيلية وغير تشغيلية للتلاعب بنتيجة الربح التشغيلي.
1	76.8	0.83	3.84	0.81	3.74	0.82	3.92	0.85	3.83	41.عدم الثبات في طريقة تقييم المخزون (من طريقة FIFO إلى WA أو العكس) للحصول على قيم المخزون وتكلفة البضاعة الي ترغب بها الشركة.
5	71.0	0.97	3.55	0.72	3.70	0.89	3.74	1.08	3.37	42.تسريع إثبات عملية الشراء قبل اكتمالها في نهاية الفترة المالية من أجل رفع المشتريات وتخفيض الربح.
	71.20	0.59	3.56	0.57	3.48	0.54	3.78	0.59	3.47	الدرجة الكلية

تشير نتائج الجدول (3.5) إلى أن الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني والذي يدور حول (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟) قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغت نسبتها (71.20%) وبانحراف معياري مقداره (0.59) مما يشير إلى تجانس الإجابات، وقد حصلت الفقرة (41) على أعلى الإجابات والتي تنص على (عدم الثبات في طريقة تقييم المخزون (من طريقة FIFO إلى WA أو العكس) للحصول على قيم المخزون وتكلفة البضاعة الي ترغب بها الشركة) حيث بلغت نسبتها المئوية (76.8%) وبدرجة مرتفعة، تلتها الإجابة على الفقرة (40) والتي تنص على (التلاعب بتصنيف المصاريف بين

مصاريف تشغيلية وغير تشغيلية للتلاعب بنتيجة الربح التشغيلي) حيث بلغت نسبتها (76.4%)، في حين جاءت الإجابة على الفقرتين (33 و 37) أدنى الإجابات، واللذان نصتا على (البيع المفاجئ للأصول الثابتة وإثبات المكاسب كإيرادات من الأساليب التي تمارسها الشركات لتحسين الإيرادات) و(زيادة الإيرادات بتأجيل تسجيل مرتجعات المبيعات للفترة اللاحقة وتصنيف مرتجعات المشتريات كإيرادات) على الترتيب حيث بلغت نسبة كل منهما المئوية (68.2%) وبدرجة مرتفعة.

كما أشارت نتائج الجدول (3.5) إلى أن إجابات أفراد العينة من فئة (الأكاديميين) قد جاءت أولاً للدرجة الكلية وبنسبة مئوية مقدارها (75.6%) وبدرجة مرتفعة، تلتها إجابة عينة الدراسة من فئة (مسؤولي الائتمان والتسهيلات) حيث بلغت نسبتها المئوية (69.6%) وبدرجة مرتفعة أيضاً، أما إجابة فئة (مدقي الحسابات القانونيين) فقد جاءت ثالثاً وأخيراً، حيث بلغت نسبتها (69.4%) وبدرجة مرتفعة أيضاً.

3- السؤال الفرعي الثالث: ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟

ولإجابة على السؤال الفرعي الثالث تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 4.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة على السؤال الفرعي الثالث والذي يدور حول (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟) مرتبة ترتيباً تنازلياً

الترتيب	درجة الأهمية	العينة الكلية		مسؤولو الائتمان والتسهيلات		الأكاديميين		مدقي الحسابات		الفقرة
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
6	71.2	0.92	3.56	0.95	3.70	0.77	3.82	1.03	3.35	43.تعتمد الشركات الشراء بالتزامات مالية طويلة الأجل كي لا يتم التأثير على التدفق النقدي.

الترتيب	درجة الأهمية	العينة الكلية		مسؤولو الائتمان والتسهيلات		الأكاديميين		مدقي الحسابات		الفقرة
		المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار المتوسط	الانحراف المعياري	
12	67.8	0.92	3.39	0.80	3.52	0.82	3.63	0.98	3.19	44. استغلال الشركات المصاريف المتعلقة بالأصول الثابتة لتسجيلها كتدفق استثماري خارج حتى لو لم تستوف شروط اعتبارها كأصول.
7	69.6	0.96	3.48	0.88	3.63	1.03	3.47	0.95	3.43	45. تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة كتدفق تشغيلي وليس استثماري.
7	69.6	0.89	3.48	0.68	3.67	1.03	3.39	0.88	3.44	46. استعمال الشركات عقود جانبية مع وكلاء ومقاولين خدمات والقيام بتصنيف ما تدفعه لهم كتدفق استثماري وليس تشغيلي.
10	68.6	1.01	3.43	0.89	3.56	1.03	3.61	1.04	3.27	47. القيام بتسجيل إيراد البيع لجزء من الشركة كتدفق تشغيلي وليس استثماري.
4	74.8	0.93	3.74	0.85	3.96	0.69	4.00	1.03	3.49	48. تسديد القروض قصيرة الأجل عبر أخذ قروض طويلة الأجل لنقل العبء من التدفق التشغيلي إلى التدفق التمويلي.
10	68.6	0.99	3.43	0.85	3.56	0.95	3.61	1.07	3.27	49. عند حصول الشركة على إيراد من حدث لمرة واحدة مثل التسويات القضائية تقوم الشركة بتسجيله كتدفق تشغيلي داخل.
13	66.0	0.93	3.30	0.83	3.33	1.01	3.29	0.93	3.30	50. تصنيف المدفوعات النقدية لضريبة الدخل كتدفق استثماري أو تمويلي بدلاً من تسجيله كتدفق تشغيلي.
5	72.0	0.82	3.60	0.72	3.70	0.82	3.66	0.86	3.52	51. رسمة المصاريف لتحويل التدفق الخارج من التدفقات التشغيلية إلى التدفقات الإستثمارية.
3	75.4	0.83	3.77	0.88	3.81	0.67	3.92	0.88	3.67	52. تأخير إصدار الشيكات والتسديد للدائنين في نهاية الفترة المالية لرفع قيمة التدفق النقدي للشركة.
2	76.0	0.79	3.80	0.69	3.89	0.59	3.92	0.91	3.68	53. التلاعب بأسعار صرف العملات الأجنبية للتأثير على التدفقات النقدية للشركة.
9	68.8	0.98	3.44	0.85	3.56	0.87	3.68	1.06	3.24	54. البيع المفرط للمخزون أو تأجيل الشراء في نهاية الفترة المالية للعمل على رفع التدفق النقدي للشركة.

الترتيب	درجة الأهمية	العينة الكلية		مسؤولو الائتمان والتسهيلات		الأكاديميين		مدققي الحسابات		الفقرة
		المعياري	المتوسط	المعياري	المتوسط	المعياري	المتوسط	المعياري	المتوسط	
1	76.4	0.85	3.82	1.01	3.89	0.79	3.89	0.80	3.75	55. توزيع أرباح على المساهمين على شكل أسهم تجنباً للتوزيعات النقدية.
	71.00	0.61	3.55	0.58	3.68	0.60	3.69	0.59	3.42	الدرجة الكلية

تشير نتائج الجدول (4.5) إلى أن الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث والذي يدور حول (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟) قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغت نسبتها (71.00%) وبانحراف معياري مقداره (0.61) مما يشير إلى تجانس الإجابات، وقد حصلت الفقرة (55) على أعلى الإجابات والتي تنص على (توزيع أرباح على المساهمين على شكل أسهم تجنباً للتوزيعات النقدية) حيث بلغت نسبتها المئوية (76.8%) وبدرجة مرتفعة، تلتها الإجابة على الفقرة (53) والتي تنص على (التلاعب بأسعار صرف العملات الأجنبية للتأثير على التدفقات النقدية للشركة) حيث بلغت نسبتها (76.0%)، في حين جاءت الإجابة على الفقرة (55) أدنى الإجابات، والتي نصت على (تصنيف المدفوعات النقدية لضريبة الدخل كتدفق استثماري أو تمويلي بدلاً من تسجيله كتدفق تشغيلي) حيث بلغت نسبتها المئوية (66.0%) وبدرجة متوسطة.

كما أشارت نتائج الجدول (4.5) إلى أن إجابات أفراد العينة من فئة (الأكاديميين) قد جاءت أولاً للدرجة الكلية وبنسبة مئوية مقدارها (73.8%) وبدرجة مرتفعة، تلتها إجابة عينة الدراسة من فئة (مسؤولو الائتمان والتسهيلات) حيث بلغت نسبتها المئوية (73.6%) وبدرجة مرتفعة أيضاً، أما إجابة فئة (مدققي الحسابات القانونيين) فقد جاءت ثالثاً وأخيراً، حيث بلغت نسبتها (68.4%) وبدرجة مرتفعة أيضاً.

4- السؤال الفرعي الرابع: ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان التغيرات في حقوق الملكية للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟:

وللإجابة على السؤال الفرعي الرابع تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 5.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة على السؤال الفرعي الرابع والذي يدور حول (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان التغيرات في حقوق الملكية للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟) مرتبة ترتيباً تنازلياً

الترتيب	درجة الأهمية	العينة الكلية		مسؤولي الائتمان والتسهيلات		الأكاديميين		مدققي الحسابات		الفقرة
		المعيارية	المتوسط	المعيارية	المتوسط	المعيارية	المتوسط	المعيارية	المتوسط	
4	69.6	0.98	3.48	0.98	3.52	0.77	3.71	1.08	3.33	56. معالجة خسائر أسعار الصرف في المعاملات في حقوق الملكية بدلاً من معالجتها في بيان الدخل.
1	74.0	0.97	3.70	0.86	3.85	0.69	4.00	1.09	3.44	57. استغلال الأخطاء المحاسبية في فترات سابقة بشكل مبالغ فيه للتأثير على حقوق الملكية.
3	71.8	1.00	3.59	0.88	3.63	0.87	3.95	1.07	3.35	58. لرفع حقوق الملكية في فترات الأداء المالي السيء، تعمل الشركات على إعادة تقييم الأصول برفع قيمتها الدفترية.
2	72.4	0.92	3.62	0.78	3.70	0.86	3.84	0.98	3.44	59. في حال ظهور إيرادات في سنوات سابقة بحاجة إلى معالجة، يتم معالجتها كأرباح في السنة الحالية بدلاً من الأرباح المحتجزة.
	72.00	0.77	3.60	0.73	3.68	0.65	3.88	0.79	3.39	الدرجة الكلية

تشير نتائج الجدول (5.5) إلى أن الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع والذي يدور حول (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان التغيرات في حقوق الملكية للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟) قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغت نسبتها (72.00%) وانحراف معياري مقداره (0.77) مما يشير إلى تجانس الإجابات، وقد حصلت الفقرة (57) على أعلى الإجابات والتي تنص على (استغلال الأخطاء المحاسبية في فترات سابقة بشكل مبالغ فيه للتأثير على حقوق الملكية) حيث بلغت نسبتها المئوية (74.0%) وبدرجة مرتفعة، تلتها الإجابة على الفقرة (59) والتي تنص على (في حال ظهور إيرادات في سنوات سابقة بحاجة إلى معالجة، يتم معالجتها كأرباح في السنة الحالية بدلاً من الأرباح المحتجزة) حيث بلغت نسبتها (72.4%)، في حين جاءت

الإجابة على الفقرة (56) أدنى الإجابات، والتي نصت على (معالجة خسائر أسعار الصرف في المعاملات في حقوق الملكية بدلاً من معالجتها في بيان الدخل) حيث بلغت نسبتها المئوية (69.6%) وبدرجة مرتفعة.

كما أشارت نتائج الجدول (5.5) إلى أن إجابات أفراد العينة من فئة (الأكاديميين) قد جاءت أولاً للدرجة الكلية وبنسبة مئوية مقدارها (77.6%) وبدرجة مرتفعة، تلتها إجابة عينة الدراسة من فئة (مسؤولي الائتمان والتسهيلات) حيث بلغت نسبتها المئوية (73.6%) وبدرجة مرتفعة أيضاً، أما إجابة فئة (مدققي الحسابات القانونيين) فقد جاءت ثالثاً وأخيراً، حيث بلغت نسبتها (67.8%) وبدرجة متوسطة.

ملخص الإجابة على السؤال الثاني:

ولبيان مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات غير المساهمة العامة في البيانات المالية لها، فقد تم إجراء تلخيص لأبرز النتائج السابقة، والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول 6.5: يبين مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية في الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين

الترتيب	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
4	70.80	0.64	3.54	1. بيان المركز المالي
2	71.20	0.59	3.56	2. بيان الدخل
3	71.00	0.61	3.55	3. بيان التدفق النقدي
1	72.00	0.77	3.60	4. بيان التغيرات في حقوق الملكية
	71.20	0.55	3.56	الدرجة الكلية

تشير نتائج الجدول (6.5) إلى أن الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة نحو استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات غير المساهمة العامة العاملة في فلسطين قد جاءت بدرجة مرتفعة للدرجة الكلية وبنسبة (71.20%) وقد جاء بيان (التغيرات في حقوق الملكية) أولاً وبنسبة (72.00%)، تلاه بيان (الدخل) وبنسبة (71.20%)، وجاء ثالثاً بيان (التدفق النقدي) وبنسبة (71.00%)، أما بيان (المركز المالي) فقد جاء رابعاً وأخيراً وبنسبة (70.80%)، وقد جاءت جميع الأساليب بدرجة مرتفعة.

2.1.5 نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

1.2.1.5 نتيجة اختبار الفرضية الأولى H01 والتي تنص على أنه (لا يوجد دوافع لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية):

ولاختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار (T) للعينات المستقلة، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 7.5: نتيجة اختبار (T) المطبق على الفرضية الأولى

الدلالة الإحصائية	قيمة (T)	الفقرة
.000	40.40	1. من أجل العمل على تحسين سمعتها في السوق.
.000	840.1	2. لغاية التهرب الضريبي.
.000	36.84	3. من أجل تحسين المركز المالي للحصول على تمويل تجاري أو المحافظة عليه.
.000	40.89	4. حافظ كي تحافظ على التزامها بالقانون.
.000	446.5	5. يعتبر تمهيد الدخل دافعاً للشركات لاستخدام الأساليب اللازمة للوصول إليه.
.000	540.8	6. الكفاءة المنخفضة لمديري الشركات تدفعهم أحياناً للبحث عن أساليب أخرى للحصول على النجاح
.000	739.5	7. سعي الشركة للحصول على تصنيف مهني متقدم.
.000	645.3	8. من أجل تحقيق الشركة لتوقعاتها وأهدافها من الأرباح التي تم التخطيط لها.
.000	541.5	9. من أجل الحفاظ على اتفاقيات الديون كي لا تخترق الشركة هذه الإتفاقيات.
.000	42.69	10. في حالة إمكانية حصول الشركة على دعم حكومي أو منح فإن ذلك سيدفعها لممارسة أساليب ابداعية في حساباتها.
.000	741.2	11. عند تغير إدارة الشركة، فإن الإدارة الجديدة تجد حافراً لممارسة أساليب ابداعية كي تُحمّل الإدارة السابقة كافة السلبيات المتركمة.
.000	441.1	12. يوجد دوافع لدى إدارة الشركات التي تمتلك قدرات ومهارات عالية في الإدارة للقيام بممارسة المحاسبة الإبداعية.

الدلالة الإحصائية	قيمة (T)	الفقرة
.000	41.67	13. من أجل الحفاظ على أرباح الشركة ومحاولة العمل على عدم تذبذبها.
.000	48.09	14. ارتباط مكافآت وتعويضات المدراء والإداريين في الشركة بأرباحها يدفعهم لممارسة أساليب إبداعية لتحسين أرباح الشركة.
.000	947.1	15. ممارسة المحاسبة الإبداعية يساعد الشركات على التخفيف من الأعباء الضريبية عليها.
.000	538.5	16. يستعين المدراء الشباب بممارسة المحاسبة الإبداعية لإثبات ذاتهم والعمل على تحقيق النجاح في إدارة الشركات.
.000	39.31	17. وقوع الشركة في أزمة يدفعها للإستعانة بأساليب المحاسبة الإبداعية لمحاولة الخروج من أزمته.
.000	76.03	الدرجة الكلية

تشير نتائج الجدول (7.5) إلى وجود دوافع لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية، حيث بلغت قيمة (T) للدرجة الكلية (76.03) عند مستوى دلالة (0.00)، كما جاءت جميع قيم (T) للفقرات المتعلقة بالدوافع خلال الفترة (36.84 - 48.09) عند مستوى دلالة إحصائية (0.000) ولجميع الفقرات، وبذلك نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يوجد دوافع لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية).

2.2.1.5 الفرضية الثانية H02: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة:

ولاختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار (T) للعينات المستقلة، كما تم تقسيم الفرضية الثانية إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

1- الفرضية الفرعية الأولى H2-1: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان المركز المالي في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة:

جدول 8.5: نتيجة اختبار (T) المطبق على الفرضية الفرعية H2-1

الدالة الإحصائية	قيمة (T)	الفقرة
.000	36.95	18. عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة مثل المبالغ المقيدة مقابل ضمانات أو كفالات.
.000	42.16	19. التلاعب بأسعار صرف العملة الاجنبية عند تحويل المبالغ المتعلقة بأرصدة النقد وأشباه النقد.
.000	41.43	20. تجنب التصريح عن الديون المتعثرة لتخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
.000	39.74	21. تعمّد تحسين نسب السيولة وذلك بتصنيف الأصول طويلة الأجل كأصول متداولة.
.000	43.66	22. تغيير طريقة تقييم مخزون البضاعة للمبالغة أو التقليل في تسعير المخزون حتى تحصل على القيمة التي ترغب فيها.
.000	39.09	23. المبالغة في تقييم الأصول غير الملموسة مثل الشهرة وحقوق الملكية الفكرية.
.000	38.12	24. عدم قيام الشركات بالإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة أو المقدمة كضمانات في بياناتها المالية.
.000	49.42	25. الانتقال من طريقة استهلاك إلى أخرى حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة عند احتساب الاستهلاك للأصول الثابتة.
.000	44.45	26. رسملة بعض المصاريف كأصول ثابتة حتى لو لم تستكمل شروط قبولها كأصول ثابتة.
.000	41.01	27. الإقرار بالادعوى القضائية المرفوعة لصالح الشركة كأصل محتمل قبل صدور الحكم والتأكد منه.
.000	42.41	28. تأخير إصدار الشيكات والتسديد للدائنين من أجل التأثير على السيولة وعلى رصيد الذمم الدائنة.
.000	38.55	29. تجنب إنشاء المخصصات اللازمة للحسابات كي لا تؤثر بالمقابل على زيادة الإلتزامات.
.000	37.53	30. عدم الإفصاح في البيانات المالية عن المصاريف مستحقة الدفع كإلتزامات متداولة.
.000	62.12	الدرجة الكلية

تشير نتائج الجدول (5.8) إلى وجود ممارسات المحاسبة الإبداعية لبيان المركز المالي لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، حيث بلغت قيمة (T) للدرجة الكلية (62.12) عند مستوى دلالة (0.000)، كما جاءت جميع قيم (T) للفقرات المتعلقة بممارسات المحاسبة الإبداعية لبيان المركز المالي خلال الفترة (36.95 - 62.12) عند مستوى دلالة إحصائية (0.000) ولجميع الفقرات، وبذلك نقبل

الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان المركز المالي في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة).

2- الفرضية الفرعية الثانية H2-2: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة:

جدول 9.5: نتيجة اختبار (T) المطبق على الفرضية الفرعية H2-2

الدلالة الإحصائية	قيمة (T)	الفقرة
.000	35.46	31. القيام بتعجيل تسجيل المبيعات في نهاية السنة المالية من أجل زيادة إيرادات الشركة.
.000	39.50	32. في العقود طويلة الأجل، كعقود البناء، في نهاية السنة يتم أخذ نسبة إنجاز في العقود أقل من الفعلي لتخفيض الإيرادات.
.000	41.79	33. البيع المفاجئ للأصول الثابتة وإثبات المكاسب كإيرادات من الأساليب التي تمارسها الشركات لتحسين الإيرادات.
.000	43.15	34. القيام بتصنيف الإيرادات غير التشغيلية كإيرادات تشغيلية للتأثير على قيمة الأرباح التشغيلية.
.000	42.75	35. التلاعب بتوقيت عمليات البيع في نهاية الفترة المالية هي إحدى الأساليب لتأخير المبيعات إلى الفترة المالية اللاحقة.
.000	42.14	36. بيع الشركة بضاعة لشركة ذات علاقة إستراتيجية معها على أن تعود لشرائها منها من أجل إيجاد دوران عالي للمبيعات.
.000	38.92	37. زيادة الإيرادات بتأجيل تسجيل مرتجعات المبيعات للفترة اللاحقة وتصنيف مرتجعات المشتريات كإيرادات.
.000	41.81	38. رسمة المصاريف من أجل توزيع المصاريف على الفترات المستقبلية.
.000	37.89	39. تجنب الإعراف بقيمة تدني الأصول عند انخفاض قيمتها أو تلفها كي لا تُحمّل الفترة الحالية قيمة الإنخفاض أو التلف.
.000	50.43	40. التلاعب بتصنيف المصاريف بين مصاريف تشغيلية وغير تشغيلية للتلاعب بنتيجة الربح التشغيلي.
.000	51.59	41. عدم الثبات في طريقة تقييم المخزون (من طريقة FIFO إلى WA أو العكس) للحصول على قيم المخزون وتكلفة البضاعة التي ترغب بها الشركة.
.000	40.75	42. تسريع إثبات عملية الشراء قبل اكتمالها في نهاية الفترة المالية من أجل رفع المشتريات وتخفيض الربح.
.000	67.85	الدرجة الكلية

تشير نتائج الجدول (9.5) إلى وجود ممارسات للمحاسبة الإبداعية في بيان الدخل لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، حيث بلغت قيمة (T) للدرجة الكلية (67.85) عند مستوى دلالة (0.000)، كما جاءت جميع قيم (T) للفقرات المتعلقة بممارسات المحاسبة الإبداعية لبيان الدخل خلال الفترة (35.46 - 51.59) عند مستوى دلالة إحصائية (0.000) ولجميع الفقرات، وبذلك نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة).

3- الفرضية الفرعية الثالثة H2-3: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة:

جدول 10.5: نتيجة اختبار (T) المطبق على الفرضية الفرعية H2-3

الدلالة الإحصائية	قيمة (T)	الفقرة
.000	41.32	43.تعتمد الشركات الشراء بالتزامات مالية طويلة الأجل كي لا يتم التأثير على التدفق النقدي.
.000	41.28	44.استغلال الشركات المصاريف المتعلقة بالأصول الثابتة لتسجيلها كتدفق استثماري خارج حتى لو لم تستوف شروط اعتبارها كأصول.
.000	40.66	45.تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة كتدفق تشغيلي وليس استثماري.
.000	43.70	46.استعمال الشركات عقود جانبية مع وكلاء ومقاولين خدمات والقيام بتصنيف ما تدفعه لهم كتدفق استثماري وليس تشغيلي.
.000	37.65	47.القيام بتسجيل إيراد البيع لجزء من الشركة كتدفق تشغيلي وليس استثماري.
.000	44.78	48.تسديد القروض قصيرة الأجل عبر أخذ قروض طويلة الأجل لنقل العبء من التدفق التشغيلي إلى التدفق التمويلي.
.000	38.49	49.عند حصول الشركة على إيراد من حدث لمرة واحدة مثل التسويات القضائية تقوم الشركة بتسجيله كتدفق تشغيلي داخل.
.000	39.73	50.تصنيف المدفوعات النقدية لضريبة الدخل كتدفق استثماري أو تمويلي بدلاً من تسجيله كتدفق تشغيلي.
.000	49.21	51.رسمة المصاريف لتحويل التدفق الخارج من التدفقات التشغيلية إلى التدفقات الإستثمارية.

الدالة الإحصائية	قيمة (T)	الفقرة
.000	51.07	52. تأخير إصدار الشيكات والتسديد للدائنين في نهاية الفترة المالية لرفع قيمة التدفق النقدي للشركة.
.000	53.84	53. التلاعب بأسعار صرف العملات الأجنبية للتأثير على التدفقات النقدية للشركة.
.000	39.18	54. البيع المفرط للمخزون أو تأجيل الشراء في نهاية الفترة المالية للعمل على رفع التدفق النقدي للشركة.
.000	50.43	55. توزيع أرباح على المساهمين على شكل أسهم تجنباً للتوزيعات النقدية.
.000	65.07	الدرجة الكلية

تشير نتائج الجدول (10.5) إلى وجود ممارسات المحاسبة الإبداعية لبيان التدفق النقدي لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، حيث بلغت قيمة (T) للدرجة الكلية (65.07) عند مستوى دلالة (0.000)، كما جاءت جميع قيم (T) لل فقرات المتعلقة بممارسات المحاسبة الإبداعية لبيان التدفق النقدي خلال الفترة (37.65 - 53.84) عند مستوى دلالة إحصائية (0.000) ولجميع الفقرات، وبذلك نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة).

4- الفرضية الفرعية الرابعة H2-4: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التغيرات في حقوق الملكية في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة.

جدول 11.5: نتيجة اختبار (T) المطبق على الفرضية الفرعية H2-4

الدالة الإحصائية	قيمة (T)	الفقرة
.000	39.65	56. معالجة خسائر أسعار الصرف في المعاملات في حقوق الملكية بدلاً من معالجتها في بيان الدخل.
.000	42.59	57. استغلال الأخطاء المحاسبية في فترات سابقة بشكل مبالغ فيه للتأثير على حقوق الملكية.
.000	39.99	58. لرفع حقوق الملكية في فترات الأداء المالي السيء، تعمل الشركات على إعادة تقييم الأصول برفع قيمتها الدفترية.
.000	44.13	59. في حال ظهور إيرادات في سنوات سابقة بحاجة إلى معالجة، يتم معالجتها كأرباح في السنة الحالية بدلاً من الأرباح المحتجزة.

الدلالة الإحصائية	قيمة (T)	الفقرة
.000	39.65	56. معالجة خسائر أسعار الصرف في المعاملات في حقوق الملكية بدلاً من معالجتها في بيان الدخل.
.000	42.59	57. استغلال الأخطاء المحاسبية في فترات سابقة بشكل مبالغ فيه للتأثير على حقوق الملكية.
.000	39.99	58. لرفع حقوق الملكية في فترات الأداء المالي السيء، تعمل الشركات على إعادة تقييم الأصول برفع قيمتها الدفترية.
.000	44.13	59. في حال ظهور إيرادات في سنوات سابقة بحاجة إلى معالجة، يتم معالجتها كأرباح في السنة الحالية بدلاً من الأرباح المحتجزة.
.000	52.42	الدرجة الكلية

تشير نتائج الجدول (11.5) إلى وجود ممارسات المحاسبة الإبداعية لبيان التغيرات في حقوق الملكية لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، حيث بلغت قيمة (T) للدرجة الكلية (52.42) عند مستوى دلالة (0.000)، كما جاءت جميع قيم (T) للفقرات المتعلقة بممارسات المحاسبة الإبداعية لبيان التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة (39.65 - 44.13) عند مستوى دلالة إحصائية (0.000) ولجميع الفقرات، وبذلك نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التغيرات في حقوق الملكية في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة).

3.2.1.5 الفرضية الثالثة H03: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل):
ولاختبار الفرضية الثالثة، تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1- الفرضية الفرعية الأولى H3-1: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (عدد سنوات الخبرة):

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA ، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 12.5: نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H3-1

الدالة الإحصائية	قيمة F	مربع المتوسطات	درجة الحرية df	مجموع المربعات	
0.232	1.448	0.396	3	1.188	ما بين المجموعات
		0.273	124	33.909	داخل المجموعات
			127	35.096	المجموع

تشير نتيجة الجدول (12.5) إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (عدد سنوات الخبرة) عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.448) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.232)، وهي ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (عدد سنوات الخبرة)).

2- الفرضية الفرعية الثانية H3-2: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (المؤهل العلمي):

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA ، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 13.5: نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H3-2

الدالة الإحصائية	قيمة F	مربع المتوسطات	درجة الحرية df	مجموع المربعات	
0.105	2.092	0.563	3	1.690	ما بين المجموعات
		0.269	124	33.406	داخل المجموعات
			127	35.096	المجموع

تشير نتيجة الجدول (13.5) إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (المؤهل العلمي) عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.092) وهي أدنى من قيمتها

الجدولية عند مستوى دلالة (0.105)، وهي ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (المؤهل العلمي)).

3- الفرضية الفرعية الثالثة H3-3: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية):

وقد تم استخدام اختبار ANCOVA، والجداول التالية تبين تلك النتيجة.

جدول 14.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفرضية الفرعية H3-3

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الشهادات المهنية
0.57	3.50	65	شهادة مدقق حسابات قانوني فلسطيني
0.65	3.57	18	شهادة مدقق حسابات قانوني عربي
0.58	3.63	12	CPA
0.55	3.39	9	CMA
0.42	3.27	4	ACCA
0.38	3.28	8	أخرى

جدول 15.5: نتيجة اختبار ANCOVA المطبق على الفرضية H3-3

الدالة الإحصائية	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.128	1.694	0.453	6	2.720	النموذج المعدل
0.000	2.707	724.401	1	724.401	التقاطع
0.046	4.057	1.086	1	1.086	شهادة مدقق حسابات قانوني فلسطيني
0.968	0.002	0.000	1	0.000	شهادة مدقق حسابات قانوني عربي
0.583	0.303	0.081	1	0.081	CPA
0.215	1.556	0.416	1	0.416	CMA
0.127	2.357	0.631	1	0.631	ACCA
0.094	2.844	0.761	1	0.761	أخرى
		0.268	121	32.376	الخطأ
			128	1678.090	المجموع
			127	35.096	المجموع المعدل

a. R Squared = .078 (Adjusted R Squared = .032)

تشير نتيجة الجدول (15.5) إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية) عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.694) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.128)، وهي ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية)).

4- الفرضية الفرعية الرابعة H3-4: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر):

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA ، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 16.5: نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H3-4

الدالة الإحصائية	قيمة F	مربع المتوسطات	درجة الحرية df	مجموع المربعات	
0.335	1.142	0.315	3	0.944	ما بين المجموعات
		0.275	124	34.152	داخل المجموعات
			127	35.096	المجموع

تشير نتيجة الجدول (16.5) إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر) عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.142) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.105)، وهي ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر)).

5- الفرضية الفرعية الخامسة H3-5: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (مجال العمل):

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA ، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 17.5: نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H3-5

الدالة الإحصائية	قيمة F	مربع المتوسطات	درجة الحرية df	مجموع المربعات	
0.182	1.752	0.471	2	0.943	ما بين المجموعات
		0.273	125	34.154	داخل المجموعات
			127	35.096	المجموع

تشير نتيجة الجدول (17.5) إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر) عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.142) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.105)، وهي ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (مجال العمل)).

4.2.1.5 الفرضية الرابعة H04: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل).

ولاختبار الفرضية الرابعة، تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1- الفرضية الفرعية الأولى H4-1: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (عدد سنوات الخبرة):

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA ، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 18.5: نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H4-1

البيانات المالية	مجموع المربعات	درجة الحرية df	مربع المتوسطات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
بيان المركز المالي	ما بين المجموعات	3	0.201	0.490	0.690
	داخل المجموعات	124	0.409		
	المجموع	127			
بيان الدخل	ما بين المجموعات	3	0.139	0.400	0.753
	داخل المجموعات	124	0.348		
	المجموع	127			
التدفق النقدي	ما بين المجموعات	3	0.066	0.175	0.913
	داخل المجموعات	123	0.376		
	المجموع	126			
التغيرات في حقوق الملكية	ما بين المجموعات	3	0.122	0.204	0.893
	داخل المجموعات	124	0.597		
	المجموع	127			
جميع البيانات المالية	ما بين المجموعات	3	0.059	0.176	0.912
	داخل المجموعات	123	0.338		
	المجموع	126			

تشير نتيجة الجدول (18.5) إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (عدد سنوات الخبرة) عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.176) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.912)، وهي ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (لا يوجد يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية للدرجة الكلية ولجميع البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (عدد سنوات الخبرة)).

2- الفرضية الفرعية الثانية H4-2: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول

أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير

المساهمة العامة تعزى للمتغير (المؤهل العلمي):

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA ، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 19.5: نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H4-2

البيانات المالية	مجموع المربعات	درجة الحرية df	مربع المتوسطات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
بيان المركز المالي	2.059	3	0.686	1.727	0.165
	49.278	124	0.397		
	51.337	127			
بيان الدخل	4.304	3	1.435	4.527	0.005
	39.300	124	0.317		
	43.604	127			
التدفق النقدي	2.991	3	0.997	2.825	0.042
	43.400	123	0.353		
	46.391	126			
التغيرات في حقوق الملكية	3.628	3	1.209	2.119	0.101
	70.762	124	0.571		
	74.390	127			
جميع البيانات المالية	2.933	3	0.978	3.101	0.029
	38.783	123	0.315		
	41.716	126			

تشير نتيجة الجدول (19.5) إلى وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (المؤهل العلمي) للدرجة الكلية عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.101) وهي أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.029)، وهي دالة إحصائياً، وعند مراجعة البيانات المالية لكل من (المركز المالي، الدخل، التدفق النقدي، التغيرات في حقوق الملكية) نجد بأن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (1.727، 4.527، 2.825، 2.119) عند مستويات دلالة (0.165، 0.005، 0.042، 0.101)، وبذلك نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية للدرجة الكلية وللبيانات المالية (بيان الدخل، التدفق النقدي) للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (المؤهل العلمي)).

ولإيجاد تلك الفروق، تم استخدام اختبار (شيفيه Scheffe) للمتوسطات الحسابية، والجدول التالي يبين تلك النتائج.

جدول 20.5: نتيجة اختبار Scheffe لاختبار الفروق في المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على

الفرضية H4-2

دكتوراة فأعلى	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم فأقل	بيان الدخل
				دبلوم فأقل
			0.55	بكالوريوس
		0.35	0.89	ماجستير
	0.90-	0.26	0.80	دكتوراة فأعلى
				التدفق النقدي
				دبلوم فأقل
			0.64	بكالوريوس
		0.26	0.91	ماجستير
	0.59-	0.16	0.81	دكتوراة فأعلى

وجاءت تلك الفروقات فيما يتعلق ببيان الدخل ما بين حملة المؤهل العلمي (دبلوم فأقل) و (ماجستير) ولصالح (الماجستير)، وبين حملة المؤهل العلمي (دبلوم فأقل) و (دكتوراة فأعلى) ولصالح (دكتوراة فأعلى)، وبين حملة المؤهل العلمي (ماجستير) و (دكتوراة فأعلى) ولصالح (ماجستير).

أما الاجابات المتعلقة بالتدفق النقدي فعند مقارنة المتوسطات نجد أن هناك فروقات ما بين حملة المؤهل العلمي (ماجستير) و (دبلوم فأقل) ولصالح (ماجستير)، وبين حملة المؤهل العلمي (دبلوم فأقل) و (دكتوراة فأعلى) ولصالح (دكتوراة فأعلى).

3- الفرضية الفرعية الثالثة H4-3: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول

أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية):

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA ، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 21.5: نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H4-3

البيانات المالية	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	الدلالة الإحصائية
بيان المركز المالي	شهادة مدقق حسابات قانوني فلسطيني	65	3.42	0.65	2.26	0.230
	شهادة مدقق حسابات قانوني عربي	18	3.54	0.71	0.02	0.487
	CPA	12	3.71	0.56	0.94-	0.208
	CMA	9	3.19	0.66	1.74	0.641
	ACCA	4	3.19	0.42	1.12	0.310
	أخرى	8	3.35	0.63	0.90	0.854
	بيان الدخل	شهادة مدقق حسابات قانوني فلسطيني	65	3.51	0.61	0.98
شهادة مدقق حسابات قانوني عربي		18	3.69	0.62	0.98-	0.776
CPA		12	3.71	0.56	0.89-	0.492
CMA		9	3.34	0.73	1.18	0.490
ACCA		4	3.46	0.29	0.37	0.222
أخرى		8	3.21	0.62	1.79	0.730
التدفق النقدي		شهادة مدقق حسابات قانوني فلسطيني	65	3.47	0.62	1.62
	شهادة مدقق حسابات قانوني عربي	18	3.62	0.73	0.47-	0.250
	CPA	12	3.59	0.63	0.25-	0.704
	CMA	9	3.35	0.76	1.04	0.445
	ACCA	4	3.42	0.29	0.44	0.136
	أخرى	8	3.19	0.53	1.75	0.597
	التغيرات في حقوق الملكية	شهادة مدقق حسابات قانوني فلسطيني	65	3.44	0.80	2.34
شهادة مدقق حسابات قانوني عربي		18	3.59	0.93	0.01-	0.423
CPA		12	3.88	0.62	1.33-	0.118
CMA		9	3.31	0.99	1.18	0.076
ACCA		4	3.75	0.35	0.41-	0.097
أخرى		8	3.03	0.69	2.19	0.700
جميع البيانات المالية		شهادة مدقق حسابات قانوني فلسطيني	65	3.38	0.60	1.87
	شهادة مدقق حسابات قانوني عربي	18	3.53	0.66	0.43-	0.373
	CPA	12	3.60	0.55	0.82-	0.345
	CMA	9	3.22	0.68	1.39	0.349
	ACCA	4	3.31	0.27	0.56	0.192
	أخرى	8	3.15	0.55	1.63	0.680

تشير نتيجة الجدول (21.5) إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية) عند مستوى دلالة (0.05)، حيث جاءت قيم (T) المحسوبة أدنى من قيمها الجدولية عند مستويات دلالة تراوحت ما بين (0.076 - 0.854)، وهي ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية

الصفريّة (العدميّة) والتي تنص على أنه (لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية)).

4- الفرضية الفرعية الرابعة H4-4: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر):

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA ، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 22.5: نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H4-4

البيانات المالية	مجموع المربعات	درجة الحرية df	مربع المتوسطات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
بيان المركز المالي	0.401	3	0.134	0.326	0.807
	50.935	12	0.411		
	51.337	127			
بيان الدخل	0.192	3	0.064	0.183	0.908
	43.412	124	0.350		
	43.604	127			
التدفق النقدي	0.232	3	0.077	0.206	0.892
	46.159	123	0.375		
	46.391	126			
التغيرات في حقوق الملكية	0.292	3	0.097	0.163	0.921
	74.099	124	0.598		
	74.390	127			
جميع البيانات المالية	0.158	3	0.053	0.155	0.926
	41.559	123	0.338		
	41.716	126			

تشير نتيجة الجدول (22.5) إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر) عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.155) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.926) للدرجة الكلية، وهي ليست دالة إحصائياً، وعند مراجعة البيانات المالية لكل من

(المركز المالي، الدخل، التدفق النقدي، التغيرات في حقوق الملكية) نجد بأن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (0.326، 0.183، 0.206، 0.163) عند مستويات دلالة (0.807، 0.908، 0.892، 0.921) وهي جميعها ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر)).

5- الفرضية الفرعية الخامسة H4-5: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (مجال العمل):

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA ، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول 23.5: نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H4-5

البيانات المالية	مجموع المربعات	درجة الحرية df	مربع المتوسطات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
بيان المركز المالي	2.191	2	1.096	2.787	0.065
	49.145	125	0.393		
	51.337	127			
بيان الدخل	2.598	2	1.299	3.960	0.021
	41.006	125	0.328		
	43.604	127			
التدفق النقدي	2.144	2	1.072	3.005	0.053
	44.247	124	0.357		
	46.391	126			
التغيرات في حقوق الملكية	5.730	2	2.865	5.216	0.007
	68.660	125	0.549		
	74.390	127			
جميع البيانات المالية	2.231	2	1.116	3.504	0.033
	39.485	124	0.318		
	41.716	126			

تشير نتيجة الجدول (23.5) إلى وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (مجال

العمل) عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.504) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.033) للدرجة الكلية، وعند مقارنة اجابات العينة فيما يتعلق بأساليب المحاسبة الإبداعية نجد ان قيمة (F) المحسوبة لكل من (بيان المركز المالي، بيات الدخل، بيان التدفق النقدي، التغيرات في حقوق الملكية) قد بلغت (2.787، 3.960، 3.005، 5.216) عند مستويات دلالة (0.065، 0.021، 0.053، 0.007) على الترتيب، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للدرجة الكلية و (بيان الدخل، التغيرات في حقوق الملكية) للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (مجال العمل)).

5.2.1.5 الفرضية الخامسة H05: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل).

وقد تم استخدام اختبار معامل الانحدار الخطي Regression، والجداول التالية تبين تلك النتائج.

جداول 24.5: نتيجة اختبار معامل الانحدار الخطي Regression المطبق على الفرضية الخامسة
جداول 1-24.5: نتيجة اختبار معامل الانحدار الخطي Regression المطبق على الفرضية الخامسة بخصوص بيان المركز المالي.

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variable Removed	Method
1	avg_a ^a	.	Enter

- a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: avg_b1

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.793 ^a	.629	.626	.38865

- a. Predictors: (Constant), avg_a

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	32.304	1	32.304	213.863	.000 ^a
Residual	19.032	126	.151		
Total	51.337	127			

a. Predictors: (Constant), avg_a

b. Dependent Variable: avg_b1

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.104	.238		.436	.663
	avg_a	.959	.066	.793	14.624	.000 ^a

a. Dependent Variable: avg_b1

تشير نتائج جداول (1-24.5) إلى وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات إجابات أفراد العينة لدوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان المركز المالي للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (213.863) عند مستوى دلالة (0.000) وهي بذلك دالة إحصائياً. ولقياس قيمة هذا الأثر تم استخدام المعادلة التالية:

$$Y = \text{CONST.} + \beta X_1 + e$$

$$= 0.104 + 0.959X_1 + 0.207$$

مما يعني أنه كلما زاد الدافع لممارسة المحاسبة الإبداعية بدرجة واحدة زاد مقدار ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية لبيان المركز المالي بمقدار (0.959).

جداول 2-24.5: نتيجة اختبار معامل الانحدار الخطي Regression المطبق على الفرضية الخامسة بخصوص بيان الدخل.

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variable Removed	Method
1	avg_a ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: avg_b2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.727 ^a	.528	.525	.40405

a. Predictors: (Constant), avg_a

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	23.034	1	23.034	141.087	.000 ^a
Residual	20.570	126	.163		
Total	43.604	127			

a. Predictors: (Constant), avg_a

b. Dependent Variable: avg_b2

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.661	.247		2.678	.008
	avg_a	.810	.068	.727	11.878	.000 ^a

a. Dependent Variable: avg_b2

تشير نتائج الجداول السابقة (2-24.5) إلى وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات إجابات أفراد العينة لدوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (141.087) عند مستوى دلالة (0.000) وهي بذلك دالة إحصائياً. ولقياس قيمة هذا الأثر تم استخدام المعادلة التالية:

$$Y = \text{CONST.} + \beta X_1 + e \\ = 0.661 + 0.810X_2 + 0.273$$

مما يعني أنه كلما زاد الدافع لممارسة المحاسبة الإبداعية بدرجة واحدة زاد مقدار ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية لبيان الدخل بمقدار (0.810).

جداول 24.5-3: نتيجة اختبار معامل الانحدار الخطي Regression المطبق على الفرضية الخامسة بخصوص بيان التدفق النقدي.

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variable Removed	Method
1	avg_a ^a	.	Enter

- a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: avg_b3

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.676 ^a	.457	.453	.44874

- a. Predictors: (Constant), avg_a

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	21.220	1	21.220	105.381	.000 ^a
Residual	25.171	125	.201		
Total	46.391	126			

- a. Predictors: (Constant), avg_a
b. Dependent Variable: avg_b3

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.766	.274		2.791	.006
	avg_a	.779	.076	.676	10.266	.000

- a. Dependent Variable: avg_b3

تشير نتائج الجداول السابقة (3-24.5) إلى وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات إجابات أفراد العينة لدوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (105.381) عند مستوى دلالة (0.000) وهي بذلك دالة إحصائياً. ولقياس قيمة هذا الأثر تم استخدام المعادلة التالية:

$$Y = \text{CONST.} + \beta X_3 + e$$

$$= 0.766 + 0.779X_3 + 0.324$$

مما يعني أنه كلما زاد الدافع لممارسة المحاسبة الإبداعية بدرجة واحدة زاد مقدار ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية لبيان التدفق النقدي بمقدار (0.779).

جداول 4-24.5: نتيجة اختبار معامل الانحدار الخطي Regression المطبق على الفرضية الخامسة بخصوص بيان التغيرات في حقوق الملكية.

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variable Removed	Method
1	avg_a ^a	.	Enter

- a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: avg_b4

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.621 ^a	.386	.381	.60228

- a. Predictors: (Constant), avg_a

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	28.685	1	28.685	79.080	.000 ^a
	Residual	45.705	126	.363		
	Total	74.390	127			

- a. Predictors: (Constant), avg_a
b. Dependent Variable: avg_b4

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.357	.368		.969	.334
	avg_a	.904	.102	.621	8.893	.000

- a. Dependent Variable: avg_b4

تشير نتائج الجداول السابقة (4-24.5) إلى وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات إجابات أفراد العينة لدوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التغيرات في حقوق الملكية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (79.080) عند مستوى دلالة (0.000) وهي بذلك دالة إحصائياً.

ولقياس قيمة هذا الأثر تم استخدام المعادلة التالية:

$$Y = \text{CONST.} + \beta X_4 + e$$

$$= 0.357 + 0.904X_4 + 0.379$$

مما يعني أنه كلما زاد الدافع لممارسة المحاسبة الإبداعية بدرجة واحدة زاد مقدار ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية لبيان التغيرات في حقوق الملكية (0.904).

جداول 24.5-5: نتيجة اختبار معامل الانحدار الخطي Regression المطبق على الفرضية الخامسة بخصوص متوسطات الإجابات للدرجة الكلية.

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variable Removed	Method
1	avg_a ^a	.	Enter

- a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: avg_all_b

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.766 ^a	.586	.583	.37162

- a. Predictors: (Constant), avg_a

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	24.454	1	24.454	177.068	.000 ^a
	Residual	17.263	125	.138		
	Total	41.716	126			

- a. Predictors: (Constant), avg_a
b. Dependent Variable: avg_all_b

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.480	.227		2.113	.037
	avg_a	.836	.063	.766	13.307	.000

- a. Dependent Variable: avg_all_b

تشير نتائج الجداول السابقة (24.5-4) إلى وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات إجابات أفراد العينة لدوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية للدرجة الكلية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (177.068) عند مستوى دلالة (0.000) وهي بذلك دالة إحصائياً.

ولقياس قيمة هذا الأثر تم استخدام المعادلة التالية:

$$Y = \text{CONST.} + \beta X_1 + e \\ = 0.480 + 0.836X + 0.234$$

مما يعني أنه كلما زاد الدافع لممارسة المحاسبة الإبداعية بدرجة واحدة زاد مقدار ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية لبيان الدخل بمقدار (0.836).

أما لاختبار الفروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل). فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين Univariate Analysis of Variance والجدول التالية تبين تلك النتائج.

1- نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى H5-1: لا توجد فروقات بالرأي حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (عدد سنوات الخبرة).

جدول 25.5: نتيجة اختبار Univariate Analysis of Variance المطبق على الفرضية الفرعية الأولى H5-1 تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة.

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	24.842 ^a	4	6.210	44.899	.000
Intercept	.361	1	.361	2.609	.109
avg_a	24.663	1	24.663	178.308	.000
Experience	.388	3	.129	.935	.426
Error	16.875	122	.138		
Total	1573.224	127			
Corrected Total	41.716	126			

a. R Squared = .595 (Adjusted R Squared = .582)

تشير النتائج إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (عدد سنوات الخبرة)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.935) عند مستوى دلالة (0.426) وهي ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (لا توجد فروق بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (عدد سنوات الخبرة)).

2- نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية H5-2: لا توجد فروقات بالرأي حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (المؤهل العلمي).

جدول 26.5: نتيجة اختبار Univariate Analysis of Variance المطبق على الفرضية الفرعية الثانية H5-2 تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	24.883a	4	6.221	45.083	.000
Intercept	.742	1	.742	5.377	.022
avg_a	21.949	1	21.949	159.073	.000
Education	.429	3	.143	1.036	.379
Error	16.834	122	.138		
Total	1573.224	127			
Corrected Total	41.716	126			

a. R Squared = .596 (Adjusted R Squared = .583)

تشير النتائج إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.036) عند مستوى دلالة (0.379) وهي ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (لا توجد فروق بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)).

الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)).

3- نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة H5-3: لا توجد فروقات بالرأي حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية).

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة، تم استخدام اختبار الإنحدار الخطي Linear Regression ، وفيما يلي عرض لتلك النتيجة.

جداول 27.5: اختبار الإنحدار الخطي Linear Regression المطبق على الفرضية الفرعية الثالثة H5-3 تبعاً لمتغير الشهادات المهنية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.286 ^a	.082	.036	.56505

a. Predictors: (Constant), cert6, cert1, cert3, cert5, cert4, cert2

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	3.403	6	.567	1.776	.110 ^a
Residual	38.313	120	.319		
Total	41.716	126			

a. Predictors: (Constant), cert6, cert1, cert3, cert5, cert4, cert2

b. Dependent Variable: avg_all_b

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.599	.078		46.083	.000
	Cert1	-.217	.102	-.189	-2.129	.035
	Cert2	.096	.147	.059	.656	.513
	Cert3	.202	.174	.103	1.161	.248
	Cert4	-.316	.198	-.142	-1.596	.113
	Cert5	-.231	.290	-.070	-.797	.427
	Cert6	-.322	.208	-.137	-1.548	.124

a. Dependent Variable: avg_all_b

تشير نتائج الجداول السابقة إلى عدم وجود أثر لدوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.776) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.110)، وهي ليست دالة إحصائياً.

ولحساب معادلة تأثير الدوافع على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية تم استخدام المعادلة التالية:

$$Y = \text{const} + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + e$$

$$= 3.599 - 0.217X_1 + 0.096X_2 + 0.202X_3 - 0.316X_4 - 0.231X_5 - 0.322X_6 + 0.714$$

وبذلك نستنتج أنه كلما زادت قيمة (الشهادات المهنية: مدقق حسابات قانوني فلسطيني، مدقق حسابات قانوني عربي، CPA، CMA، ACCA، أخرى) بدرجة واحدة زاد استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لدى الشركات غير المساهمة العامة بدرجة (-0.217، 0.096، 0.202، -0.316، -0.231، -0.322) على الترتيب.

جدول 28.5: نتيجة اختبار Univariate Analysis of Variance المطبق على الفرضية الفرعية الثالثة H5-3 تبعاً لمتغير الشهادات المهنية.

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable: avg_all_b

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	25.510 ^a	15	1.701	11.648	.000
Intercept	.776	1	.776	5.314	.023
avg_a	20.068	1	20.068	137.449	.000
Cert1	.040	1	.040	.274	.602
Cert2	2.821	1	2.821	.000	.997
Cert3	.420	1	.420	2.876	.093
Cert4	.225	1	.225	1.542	.217
Cert5	.017	1	.017	.113	.737
Cert6	.052	1	.052	.355	.552
Error	16.206	111	.146		
Total	1573.224	127			
Corrected Total	41.716	126			

a. R Squared = .612 (Adjusted R Squared = .559)

تشير النتائج إلى عدم وجود فروق بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات

الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (الشهادات المهنية)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للشهادات المهنية (0.274، 0.000، 2.876، 1.542، 0.113، 0.355) عند مستويات دلالة (0.602، 0.997، 0.093، 0.217، 0.737، 0.552) على الترتيب، وجميعها ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (لا توجد فروق بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (الشهادات المهنية)).

4- نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الرابعة H5-4: لا توجد فروقات بالرأي حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (العمر).

جدول 29.5: نتيجة اختبار Univariate Analysis of Variance المطبق على الفرضية الفرعية الرابعة H5-4 تبعاً لمتغير العمر.

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	24.724 ^a	4	6.181	44.378	.000
Intercept	.436	1	.436	3.130	.079
avg_a	24.567	1	24.567	176.383	.000
Age	.271	3	.090	.648	.586
Error	16.992	122	.139		
Total	1573.224	127			
Corrected Total	41.716	126			

a. R Squared = .593 (Adjusted R Squared = .579)

تشير النتائج إلى عدم وجود فروق بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (العمر)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.648) عند مستوى دلالة (0.586) وهي ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (لا توجد فروق بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على

الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (العمر)).

5- نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الخامسة H5-5: لا توجد فروقات بالرأي حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (مجال العمل).

جدول 30.5: نتيجة اختبار Univariate Analysis of Variance المطبق على الفرضية الفرعية الخامسة H5-5 تبعاً لمتغير مجال العمل.

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	24.931 ^a	3	8.310	60.893	.000
Intercept	.799	1	.799	5.857	.017
avg_a	22.699	1	22.699	166.330	.000
Work_Feild	.477	2	.238	1.747	.179
Error	16.786	123	.136		
Total	1573.224	127			
Corrected Total	41.716	126			

a. R Squared = .598 (Adjusted R Squared = .588)

تشير النتائج إلى عدم وجود فروق بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (مجال العمل)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.747) عند مستوى دلالة (0.179) وهي ليست دالة إحصائياً، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) والتي تنص على أنه (لا توجد فروق بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (مجال العمل)).

مناقشة النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً توضيحياً لأبرز النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية، كما سيتم مناقشة تلك النتائج وربطها بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة والأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة في الجزء الأول، أما الجزء الثاني فسوف يتم تقديم عدد من التوصيات والمقترحات والموجهة إلى كل من مدققي الحسابات القانونيين العاملين في فلسطين، بالإضافة إلى توصيات موجهة إلى مسؤولي الائتمان والتسهيلات في البنوك العاملة في فلسطين، فضلاً عن مجموعة من التوصيات الموجهة لملاك ومدراء الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين بشكل عام، والضفة الغربية على وجه الخصوص. وفيما يلي بيان ذلك.

2.5 مناقشة النتائج

1.2.5 مناقشة نتيجة السؤال الرئيس والذي يدور حول (هل يتم استخدام المحاسبة الإبداعية في حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟).

وللإجابة على السؤال الرئيس للدراسة، تم تقسيمه إلى الأسئلة الآتية:

1.1.2.5 مناقشة نتيجة الإجابة على السؤال الأول: ما مدى وجود دوافع لدى الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الإبداعية؟

بناء على نتائج التحليل الميداني التي تم التوصل إليها، أشارت الدراسة إلى أن الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالسؤال الأول قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغت نسبتها (71.60%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن عينة الدراسة ترى بأن ممارسة المحاسبة الإبداعية تساعد الشركات على التخفيف من الأعباء الضريبية عليها وبنسبة مئوية مقدارها (77.6) وبدرجة مرتفعة، كما أن من أبرز الدوافع التي تلجأ إليها الشركات غير المساهمة العامة لغايات التهرب الضريبي وبنسبة (77.4%) وبدرجة مرتفعة أيضاً، كما بينت النتائج ارتباط مكافآت وتعويضات المدراء والإداريين في الشركة بأرباحها مما يدفعهم لممارسة أساليب إبداعية لتحسين أرباح الشركة وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (76.2%)، كما أيدت عينة الدراسة أنه في حالة إمكانية حصول الشركة على دعم حكومي أو منح فإن ذلك سيدفعها لممارسة

أساليب ابداعية في حساباتها وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (72.4%)، كما ترى عينة الدراسة أنه عند تغير إدارة الشركة فإن الإدارة الجديدة تجد حافزاً لممارسة أساليب إبداعية كي تُحمّل الإدارة السابقة كافة السلبات المتراكمة وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (72.4%)، كما توجد دوافع لدى إدارة الشركات التي تمتلك قدرات ومهارات عالية في الإدارة للقيام بممارسة المحاسبة الإبداعية وبدرجة مرتفعة بلغت (72.4%)، وترى عينة الدراسة بأن عامل تمهيد الدخل يعتبر دافعاً للشركات لاستخدام الأساليب اللازمة للوصول إليه وبدرجة مرتفعة بلغت (72.0%).

كما بينت النتائج أن إجابات فئة (الأكاديميين) قد جاءت أعلى الإجابات، تلتها إجابات فئة (مسؤولي الائتمان والتسهيلات البنكية) ثم فئة (مدقي الحسابات)، وقد جاءت جميعها بدرجة مرتفعة، حيث بلغت نسبتها (73.6%، 72.8%، 69.8%) على الترتيب.

وقد تشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (داخل، 2016؛ أبو تمام، 2013؛ الصوري، 2013؛ الآغا، 2011) والتي أشارت إلى أن (التخفيف من الأعباء الضريبية، والتهرب الضريبي، وارتباط مكافآت وتعويضات المدراء والإداريين في الشركة بأرباحها) يعتبر من الدوافع الهامة والبارزة للشركات لممارسة المحاسبة الإبداعية. كما تشابهت هذه النتيجة مع دراسة (الصوري، 2013؛ الآغا، 2011) في موضوع (عامل تمهيد الدخل، وامتلاك إدارة الشركات قدرات ومهارات عالية في الإدارة) كدوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية. كما تشابهت نتيجة الدراسة مع (Firescu and Popescue, 2014) في موضوع (إمكانية حصول الشركة على دعم حكومي أو منح) ومع (Rahman, et. al, 2013) في موضوع (تغير إدارة الشركة) على أنها دوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية.

نستنتج مما سبق بأن هناك دوافع وبدرجة مرتفعة لدى الشركات غير المساهمة العامة العاملة في فلسطين نحو ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية بشكل عام، وتعود تلك الأسباب بشكل رئيس إلى الرغبة في التخفيف من الأعباء الضريبية وإلى تحسين صورة الشركة بشكل عام، وخاصة مع الوضع الإقتصادي الخاص للمناطق الفلسطينية في ارتباطها الإقتصادي بغيرها وتقييدها بعدد من الإتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس الإقتصادية والتي تلزم الشركات بالإنترام بقوانين وإجراءات ناجمة عن هذه الإتفاقيات والتي في كثير منها تتعارض مع المنطق الإقتصادي ومع مصالح هذه الشركات مما يضعها في ظروف صعبة تضطر معها الشركات إلى اللجوء إلى البحث عن تمويل أو مستثمرين أو حتى لإقناع موردين، ونتيجة للظروف المذكورة، فإن هذه الظروف تزيد من تحفيزها لممارسة المحاسبة الإبداعية.

2.1.2.5 مناقشة نتيجة الإجابة على السؤال الثاني: ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟

بينت نتائج التحليل الميداني أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة نحو استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات غير المساهمة العامة العاملة في فلسطين قد جاءت بدرجة مرتفعة للدرجة الكلية وبنسبة (71.20%) وقد جاءت البيانات المالية على الترتيب الآتي:

1- بيان (المركز المالي): جاء الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة على بيان المركز المالي بدرجة مرتفعة وبنسبة (70.80%)، وقد أشارت العينة إلى أن الانتقال من طريقة استهلاك إلى أخرى حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة عند احتساب الاستهلاك للأصول الثابتة قد جاء بدرجة مرتفعة وبنسبة (77.0%)، كما أن من أبرز الأساليب المستخدمة لدى الشركات غير المساهمة العامة تعود إلى تغيير طريقة تقييم مخزون البضاعة للمبالغة أو التقليل في تسعير المخزون حتى تحصل على القيمة التي ترغب فيها وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (74.2%)، وترى عينة الدراسة بأن هناك لجوء إلى تجنب التصريح عن الديون المتعثرة بهدف تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (71.4%)، كما أن بند التلاعب بأسعار صرف العملة الأجنبية عند تحويل المبالغ المتعلقة بأرصدة النقد وأشباه النقد قد جاء بدرجة مرتفعة وبنسبة (71.4%)، كما أن هناك تأخير في إصدار الشيكات والتسديد للدائنين من أجل التأثير على السيولة وعلى رصيد الذمم الدائنة وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (71.2%)، وأن هناك توجه إلى رسملة بعض المصاريف كأصول ثابتة لدى الشركات غير المساهمة العامة حتى لو لم تستكمل شروط قبولها كأصول ثابتة وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (71.2%)، وأن هناك عدم إفصاح في البيانات المالية عن المصاريف مستحقة الدفع كالتزامات متداولة لدى تلك الشركات وبدرجة مرتفعة أيضاً حيث بلغت نسبتها (70.2%)، كما أن هناك تعمد في تحسين نسب السيولة وذلك بتصنيف الأصول طويلة الأجل كأصول متداولة وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (69.8%).

2- بيان (الدخل): جاء الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة على بيان الدخل بدرجة مرتفعة وبنسبة (71.20%)، حيث ترى عينة الدراسة بأن عدم الثبات في طريقة تقييم المخزون (من طريقة FIFO إلى WA أو العكس) للحصول على قيم المخزون وتكلفة البضاعة الي ترغب بها الشركة

كان من أبرز الأساليب المستخدمة في بيان الدخل لدى الشركات غير المساهمة العامة وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (76.8%)، كما أيدت عينة الدراسة بأن هناك تلاعب في تصنيف المصاريف ويتم ذلك ما بين المصاريف التشغيلية وغير التشغيلية في عملية التلاعب بنتيجة الربح التشغيلي وبدرجة مرتفعة بلغت (76.4%)، كما أن الشركات غير المساهمة العامة تقوم بتصنيف الإيرادات غير التشغيلية كإيرادات تشغيلية للتأثير على قيمة الأرباح التشغيلية وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (73.0%)، وأن هناك تسريع في إثبات عملية الشراء قبل اكتمالها في نهاية الفترة المالية من أجل رفع المشتريات وتخفيض الربح وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (71.0%)، أما فيما يتعلق بالعقود طويلة الأجل (كعقود البناء) فيتم أخذ نسبة إنجاز في العقود أقل من الفعلي لتخفيض الإيرادات في نهاية السنة المالية وبدرجة مرتفعة وبنسبة (70.0%)، وأن هناك عمليات بيع بضاعة لشركة ذات علاقة إستراتيجية معها على أن تعود لشرائها منها من أجل إيجاد دوران عالي للمبيعات وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (69.6%).

3- بيان (التدفق النقدي): جاء الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة على بيان التدفق النقدي بدرجة مرتفعة وبنسبة (71.00%)، حيث أن هناك توجه إلى توزيع أرباح على المساهمين على شكل أسهم تجنباً للتوزيعات النقدية وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (76.4%)، كما أن هناك تلاعب بأسعار صرف العملات الأجنبية للتأثير على التدفقات النقدية للشركة وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (76.0%)، كما تقوم الشركات بتأخير إصدار الشيكات والتسديد للدائنين في نهاية الفترة المالية لرفع قيمة التدفق النقدي للشركة وبدرجة تأييد مرتفعة بلغت نسبتها (75.4%)، وتقوم الشركات غير المساهمة العامة بتسديد القروض قصيرة الأجل من خلال آلية أخذ قروض طويلة الأجل لنقل العبء من التدفق التشغيلي إلى التدفق التمويلي وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (74.8%)، كما أن هناك توجه مرتفع لرسملة المصاريف بهدف تحويل التدفق الخارج من التدفقات التشغيلية إلى التدفقات الإستثمارية حيث بلغت نسبتها (72.0%)، وأشارت عينة الدراسة إلى أن هناك تعمد لدى الشركات غير المساهمة العامة بإجراء عمليات الشراء من خلال التزامات مالية طويلة الأجل كي لا يتم التأثير على التدفق النقدي وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (71.2%)، وتقوم الشركات باستعمال عقود جانبية مع وكلاء ومقاولين وخدمات والقيام بتصنيف ما تدفعه لهم كتدفق استثماري وليس تشغيلي وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (69.6%)، كما تقوم بتسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة كتدفق تشغيلي وليس استثماري وبدرجة مرتفعة أيضاً بلغت نسبتها (69.6%).

4- بيان (التغيرات في حقوق الملكية): جاء الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة على بيان التغيرات في حقوق الملكية بدرجة مرتفعة، حيث بلغت نسبتها (72.00%)، حيث ترى عينة الدراسة بأن هناك استغلال للأخطاء المحاسبية في فترات سابقة بشكل مبالغ فيه للتأثير على حقوق الملكية وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (74.0%)، كما أنه وفي حال ظهور إيرادات في سنوات سابقة بحاجة إلى معالجة، يتم معالجتها كأرباح في السنة الحالية بدلاً من الأرباح المحتجزة وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (72.4%)، وأنه بهدف رفع حقوق الملكية في فترات الأداء المالي السيء، تعمل الشركات على إعادة تقييم الأصول برفع قيمتها الدفترية وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (71.8%)، وأن الشركات غير المساهمة العامة تقوم بمعالجة خسائر أسعار الصرف في المعاملات في حقوق الملكية بدلاً من معالجتها في بيان الدخل وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (69.6%).

وفيما يتعلق ببيان المركز المالي فإننا نجد أن النتائج قد تشابهت مع ما توصلت إليه دراسة (جبار، 2015؛ الآغا، 2011؛ مطر والحلي، 2009؛ الزيايدي، 2015؛ أبو تمام، 2013؛ الصوري، 2013) وكذلك (Cosmin, 2010) فيما يتعلق بأسلوب ممارسة المحاسبة الإبداعية (الانتقال من طريقة استهلاك إلى أخرى حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة عند احتساب الاستهلاك للأصول الثابتة)، كما تشابهت مع دراسة (الآغا، 2011؛ مطر والحلي، 2009؛ الزيايدي، 2015؛ الصوري، 2013) في أسلوب (تغيير طريقة تقييم مخزون البضاعة للمبالغة أو التقليل في تسعير المخزون حتى تحصل على القيمة التي ترغب فيها)، أما في موضوع (تجنب التصريح عن الديون المتعثرة بهدف تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) فقد تشابهت مع دراسة (جبار، 2013) وفي موضوع (رسملة بعض المصاريف كأصول ثابتة لدى الشركات غير المساهمة العامة حتى لو لم تستكمل شروط قبولها كأصول ثابتة) فقد تشابهت مع (Mulford and Comiskey, 2002) وفي موضوع (تأخير إصدار الشيكات والتسديد للدائنين من أجل التأثير على السيولة وعلى رصيد الذمم الدائنة) فقد تشابهت النتائج مع دراسة (مجيد، 2013).

ويتضح من الإجابات أن الشركات تسعى بشكل ملحوظ للتأثير على بيان المركز المالي بما يتلاءم مع حاجاتها ورغباتها وخاصة أن واقع المركز المالي مهم جداً عند أخذ النسب عند العمل للحصول على قروض أو تمويل وخاصة من المؤسسات المالية، فترص الشركات أن تكون النسب بأفضل صورة حتى لا تتعطل عملية الحصول على التمويل.

وأما فيما يتعلق ببيان الدخل فيمكننا أن نرى أن النتائج قد تشابهت مع ما توصلت إليه دراسة (الزيادي، 2015؛ الصوري، 2013) فيما يتعلق في مواضيع (عدم الثبات في طريقة تقييم المخزون -من طريقة FIFO إلى WA أو العكس- للحصول على قيم المخزون وتكلفة البضاعة التي ترغب بها، والتلاعب في تصنيف المصاريف ما بين المصاريف التشغيلية وغير التشغيلية في عملية التلاعب بنتيجة الربح التشغيلية)، كما تشابهت مع دراسة (Schilit and Perler, 2010؛ الزيادي، 2015؛ الصوري، 2013؛ الحلبي، 2009) في موضوع (تصنيف الإيرادات غير التشغيلية كإيرادات تشغيلية للتأثير على قيمة الأرباح التشغيلية)، أما في موضوع (التسريع في إثبات عملية الشراء قبل اكتمالها في نهاية الفترة المالية من أجل رفع المشتريات وتخفيض الربح) فقد تشابهت النتيجة مع دراسات (جبار، 2015؛ الزيادي، 2015؛ مجيد، 2013) كما أنها تعارضت مع دراسة (الطنيجي، 2011) والذي أشار إلى (أن الشركات تعمل على تأجيل تسجيل المشتريات في نهاية السنة من أجل زيادة الربح)، ويعود السبب في التعارض إلى اختلاف الغاية لدى الشركات عند ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث أنها في الحالة الأولى ترغب الشركة في تخفيض الربح بينما في الحالة الثانية ترغب الشركة في زيادة الربح. وأما في موضوع (أخذ نسبة إنجاز في العقود أقل من الفعلي لتخفيض الإيرادات في نهاية السنة المالية) فقد تشابهت النتيجة مع دراسة (أبو تمام، 2013).

ومن هذه الإجابات نرى أهمية قيمة مخزون البضاعة للشركات والذي جاءت الإجابة عنه أعلى الإجابات في بيان الدخل والتي تشابهت مع الإجابة على سؤال عنه في بيان المركز المالي حيث كانت الإجابة عنه ثاني أعلى إجابة، حيث يتضح أن الشركة ترغب في التأثير على بيان الدخل بتغيير طريقة تقييم المخزون وذلك للتأثير على الربح سواء برفع قيمة المخزون لزيادة الربح لتحسين صورة الشركة أمام الممولين والمستثمرين أو لتخفيض الربح بتخفيض المخزون لتقليل الضرائب التي ستدفعها الشركة، وهذا يتوافق مع دراسة (Voinea and Hromei, 2014) في زيادة الربح ومع دراسة (داخل، 2016) في تخفيض الربح. كما يتبين من الإجابات أن الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تهتم بدرجة عالية بالربح التشغيلي حيث أن التكاليف التشغيلية عادة تتأثر بسرعة بالتغيرات التي تحصل في واقع العمل وخاصة بسبب صعوبة الأوضاع العامة في فلسطين، فتسعى الشركات لتحسين صورة أرباحها التشغيلية بالإستعانة بممارسات المحاسبة الإبداعية.

وفيما يتعلق ببيان التدفق النقدي فقد تشابهت النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (أبو تمام، 2013؛ الصوري، 2013) فيما يتعلق بموضوع (التلاعب بأسعار صرف العملات الأجنبية للتأثير على التدفقات

النقدية، وتأخير إصدار الشيكات والتسديد للدائنين في نهاية الفترة المالية لرفع قيمة التدفق النقدي للشركة) كما تشابهت أيضاً مع (الزيادي، 2015) في موضوع (تأخير إصدار الشيكات والتسديد للدائنين في نهاية الفترة المالية لرفع قيمة التدفق النقدي للشركة)، كما أن النتيجة في موضوع (تسديد القروض قصيرة الأجل من خلال آلية أخذ قروض طويلة الأجل لنقل العبء من التدفق التشغيلي إلى التدفق التمويلي) قد تشابهت مع دراسة (جعارة وآخرون، 2015) وفي موضوع (رسمة المصاريف بهدف تحويل التدفق الخارج من التدفقات التشغيلية إلى التدفقات الإستثمارية) تشابهت مع دراسة (Matis, et. al, 2009؛ الصوري، 2013).

ويبدو مرة أخرى أن سوء الأوضاع الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية ومنها انخفاض السيولة النقدية تؤثر على الممارسات المحاسبية، حيث تسعى الشركات لتحسين صورتها المالية بتحسين التدفقات النقدية لديها حتى ولو اضطرت لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية مثل العمل على عدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين أو تأخير إصدار شيكات، أو حتى أخذ قروض طويلة الأجل لتغطية قروض قصيرة الأجل، كل ذلك كي تعالج جانب التدفقات النقدية وانخفاض السيولة. ويؤكد انخفاض السيولة النقدية في الإقتصاد الفلسطيني وحاجة الشركات لها ما ذكره موقع (مدار نيوز الإلكتروني) في 2018/02/07 نقلاً عن سلطة النقد الفلسطينية أن قيمة الشيكات الراجعة في فلسطين في عام 2017 تجاوزت المليار دولار حيث بلغت 1.154 مليار دولار، وأنها سنوياً في تزايد حيث كانت في عام 2016 تساوي 831 مليون دولار وفي عام 2015 بلغت 670 مليون دولار. (موقع مدار نيوز الإلكتروني، 2018/02/27).

وفي جانب بيان التغيرات في حقوق الملكية فقد تشابهت الإجابات مع (الآغا، 2011، مطر والحلبي، 2009) في موضوع (استغلال الأخطاء المحاسبية في فترات سابقة بشكل مبالغ فيه للتأثير على حقوق الملكية)، كما تشابهت مع (الزيادي، 2015؛ الصوري، 2013؛ الآغا، 2011) في موضوع (معالجة خسائر أسعار الصرف في المعاملات في حقوق الملكية بدلاً من معالجتها في بيان الدخل)، أما موضوع (قيام الشركة بإعادة تقييم الأصول بهدف رفع حقوق الملكية في فترات الأداء المالي السيء) فقد تشابهت مع دراسة (Firescue and Popescue, 2014؛ الآغا، 2011).

ويمكننا استنتاج أن الشركات غير المساهمة العامة العاملة في فلسطين تقوم بممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية وبدرجة مرتفعة بهدف إظهار البيانات المالية لهذه الشركات بأفضل صورة ممكنة بتحسين الدخل من أجل الحصول على تمويل أو لتشجيع مستثمرين أو لإقناع موردين، وقد تمارس المحاسبة الإبداعية

بالإتجاه الآخر وهو تخفيض الدخل بهدف تخفيف الأعباء الضريبية عنها، وهذه الغايات من ممارسة المحاسبة الإبداعية تتشابه بها الشركات المساهمة غير العامة العاملة في فلسطين مع معظم الدراسات والأبحاث في هذا المجال.

وقد يكون أيضاً للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة سبب لممارسة المحاسبة الإبداعية لخصوصية الواقع القانوني في فلسطين وهو حاجة الشركة لإخراجها من الأزمات بناءً على واقع قانوني معين مثل حاجتها الملحة لمنع ارتفاع الخسائر المتراكمة لديها حتى لا تصل إلى قيمة أعلى من قيمة رأس مال الشركة والذي يستدعي حسب قانون الشركات الأردني رقم (12) لعام (1964) المطبق في الأراضي الفلسطينية إلزام الشركة على التصفية الإجبارية إذا تجاوز مبلغ الخسارة المتراكمة في الشركة قيمة رأس مال الشركة.

كما أن الواقع العام في الأراضي الفلسطينية من إحتلال وما يفرضه من قيود سواء على الأرض من صعوبة التنقل وتقييد حرية الحركة وتبريراته الأمنية لكثير من موانع العمل وغيرها، أو ما تفرضه قيود الإتفاقيات معه، وصولاً إلى تحكمه في المعابر والحدود وعدم إمكانية دخول أو خروج أي تجارة إلا من خلاله، كل هذا يوجد صعوبة في العمل في الأراضي الفلسطينية مما يدفع الشركات وقد يضطرها للبحث عن جميع الوسائل من أجل الوصول إلى أهدافها أو حتى لإنقاذ أنفسها من ظروف معينة.

2.2.5 مناقشة اختبار فرضيات الدراسة

1.2.2.5 مناقشة نتيجة اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد دوافع لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية.

توصلت الدراسة إلى وجود دوافع لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية، ويعزى ذلك إلى أن الشركات وإداراتها تتجه نحو المحاسبة الإبداعية كلما حصل عندها أسباب أو حالات تدفعها للقيام بممارسة المحاسبة الإبداعية، مثل حصول تعثر في النواحي المالية حيث أن وقوعها تحت ضغط التعثر يخلق لديها حافزاً قوياً لممارسة المحاسبة الإبداعية. وليست مخاطر التعثر أو الفشل فقط من تدفع الشركات لممارسة المحاسبة الإبداعية، بل إن النجاح والتقدم كذلك

يوجد لديها هذا الدافع أيضاً، فالشركات التي لديها آفاق نمو عالية يكون لديها دوافع أكبر للقيام بممارسة المحاسبة الإبداعية وإدارة أرباحها من أجل تجنب التراجع أو حالات السوق غير المرغوبة.

ويتفق مع ما تم التوصل إليه في الدراسة الميدانية مع ما تم التوصل إليه بالدراسة النظرية. حيث تختلف الدوافع للشركات للقيام بممارسة المحاسبة الإبداعية حسب كل حالة من حالات هذه الشركات، فقد تكون هذه الدوافع من أجل تحسين صورة الشركة بشكل عام مثل أن يكون الدافع لديها لممارسة المحاسبة الإبداعية من أجل التأثير بشكل إيجابي على سمعة الشركة في السوق أو محاولة الحصول على تصنيف مهني متقدم، أو حتى لتمهيد الدخل من أجل أن تظهر البيانات المالية للشركة بشكل جيد على مدى السنوات المختلفة.

وقد تكون هذه الدوافع باتجاه التمويل مثل سعي الشركة للحصول على تمويل أو المحافظة عليه أو الحصول على دعم أو منحة من الحكومة، أو ربما محاولة الشركة عدم انتهاك عقود الدين وتخفيض احتمالية حصول ذلك.

وقد تندفع الشركات لممارسة المحاسبة الإبداعية لتخفيف الأعباء المالية والقانونية عن الشركة مثل محاولة التهرب الضريبي أو تجنب الأرباح السلبية، أو تجنب التكاليف السياسية مثل بعض الأعباء الإجتماعية والبيئية والضرائب، أو قد تكون لتجنب المخالفات أو النتائج الناجمة عن عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات التنظيمية.

وقد تكون الدوافع متعلقة بصفات الإدارة القائمة على الشركات، مثل كفاءة المديرين المنخفضة أو نقصان الثقة لديهم والتي تجعلهم يلجؤون لطرق بديلة لإدارة أمور الشركة أو ربما حاجتهم لإثبات الذات. وقد يكون تغير إدارة الشركة إلى إدارة جديدة دافعاً للإدارة الجديدة للقيام بممارسة المحاسبة الإبداعية. أو ربما يكون ارتباط تعويضات ومكافآت المدراء بنتائج أعمال الشركة دافعاً قوياً لقيام هؤلاء المدراء بالتوجه لممارسة المحاسبة الإبداعية.

وبشكل عام فإن دوافع الشركات لممارسة المحاسبة الإبداعية هو إما لتحقيق أهدافها بتحقيق أرقام محددة من الأرباح، أو لمواجهة الظروف بمواجهة التوقعات الداخلية والخارجية والخروج من الأزمات التي تطرأ على هذه الشركات.

2.2.2.5 مناقشة نتيجة اختبار الفرضية الثانية: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة.

ولاختبار الفرضية الثانية تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1- الفرضية الفرعية الأولى H2-1: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان المركز المالي في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة حيث أشارت نتيجة اختبار العينات المستقلة (t-test) إلى وجود ممارسات لأساليب المحاسبة الإبداعية في بيان المركز المالي لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، حيث تقوم الشركات بممارسة المحاسبة الإبداعية بعدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة والتلاعب بأسعار الصرف من أجل التأثير على النقد وأشباه النقد لتحسين نسب السيولة النقدية لإعطاء الإنطباع أن الشركة قادرة على تسديد التزاماتها المالية قصيرة الأجل. كما تقوم الشركات بعدم الكشف عن الديون المتعثرة وتسرع التحصيل من الزبائن، وتقوم بتعجيل الإعراف بعمليات البيع مع أنها غير مكتملة من أجل التلاعب بقيمة الذمم المدينة وذلك من أجل المحافظة على قيمة الموجودات المتداولة. كما أنها تقوم بالتلاعب بطرق تقييم المخزون للحصول على القيمة التي ترغب بها بل وقد تقوم بتخفيضه لتحسين دورانه. وتقوم كذلك الشركات بالعمل على التأثير على قيمة الأصول الثابتة مثل الممتلكات والمباني والمعدات بعدم الثبات على طريقة في استهلاك الأصول أو التلاعب بتقدير عمر الاصل وقيمة الخردة، أو العمل على رفع قيمة الأصول بتسجيل المصروف كأصل وعدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات. كما أن الشركات قد تقوم بتأخير التسديد للذمم الدائنة أو تسرع تسجيل فواتير المشتريات من أجل أن تؤثر على معدل الدائنين والذي يعطي صورة جيدة عن الشركة.

2- الفرضية الفرعية الثانية H2-2: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ممارسات للمحاسبة الإبداعية في بيان الدخل لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، حيث تقوم الشركات بممارسة المحاسبة الإبداعية في المبيعات بتسجيل إيرادات سريعة بينما عملية

البيع غير مكتملة، أو زيادة الإيرادات من خلال بيع أحد الأصول أو من خلال إعادة تصنيف بعض البنود، أو حتى التحكم بتوقيت العمليات أو زيادة المبيعات باستخدام مرتجعات المبيعات أو إعطاء خصومات على المبيعات. وقد تقوم الشركة بممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال المصروفات، وذلك بنقل المصروفات من الفترة الحالية إلى فترات لاحقة وذلك عن طريق رسملة المصروفات التشغيلية أو عدم معالجة الأصول عند انخفاض قيمتها أو عند تلفها، أو بنقلها بالعكس من المستقبل إلى الفترة الحالية وذلك بتغيير طريقة الإستهلاك أو بشطب الأصول بشكل كامل في الفترة الحالية. أو قد تقوم الشركة بعدم تحميل الفترة بالخسائر الحاصلة في المخزون نتيجة تلف أو بسبب تقادم المخزون. وقد يتم ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل من خلال التلاعب بتكاليف البضاعة المباعة من خلال التلاعب بقيمة المخزون أو تضمين كشوفات جرد البضاعة بضاعة راكدة، أو التلاعب باستخدام فواتير المشتريات.

3- الفرضية الفرعية الثالثة H2-3: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة: حيث تبين من نتائج الاختبار إلى وجود ممارسات المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، ويعزى ذلك إلى قيام الشركات بالتلاعب بتصنيف الحسابات بين الأنشطة الرئيسية الثلاثة من خلال تسجيل شراء المخزون كتدفق استثماري خارج أو تحقيق تدفق نقدي من منافع غير مستدامة أو الشراء بالتزامات مالية مؤجلة، أو من التلاعب بتصنيف الإيرادات أو بأخذ قروض طويلة الأجل لتسديد التزامات قصيرة الأجل. وقد تقوم الشركة بإطالة فترة السداد وتأخير كتابة الشيكات أو قد تقوم بالتلاعب بسعر الصرف وترجمة البنود المتعلقة بالعملة الأجنبية أو التلاعب عن طريق تغيير السياسات المحاسبية بشكل غير مبرر.

4- الفرضية الفرعية الرابعة H2-4: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التغيرات في حقوق الملكية في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة: وتوصلت الدراسة إلى وجود ممارسات المحاسبة الإبداعية لبيان التغيرات في حقوق الملكية لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة، ويعزى ذلك إلى القيام باستغلال خسائر أسعار الصرف المرتبطة بالمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية بحيث يتم معالجة هذه الخسائر في

حقوق الملكية بدلاً من معالجتها في قائمة الدخل، كما أنه يتم توزيع أرباح من زيادة في تقييم الموجودات مع أن هذه الزيادة ناجمة عن إعادة التقييم وليس من العمليات التشغيلية. كما يتم استغلال أخطاء السنوات السابقة بزيادة رأس المال أو تخفيضه، أو زيادة الأرباح المحتجزة تخفيضها.

3.2.2.5 مناقشة نتيجة اختبار الفرضية الثالثة H03: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل).

ولاختبار الفرضية الثالثة تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية الخمسة الآتية:

1- الفرضية الفرعية الأولى H3-1: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (عدد سنوات الخبرة): أشار اختبار تحليل التباين إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (عدد سنوات الخبرة)، ويشير ذلك إلى أن المشاركين في الدراسة والذين يمتلكون بالمجمل خبرة عملية عالية إذ أن (71.1%) من المشاركين في الدراسة لديهم خبرة عملية 11 سنوات فأكثر قد أتفقوا وعلى اختلاف خبراتهم على أن الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين لديها دوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية.

2- الفرضية الفرعية الثانية H3-2: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (المؤهل العلمي): حيث أشارت نتائج تحليل التباين الأحادي إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (المؤهل العلمي).

وتعزى هذه النتيجة إلى أن الدوافع لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لممارسة المحاسبة الإبداعية ظاهرة ومعلومة للمشاركين في الدراسة مع اختلاف مؤهلاتهم العلمية وإن كانت مؤهلاتهم في مجملها لا تقل عن مستوى درجة البكالوريوس.

3- الفرضية الفرعية الثالثة H3-3: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية): حيث أشارت نتيجة اختبار ANCOVA إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية). وهذا يشير إلى أنه وبالرغم من اختلاف الشهادات المهنية بين المشاركين في الدراسة والتي تنوعت بين الشهادات المهنية المحلية والدولية قد اتفقوا ومع امتلاكهم للقدرات المهنية المختلفة ومن مصادر مختلفة على أن الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لديها الدوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية مما يعزى لاتضاح وجود هذه الدوافع لدى الشركات.

4- الفرضية الفرعية الرابعة H3-4: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر): وقد بينت نتائج تحليل التباين الأحادي إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر). ويعود ذلك إلى أن المشاركين في الدراسة والذين (61.7%) منهم هم من أعمار ذوي الفئات العمرية التي (41 سنة فأكثر) قد كان واضحاً لديهم وعلى اختلاف أعمارهم وجود الدوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة.

5- الفرضية الفرعية الخامسة H3-5: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (مجال العمل): وقد بينت نتائج تحليل التباين الأحادي عدم وجود

فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (مجال العمل). فالفئات الثلاثة من المشاركين في الدراسة قد اتفقوا ومن منطلقات كل مهنة منهم وهي تدقيق الحسابات والتعليم الأكاديمي والإلتحاق والتسهيلات البنكية على وجود دوافع للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لممارسة المحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية بسبب أن هذه الدوافع ذات تأثير واضح على إدارات الشركات لممارسة المحاسبة الإبداعية جعلت المشاركين في الدراسة يتفقون على وجودها.

4.2.2.5 مناقشة نتيجة الفرضية الرابعة H04: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل).

ولاختبار الفرضية الرابعة، تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية

1- الفرضية الفرعية الأولى H4-1: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (عدد سنوات الخبرة): وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (عدد سنوات الخبرة). ويعزى ذلك إلى أن أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية يتم استخدامها في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة وبصورة واضحة يستطيع أن يؤكدها من هم ذوي خبرة حيث يؤكدونها المشاركون في الدراسة والذين اتفقوا على ذلك مع امتلاكهم للخبرة العالية.

2- الفرضية الفرعية الثانية H4-2: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (المؤهل العلمي): وقد أشارت نتائج اختبار تحليل التباين

الأحادي إلى وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية (بيان الدخل، التدفق النقدي) للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (المؤهل العلمي) للدرجة الكلية، وجاءت تلك الفروق لصالح حملة المؤهل العلمي الماجستير فيما يتعلق ببيان الدخل، أما بيان التدفق النقدي فقد جاءت تلك الفروق كذلك لصالح حملة المؤهل العلمي الماجستير.

3- الفرضية الفرعية الثالثة H4-3: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية): حيث أشارت نتائج تحليل التباين الأحادي إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية) حيث يتفق المشاركون مع اختلاف شهاداتهم المهنية وتتوعها أن المحاسبة الإبداعية يتم ممارستها في البيانات المالية للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين.

4- الفرضية الفرعية الرابعة H4-4: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر): وقد أشارت نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر) والذي فنائه العمرية عالية، حيث اتفقت جميع الفئات العمرية على أنه يتم ممارسة المحاسبة الإبداعية وبأساليب مختلفة في الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين.

5- الفرضية الفرعية الخامسة H4-5: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (مجال العمل): حيث تبين من نتائج تحليل التباين الأحادي وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في

البيانات المالية للدرجة الكلية ولكل من (بيان الدخل، والتغيرات في حقوق الملكية) لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (مجال العمل).

5.2.2.5 الفرضية الخامسة H05: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل).

وبينت نتائج اختبار معامل الانحدار الخطي وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات إجابات أفراد العينة لدوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة.

أما لاختبار أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تبعاً للمتغيرات الشخصية لعينة الدراسة، فقد تم تقسيم الفرضية الخامسة إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

1- الفرضية الفرعية الأولى H5-1: لا توجد فروقات بالرأي حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (عدد سنوات الخبرة): حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (عدد سنوات الخبرة). حيث تبين لعينة الدراسة وبناءً على سنوات الخبرة لديهم وبتوافق مختلف مستويات الخبرة لعينة الدراسة على أن دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية تؤثر على الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية.

2- الفرضية الفرعية الثانية H5-2: لا توجد فروقات بالرأي حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (المؤهل العلمي): حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (المؤهل العلمي).

3- الفرضية الفرعية الثالثة H5-3: لا توجد فروقات بالرأي حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية): حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لدوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تبعاً للمتغير (الشهادات المهنية)، كما بينت النتائج عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (الشهادات المهنية).

4- الفرضية الفرعية الرابعة H5-4: لا توجد فروقات بالرأي حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر): حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (العمر).

5- الفرضية الفرعية الخامسة H5-5: لا توجد فروقات بالرأي حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغير (مجال العمل): حيث

توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى لمتغير (مجال العمل).

3.5 الإستنتاجات والتوصيات

لقد تم إنجاز الدراسة بالقيام بإجراء دراسة نظرية حول المحاسبة الإبداعية في المراجع العربية والأجنبية بشكل عام من أجل دراسة دوافع وأساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين، كما تم إجراء بحث ميداني على عينة من مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين والأكاديميين المحاضرين في الجامعات الفلسطينية في مجال المحاسبة وتفرعاتها بالإضافة إلى مسؤولي الإئتمان والتسهيلات في البنوك الفلسطينية للتعرف على مدى وجود هذه الدوافع ومدى استخدام هذه الأساليب في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة. وقد تم التوصل إلى إستنتاجات والخروج بتوصيات حول الموضوع.

1.3.5 الإستنتاجات

1- إن المحاسبة الإبداعية هي عبارة عن مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تحتاج إلى قدرات مميزة يتم فيها استغلال المرونة المتوفرة في المبادئ والقواعد المحاسبية من أجل توجيه نتائج الحسابات للخروج ببيانات مالية ختامية تخدم طرف من أطراف العلاقة في المنشأة الإقتصادية، وبحيث يكون التلاعب ضمن احتمالات تفسير المعايير والمبادئ المحاسبية وبدون أن يتم تجاوزها بشكل عام، وكذلك بالنسبة للقوانين الدارجة.

2- يوجد شبه إجماع لدى معظم الدراسات أن المحاسبة الإبداعية هي عبارة عن تلاعب بالحسابات، وأنها ممارسات سلبية يجب الحد من أثرها.

3- المحاسبة الإبداعية هي ممارسات سلبية بالغالب، ولكن قد يكون لها جانب إيجابي أحياناً وهذا يعتمد على الطريقة والظروف التي يتم استخدامها بها، إذ أنها تمثل أداة تعتمد على من يستخدمها وكيف يستخدمها.

4- يوجد لدى الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين دوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية. وقد كان التخفيف من الأعباء الضريبية أو التهرب من الضريبة بشكل عام من أهم الدوافع لدى هذه الشركات لممارسة المحاسبة الإبداعية، بالإضافة إلى أن ارتباط مكافآت

وتعويضات المدراء والإداريين في الشركة بأرباحها يشكل دافع لهم لممارسة أساليب إبداعية لتحسين أرباح الشركة.

5- يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان المركز المالي للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين. وقد كان الانتقال من طريقة استهلاك إلى أخرى حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة وتغيير طريقة تقييم مخزون البضاعة للمبالغة أو التقليل في تسعير المخزون أكثر الممارسات الإبداعية المستخدمة في بيان المركز المالي.

6- بالنسبة لبيان الدخل للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين فإنه يتم فيها استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، حيث وجد أن عدم الثبات في طريقة تقييم المخزون و التلاعب بتصنيف المصاريف بين مصاريف تشغيلية وغير تشغيلية للتلاعب بنتيجة الربح التشغيلي هما أكثر الطرق استخداماً لممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل.

7- كما التوصل إلى أنه يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين. إذ أن أكثر ما يتم ممارسته من أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي هو توزيع أرباح على المساهمين على شكل أسهم تجنباً للتوزيعات النقدية، يليه التلاعب بأسعار صرف العملات الأجنبية للتأثير على التدفقات النقدية للشركة.

8- كذلك تم التوصل إلى أنه يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التغيرات في حقوق الملكية للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين، والتي وجد فيها أن أكثر أسلوب في المحاسبة الإبداعية يتم استخدامه هو استغلال الأخطاء المحاسبية في فترات سابقة بشكل مبالغ فيه للتأثير على حقوق الملكية.

9- إتفقت آراء مدققي الحسابات القانونيين والأكاديميين المحاضرين في الجامعات الفلسطينية في مجال المحاسبة ونفقاتها ومسؤولي الإئتمان والتسهيلات في البنوك الفلسطينية على أن الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لديها الدوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية.

10- إتفقت آراء مدققي الحسابات القانونيين والأكاديميين المحاضرين في الجامعات الفلسطينية في مجال المحاسبة وتفرعاتها ومسؤولي الإئتمان والتسهيلات في البنوك الفلسطينية على أن الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تقوم بممارسة المحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية.

11- إتفقت آراء مدققي الحسابات القانونيين والأكاديميين المحاضرين في الجامعات الفلسطينية في مجال المحاسبة وتفرعاتها ومسؤولي الإئتمان والتسهيلات في البنوك الفلسطينية على أن دوافع الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لممارسة المحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية لها تأثير على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية.

2.3.5 التوصيات

1- العمل على إجراء تعديلات على القوانين والتشريعات المحلية من أجل تضييق الفجوات الموجودة والناجمة عن المرونة في الأنظمة والمبادئ المحاسبية والتي تتيح لمعدي البيانات المالية القيام بممارسة المحاسبة الإبداعية.

2- العمل على زيادة الإهتمام بالتأهيل المهني والعلمي للعاملين في مجال تدقيق الحسابات من أجل تسليحهم بالقدرات اللازمة لإعداد البيانات المالية وبالمهارات الكافية لكشف التلاعب بالحسابات عند حصوله.

3- مواكبة التشريعات ووضع القواعد المحاسبية للتسارع الحاصل في آليات إدارة الأعمال واستخدام التكنولوجيا في عالم المال حيث أن المحاسبة تعاني من عدم تمكنها من مواكبة التطور بشكل يوازي التقدم بطرق إدارة الأعمال، والمعايير المحاسبية تتأخر في تلبية تلك المستجدات مما يتيح الفرصة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية ويسهل لها ظروف الاستخدام.

4- الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات، والعمل على إيجاد أنظمة وآليات لجعل الدليل الإسترشادي لحوكمة الشركات العائلية في فلسطين أكثر فاعلية وذو أثر ظاهر على أداء هذه الشركات .

5- العمل على توعية مستخدمي البيانات المالية بأهمية أعمال التدقيق وبكيفية قراءة البيانات المالية ومعرفة كيفية التنبه إلى التلاعب بالحسابات ما أمكن لتخفيف آثار استخدام المحاسبة الإبداعية في تلك البيانات.

6- إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع للتعرف على مزيد من التفاصيل عنه للتمكن من التعامل معه بالصورة اللازمة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- أبو تمام، م. (2013): مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي. جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- 2- أبو عجيلة، ع، حمدان، ع. (2009): أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009. جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- 3- إسماعيل، م. (2014): "أثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية- بحث تطبيقي في أحد المصارف الحكومية". مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 16، العدد 3. ص ص 241-254، الديوانية، العراق.
- 4- الآغا، ع. (2011): دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية "دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية". جامعة الأزهر، غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- 5- بن خليفة، ح. (2010): دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي. جامعة محمد خيضر، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- 6- البطنجي، ف. (2011): مدى إدراك محلي الإئتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية (حالة المصارف العاملة في فلسطين). الجامعة الإسلامية، غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- 7- تلاحمة، خ. (2012): "حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين: النظرية والتطبيق". المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 3، ص ص 11-52، الأردن.
- 8- التميمي، ج. (2006): "مفهوم المحاسبة الخلاقة ومدى تطبيقه في العمليات المحاسبية". مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 8، العدد 1. ص ص 177-194، العراق.
- 9- تيجاني، ب. (2012): "المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل". مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، العدد 12. ص ص 23-50، بسكرة، الجزائر.

- 10- جبار، ن. (2015): "أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية (دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية)". مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، السنة الحادية عشرة، المجلد التاسع، العدد 32. ص ص 238-263، العراق.
- 11- جريرة، ط، وآخرون. (2015): "أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدققي الحسابات الخارجيين". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 2. ص ص 317-347، عمان، الأردن.
- 12- جعارة، أ، وآخرون. (2015): "أثر إدراك المالىين لممارسة المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي دراسة ميدانية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية". دراسات، مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأمريكية، المجلد 42، العدد الأول. ص ص 227-246، مادبا، الأردن.
- 13- جمال، ع، أحمد، ش. (2011): دور أهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية، الملتقى الدولي: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة - تجارب وطنية دولية، 18-19 أيار 2011. جامعة بليدة، الجزائر.
- 14- الحاج، ن. (2018): "المحاسبة الإبداعية في المؤسسة الإقتصادية بين المفهوم والتطبيق". مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 118. ص ص 213-224.
- 15- حسين، ع. (2010): "أثر المحاسبة الخلاقة على قرارات المستثمر في ظل تفاوت كفاءة السوق - دراسة حالة على عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة بحوث مستقبلية، العدد الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون. ص ص 121-159، العراق.
- 16- الحلبي، ل. (2009): دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- 17- حمادة، ر. (2010): "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة ميدانية". مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني. ص ص 87-118، دمشق، سوريا.
- 18- حميدات، ج (2014): خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERET، الطبعة الأولى. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- 19- خمقاني، ب، صديقي، م. (2015): "واقع ممارسات المحاسبة الابداعية في البيئة الجزائرية وإجراءات استبعادها من التقارير المالية - دراسة حالة عينة من الشركات البترولية للفترة 2012-2013". مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8. ص ص 61-78، الجزائر.
- 20- داخل، ل. (2016): "تأثير المحاسبة الإبداعية في تحديد الوعاء الضريبي للدخل والحد من آثارها". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 47. ص ص 373-394، بغداد، العراق.
- 21- دهمش، ن، أبو زر، ع. (2005): أخلاقيات المحاسبة الإبداعية - عرض وتحليل، المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية والمالية للفترة 29-31 أيار، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن.
- 22- ربحانة، خ. (2015): دور محافظ الحسابات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية القوائم المالية - دراسة ميدانية. جامعة حمه لخضر، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- 23- الزيايدي، ن. (2015): "تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية - دراسة تطبيقية". مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 2. ص ص 191-220، العراق.
- 24- الساقى، س، عبد الناصر، ن. (2006): محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مؤتمر دولي التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- 25- الشيخ، س. (2011): "مدى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في المنشآت الحكومية السورية (دراسة ميدانية)". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 5. ص ص 9-33، سوريا.
- 26- صالح، ع. (2017): الإلتزام بأخلاقيات مهنة المراجعة ودوره في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية). جامعة النيلين، السودان. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- 27- صالح، م، فتيحة، ب. (2014): "الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية". مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثني، المجلد 4، العدد 8. ص ص 161-174، العراق.
- 28- الصوري، م. (2013): دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية (دراسة تطبيقية على شركات التدقيق العاملة في قطاع غزة). الجامعة الإسلامية، غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- 29- طينة، ر. (2012): دور لجان التدقيق ومدققي الحسابات القانونيين في الحد من ممارسات المحاسبة الخلاقية (دراسة ميدانية تحليلية على المصارف الفلسطينية العاملة في فلسطين). الجامعة الإسلامية، غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- 30- العامري، ز، يعقوب، إ. (2012): "المحاسبة بين الإبداع والابتداع". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واصل، العدد 8. ص ص 60-85، العراق.
- 31- الغضنفر، م. (2013): "إسهامات السلوك الأخلاقي المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية/ دراسة استطلاعية في كلية الإدارة والإقتصاد/ جامعة الموصل". مجلة تنمية الراقدين، المجلد 35، العدد 114. ص ص 49-70، العراق.
- 32- فريد، أ. (2014): "دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250". المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، المجلد الأول، العدد 16. ص ص 243-276، ليبيا.
- 33- القري، م. (2010): دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية - دراسة ميدانية. جامعة الملك عبد العزيز، السعودية. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- 34- القطيش، ح، الصوفي، ف. (2011): "أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون. ص ص 355-388، بغداد، العراق.
- 35- اللجنة الوطنية للحوكمة. (2009): "مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين"، فلسطين.
- 36- المبيضين، ط، عبد المنعم، أ. (2010): "دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهة مدققي الحسابات وأساتذة الجامعات)". أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، العدد الثامن. ص ص 73-107، بسكرة، الجزائر.
- 37- مجيد، ب. (2013): "تحدي مراقب الحسابات لممارسات المحاسبة الإبداعية". مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 96. ص ص 189-202، بغداد، العراق.
- 38- مطر، م، الحلبي، ل. (2009): "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الذي نظمته جامعة الزرقاء الخاصة.
- 39- معهد الحوكمة الفلسطيني. (2014): "الدليل الإستراتيجي لحوكمة الشركات العائلية في فلسطين"، فلسطين.

40- نفاع، ع. (2015): أثر إلتزام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية. جامعة جرش، الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة).

41- يوسف، ك، إبراهيم، ك. (2016): "أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية - دراسة ميدانية". مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 5، العدد 20. ص ص 26-46، الخرطوم، السودان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Almomani, M, Obeidat, M. (2013): "The Effect of Auditors' Ethics on Their Detection of Creative Accounting Practices: A Field Study". International Journal of Business and Management, Vol. 8, No. 13. pp 118-136, Canada.
- 2- Ahmeti, S, et al., (2012): "Creative accounting - short term firm crisis dodging tool". Department of Accounting, University of Prishtina, Pakistan.
- 3- Akenbor, C, Ibanichuka, E. (2012): "Creative Accounting Practices in Nigerian Banks". An International Multidisciplinary Journal, Vol. 6 (3), Serial No. 26, pp. 23-41, Ethiopia.
- 4- Amat, O, et al. (1999): "The Ethics of Creative Accounting". Economics Working Papers, No. 349, Department of Economics and Business, Universitat Pompeu Fabra, Barcelona, Spain.
- 5- Amat, O, Gowthorpe, C. (2004): "Creative Accounting: Nature, Incidence and Ethical Issues". Journal of Economic Literature.
- 6- Anderson, S. (2002): "Earnings Management and "Creative Accounting" Activities". DAVIS GRAHAM & STUBBS LLP, Disclosure Practices Update, JAN 30, 2002. USA.
- 7- Badawi, I. (2008): "Motives and Consequences of Fraudulent Financial Reporting". Presented at the 17th Annual Convention of the Global Awareness Society International, May 2008, San Francisco, CA, USA.
- 8- Bahasin, M. (2015): "Creative Accounting Practices in the Indian Corporate Sector: An Empirical Study). International Journal of Management Sciences and Business Research, Vol. 4, Issue 10. pp. 35-52, Manchester, England.
- 9- Balaciu, D, et al (2009): "A Brief Review of Creative Accounting Literature and Its Consequences in Practice". Annales University, Apulensis Series Oeconomica, Vol. 11, No.1, pp. 170-183, Romania.
- 10- Burgstahler, D, Dichev, I. (1997): "Earnings management to avoid earnings decreases and losses". Journal of Accounting and Economics, 24, pp. 99-126, Canada.

- 11- Collins, S. (2007): Dictionary of Accounting. 4th Ed., A & C Black Publishers Ltd, London, Great Britain.
- 12- Cooper, D, Schindler, P. (2014): Business Research Methods. 12th Ed. The McGraw-Hill, New York, USA.
- 13- Coppens, L, Peek, E. (2005): "An analysis of earnings management by European private firms". Journal of international accounting, auditing and taxation. Vol. 14 (1), pp. 1-17.
- 14- Corcoles, Y. (2010): "Towards the convergence of accounting treatment for intangible assets". Universidad de Castilla, Intangible Capital, Vol. 6, No. 2. pp. 185-201, Spain.
- 15- Cosmin, L. (2010): "A Census of Creative Accounting Techniques". Romanian Economic Business Review, Vol. 5, Issue 4-1. pp. 104-108, Romania.
- 16- Dechow, P, et al. (2011): "Detecting Earnings Management: A New Approach". Journal of Accounting Research, London School of Economics and Political Science, October 2011, London. England.
- 17- Dembinski, P, et al. (2006): Enron and World Finance- A Case Study in Ethics. 1st Ed. PALGRAVE MACMILLAN, New York, USA.
- 18- Firescu, V, Popescu, J. (2014): "The Impact of Creative Accounting of Frozen Assets on the Company Performance". Finante - provocarile viitorului (Finance - Challenges of the Future), University of Craiova, Faculty of Economics and Business Administration, vol. 1(16), pp 60-69, Romania.
- 19- Gherai, D, Balaciu, D. (2011): "From Creative Accounting Practices and Enron Phenomenon to the Current Financial Crisis". Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Vol. 13 (1). pp. 34-41, Romania.
- 20- Gowthorpe, C, Amat, O. (2005): "Creative accounting: some ethical issues of macro- and micromanipulation". Journal of Business Ethics, Vol. 57, No. 1. pp. 55-64, Romania.
- 21- Guinea, F. (2016): "Creative Accounting Techniques in Management Accounting". Audit financiar, XIV, Nr. 10 (142), pp. 1136-1148, Romania.
- 22- Huang, P, et al. (2009): "Do artificial income smoothing and real income smoothing contribute to firm value equivalently?" The Journal of Banking and Finance, Volume 33, Issue 2. pp. 224-233, The Netherlands.
- 23- Hussein, H, et al. (2015): "A Review of Creative Accounting Practices and Its Area, Technique and Ways of Prevention". International Journal of Science and Research (IJSR), Volume 4 Issue 10, pp. 1377-1381, India.
- 24- Isai, V, Hij, D. (2015): "Fraud- Between Delinquency and Creative Accounting". International Conference "Risk in Contemporary Economy", XVIth Edition, 2015, Galati. pp. 555-559, Romania.
- 25- Jain, P, Godha, A. (2015): "Role of Creative Accounting in Financial Scandals: an Exploratory Study of Some High Profile Companies". International Journal of Applied Financial Management Perspectives, Volume 4, Number 3, July – September, pp. 1957-1964, India.

- 26- Jawad, F, Xia, X. (2015): "International Financial Reporting Standards and Moral Hazard of Creative Accounting on Hedging". *International Journal of Finance and Accounting*, 4. pp. 60-70.
- 27- Jickling, M. (2002): *The Enron Collapse: An Overview of Financial Issues*. Congressional Research Service (CRS) Report for Congress, Order Code RS21135, March 28, 2002, USA.
- 28- Kamau, C, et al. (2012): "Tax Avoidance and Evasion as a Factor Influencing 'Creative Accounting Practice' Among Companies in Kenya". *Journal of Business Studies Quarterly*, Vol. 4, No. 2, pp. 77-84.
- 29- Kennedy, K. (2012): "An Analysis of Fraud: Causes, Prevention, and Notable Cases". University of New Hampshire Scholars' Repository, Honors Thesis, University of New Hampshire, USA.
- 30- Khan, J, et al. (2016): "An Empirical Analysis of Inventory Turnover Performance Within a Local Chinese Supermarket". *European Scientific Journal*, December 2016 edition, vol.12, No.34.
- 31- Kin Lo. (2008): "Earnings Management and Earnings Quality". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 45, Issue 2-3. pp. 350-357, Canada.
- 32- Kontorizos, G. (2010): *Financial indications behind earnings management practices in Europe*. Erasmus Universiteit Rotterdam, The Netherlands. (Unpublished Master Thesis).
- 33- Kumar Sen, D. Inanga, E. (2005): "Creative Accounting in Bangladesh and Global Perspectives", *Partners' Conference Program Book*, Partners' Conference, Maastricht School of Management. pp. 75-87, (July 6-8, 2005), The Netherlands.
- 34- McKenzie, W. (1998): *Unlock Company Reports & Accounts*. 1st Ed., Financial Times Prentice Hall, Harlow, UK.
- 35- Matis, D, et al. (2009): "Cash-Flow Reporting Between Potential Creative accounting Techniques And Hedging Opportunities: Case Study Romania". *Annales University Apulensis Series Oeconomica*, Vol.11, No.1. pp. 140-153, Romania.
- 36- Matsumoto, D. (2002): "Management's Incentives to Avoid Negative Earnings Surprises". *The Accounting Review*, Vol. 77, No. 3. pp. 483-514, USA.
- 37- McKee, Th. (2005): *Earnings management: an executive perspective*. 1st Ed., Cengage Learning Inc, Mason, OH, USA.
- 38- Mirdala, R, et al. (2014): "Creative Accounting: From Creativity to Misuse". Singidunum University International Scientific Conference, Belgrade, Serbia.
- 39- Mohapatra, S. (2010): *Earnings Management, Human Rationality, and Relative Deprivation - Some Critical Assessments*, Universita Ca'Foscari Venezia (University of Venice), Italy. (Unpublished Doctorate Thesis).
- 40- Mulford, C, Comiskey, E. (2002): *The Financial Numbers Game - Detecting Creative Accounting Practices*, 1st Ed. John Wiley & Sons, Inc, USA.

- 41- Oliveras, E, Amat, O. (2003): "Ethics and Creative Accounting: Some Empirical Evidence on Accounting for Intangibles in Spain", University of Pompeu Fabra, Economics and Business working paper No.732., Spain.
- 42- Phillips, J, et al. (2003): "Earnings Management: New Evidence - Based on Deferred Tax Expense". The Accounting Review, Vol. 78, No. 2. pp. 491-521, USA.
- 43- Popa, M. (2012): "Creative Accounting from True and Fair View to Fiscal Fraud". Annals of the University of Craiova, Economic Sciences Series. Vol. 2. pp. 1-6, Romania.
- 44- Popescu, L, Nisulescu, I. (2014): "Creative Accounting Versus Fraud- Empirical study". Practical Application of Science, The Bucharest University of Economic Studies, Volume II, Issue 3. pp 59-64, Romania.
- 45- Powell, L, et al, (2005): "The Distinction between Aggressive Accounting and Financial Reporting Fraud: Perceptions of Auditors". Annual Conference of the Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand (AFAANZ 2005), Melbourne, Australia, 03-05 July 2005.
- 46- Rada, D. (2012): "Creative Accounting and Tax Dodging". Economics Series, Vol. 22, Issue 3/2012. pp 141-146, Romania.
- 47- Rahman, M, et al. (2012): "Techniques, Motives and Controls of Earnings Management". International Journal of Information Technology and Business Management, Vol.11, No.1. pp. 22-34, Pakistan.
- 48- Rajput, M. (2014): "Creative Accounting: Some Aspects". International Journal of Business and Administration Research Review, Vol.2, Issue.4. pp. 193-199, India.
- 49- Reischmann, M. (2015): "Creative Accounting and Electoral Motives: Evidence from OECD Countries". Ifo Institute – Leibniz Institute for Economic Research, University of Munich, Ifo Working Paper No. 201. Munich, Germany.
- 50- Reurink, A. (2016): "Financial Fraud". Max Planck Institute for the Study of Societies, Cologne, Germany.
- 51- Riahi, Y, et al. (2013): "The Impact of Earnings Management on Liquidity: Case of the Tunisian Stock Market". Journal of Finance & Economics, Science and Education Centre of North America, Vol. 1, Issue 4. pp. 10-29, Canada.
- 52- Sakaran, U. (2003): Research Methods for Business - A Skill-Building Approach. 4th Ed. John Wiley & Sons, Inc., New York, USA.
- 53- Sanusi, B, Izedonmi, P. (2014): "Nigerian Commercial Banks and Creative Accounting Practices". Journal of Mathematical Finance, 4, pp.75-83.
- 54- Schilit, H, Perler, J. (2010): Financial Shenanigan- How to Detect Accounting Gimmicks & Fraud in Financial Reports. 3rd Ed., McGraw-Hill.
- 55- Schoenebeck, K, Holtzman, M. (2013): Interpreting and Analyzing Financial Statement, 6th Ed., Prentice Hall, New Jersey, USA.
- 56- Shah, A. (1998): "Exploring the influences and constraints on creative accounting in the United Kingdom". The European Accounting Review, Vol. 7. pp 83-104, United Kingdom.

- 57- Shah, S, Butt, S. (2011): “Creative Accounting: A Tool to Help Companies in a Crisis or a Practice to Land Them into Crises”. International Conference on Business and Economics Research, Vol.16. pp. 96-102, Singapore.
- 58- Skinner, D, Sloan,R. (2002): “Earnings Surprises, Growth Expectations, and Stock Returns or Don’t Let an Earnings torpedo Sink Your Portfolio”. Review of accounting studies. 7 (2.), pp. 289-312, Germany.
- 59- Smith, T. (1992): Accounting for Growth, Century Business, London, UK.
- 60- Stephen, Z. (2012): “Book Reviews”. The Accounting Review, American Accounting Association, Vol. 87. pp. 1087–1091, USA.
- 61- Tassadaq, F, Malik, Q. (2015): “Creative Accounting and Financial Reporting: Model Development and Empirical Testing”. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 5, Issue 2. pp 544-551, Pakistan.
- 62- Vladu, A, Cuzdriorean, D. (2013): “Creative Accounting, Measurement and Behavior”. Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Vol. 15 (1). pp. 107-115, Romania.
- 63- Voinea, M, Hromei, A. (2014): “Valuation and Creative Accounting”. Cross-Cultural Management Journal, Volume XVI, Issue 1. pp 197-208, Romania.
- 64- Wang, Z, Williams, Th. (1994): “Accounting Income Smoothing and Stockholder Wealth”. Journal of Applied Business Research, Vol. 10, No. 3. pp. 96-104, Colorado, USA.
- 65- Yadav, B. (2014): “Creative Accounting: An Empirical Study from Professional Prospective”. International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Volume 3, No. 1. pp 38-53, India.
- 66- Zemankova, L. (2015): “Big Bath as a Determinant of Creative accounting in Small and Micro Enterprises”. Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis, 63. pp 1779-1785, Czech Republic.

ثالثاً: القوانين والأنظمة

1- قانون الشركات الأردني، قانون رقم (12) لسنة 1964، الأردن.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

- 1- جامعة بوليتكنك فلسطين: www.ppu.edu
- 2- جامعة بيت لحم: www.bethlehem.edu
- 3- جامعة بيرزيت: www.birzeit.edu
- 4- جامعة الخليل: www.hebron.edu
- 5- الجامعة العربية الامريكية: www.aauj.edu
- 6- جامعة فلسطين الأهلية: www.paluniv.edu.ps
- 7- جامعة فلسطين التقنية - خضوري: www.ptuk.edu.ps
- 8- جامعة القدس: www.alquds.edu
- 9- جامعة القدس المفتوحة: www.qou.edu
- 10- جامعة النجاح الوطنية: www.najah.edu
- 11- سلطة النقد الفلسطينية: www.pma.ps
- 12- مجلس مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني: www.bopa.ps
- 13- مدار نيوز: www.madar.news

الملاحق

ملحق رقم (1.4): قائمة بأسماء المحكمين

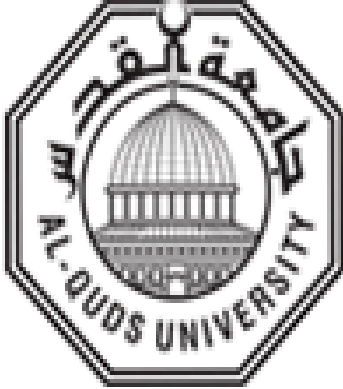
ملحق رقم (2.4): الإستبانة بصيغتها الأولية

ملحق رقم (3.4): الإستبانة بصيغتها النهائية والمعدلة

ملحق رقم (1.4): قائمة بأسماء لجنة المحكمين

- 1- الدكتور إبراهيم عتيق - جامعة القدس - أبوديس
- 2- الدكتور غسان دعاس - جامعة النجاح الوطنية - نابلس
- 3- الدكتور مجدي كبيجي - جامعة القدس المفتوحة- فرع الخليل
- 4- الدكتور يوسف حسان - جامعة بيرزيت - بيرزيت

ملحق رقم (2.4): الإستبانة بصيغتها الأولية



جامعة القدس

Al-Quds University

دوافع وأساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية في الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين

عزيزي المشارك،

إن هذه الإستبانة مصممة لدراسة دوافع وأساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية في الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين، وهي متطلب لبحث رسالة الماجستير لاستكمال الحصول على درجة الماجستير من جامعة القدس.

إن المعلومات التي سنشاركها بها سوف تقدم مساعدة مهمة في دراسة وتحليل هذا الموضوع مما يخدم الباحثين ومن له علاقة بمجتمع المحاسبة، وإنك بتفضلك بالمشاركة بالإجابة على أسئلة الإستبانة بدقة وموضوعية فإنك سوف تساعد بالوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة. علماً بأن المعلومات التي سوف تقدمها سوف تبقى سرية ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

نشكر لك جهدك وتعاونك، ولك كل التقدير والإحترام على مساعدتك على إتمام هذا البحث.

المشرف : د. ساهر عقل

الباحث: محمود الرفيع

رئيس دائرة المحاسبة – جامعة القدس

هاتف:

saqel@staff.alquds.edu

mtqadoumi@yahoo.com

المحاسبة الابداعية: مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تحتاج إلى قدرات مميزة يتم فيها استغلال المرونة المتوفرة في المبادئ والقواعد المحاسبية من أجل توجيه نتائج الحسابات للخروج ببيانات مالية ختامية تخدم طرف من أطراف العلاقة في المنشأة الإقتصادية، وبحيث يكون التلاعب ضمن احتمالات تفسير المعايير والمبادئ المحاسبية وبدون أن يتم تجاوزها بشكل عام، وكذلك بالنسبة للقوانين الدارجة.

القسم الاول: البيانات الاساسية

الرجاء وضع إشارة عند الاختيار المناسب:

(1) عدد سنوات الخبرة

6 الى 10 سنوات
أكثر من 15 سنة

1 الى 5 سنوات
11 الى 15 سنة

(2) المؤهل العلمي

بكالوريوس
دكتورة فأعلى

دبلوم فأقل
ماجستير

(3) الشهادات المهنية

مدقق حسابات قانوني-فلسطين (P) CPA
أخرى اذكرها CPA, ACCA
مدقق حسابات عربي معتمد IACPA

(4) العمر بالسنوات

من 30 الى 40 سنة
اكثر من 50 سنة

أقل من 30 سنة
من 41 الى 50 سنة

(5) مجال العمل

أكاديمي

مدقق حسابات
مدقق حسابات وأكاديمي

القسم الثاني

أولاً: دوافع الشركات الفلسطينية غير العامة لممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية

أعترض بشدة	أعترض	غير متأكد	أوافق	أوافق بشدة	
					1 تقوم الشركات بممارسة المحاسبة الإبداعية من أجل تحسين سمعتها في السوق
					2 يعتبر التهرب الضريبي أحد أسباب ممارسة الشركات للمحاسبة الإبداعية
					3 إن الحصول على تمويل تجاري أو المحافظة عليه هو أحد الأسباب لممارسة المحاسبة الإبداعية
					4 يتكون للشركات حافز لممارسة أساليب ابداعية كي تحافظ على التزامها بالقانون
					5 يعتبر تمهيد الدخل دافعاً للشركات لاستخدام الأساليب اللازمة للوصول اليه
					6 الكفاءة المنخفضة لمديري الشركات تدفعهم أحياناً للبحث عن أساليب أخرى للحصول على النجاح
					7 يعتبر سعي الشركة للحصول على تصنيف مهني متقدم دافعاً لها للإستعانة بممارسات المحاسبة الإبداعية
					8 من أجل تحقيق الشركة لتوقعاتها من الأرباح فإن هذا يدفعها لممارسة المحاسبة الإبداعية
					9 تقوم الشركات بممارسة المحاسبة الإبداعية من أجل مواجهة الظروف الخارجية
					10 الحفاظ على اتفاقيات الديون يدفع الشركات لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية كي لا تخترق الشركات هذه الإتفاقيات
					11 في حالة إمكانية حصول الشركة على دعم حكومي أو منح فإن ذلك سيدفعها لممارسة أساليب ابداعية في حساباتها
					12 عند تغيير إدارة الشركة، فإن الإدارة الجديدة تجد حافزاً لممارسة أساليب إبداعية كي تُحمّل الإدارة السابقة كافة السلبيات المتركمة
					13 يوجد دوافع لدى إدارة الشركات التي تمتلك قدرات ومهارات عالية في الإدارة للقيام بممارسة المحاسبة الإبداعية

					بالإنتقال من طريقة إلى أخرى حسب ما تقتضيه مصلحتها
				27	يتم الإعتراف ببعض المصاريف كأصول ثابتة حتى لو لم تستكمل شروط قبولها كأصول ثابتة
				28	في حالة وجود دعاوى قضائية لصالح الشركة فإنه يتم الإعتراف بها كأصل محتمل قبل صدور الحكم والتأكد منه
				29	من أجل التأثير على السيولة وعلى رصيد الذمم الدائنة يتم تأخير إصدار الشيكات والتسديد للدائنين
				30	لا تقوم الشركات بإنشاء المخصصات اللازمة للحسابات كي لا تؤثر بالمقابل على زيادة الإلتزامات
				31	إذا استحققت مصاريف ولم يتم تسديدها فإنه لا يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية كحساب مصاريف مستحقة للدفع

ثالثاً: ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة

أعترض بشدة	أعترض	غير متأكد	أوافق	أوافق بشدة	
					32 تقوم الشركات أحياناً بتعجيل تسجيل المبيعات في نهاية السنة المالية من أجل زيادة إيرادات الشركة
					33 في العقود طويلة الأجل، كعقود البناء، في نهاية السنة يتم أخذ نسبة إنجاز في العقود أقل من الفعلي لتخفيض الإيرادات
					34 يعتبر البيع المفاجئ للأصول الثابتة وإثبات المكاسب كإيرادات من الأساليب التي تمارسها الشركات لتحسين الإيرادات
					35 تقوم الشركات بتصنيف الإيرادات غير التشغيلية كإيرادات تشغيلية للتأثير على قيمة الأرباح التشغيلية
					36 في حال وجود إيرادات عالية، تقوم الشركات بالعمل لتأجيل إيرادات للفترة المالية اللاحقة بواسطة إحتياطات تحررها لاحقاً
					37 التلاعب بتوقيت عمليات البيع في نهاية الفترة المالية هي إحدى الأساليب لتأخير المبيعات إلى الفترة المالية اللاحقة
					38 تباع الشركة بضاعة لشركة ذات علاقة إستراتيجية معها والتي بدورها تعود لتشتري منها من أجل إيجاد دوران عالي للمبيعات
					39 يتم زيادة الإيرادات بتأجيل تسجيل مرتجعات المبيعات للفترة اللاحقة

					وتصنيف مرتجعات المشتريات كإيرادات
				40	رسمة المصاريف هي أسلوب تقوم به الشركة لتوزيع المصاريف على الفترات المستقبلية عن طريق الاستهلاك
				41	لا تقوم الشركات أخذ تدني الأصول عند انخفاض قيمتها أو تلفها كي لا تُحمل الفترة الحالية قيمة الإنخفاض أو التلف
				42	تتلاعب الشركات بتصنيف المصاريف بين مصاريف تشغيلية وغير تشغيلية للتلاعب بنتيجة الربح التشغيلي
				43	تنتقل الشركات في تقييم المخزون من طريقة FIFO إلى WA أو العكس للحصول على قيم المخزون التي ترغب بها
				44	تقوم الشركات بتسريع إثبات عملية الشراء قبل اكتمالها في نهاية الفترة المالية من أجل رفع المشتريات وتخفيض الربح

رابعاً: ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي في الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة

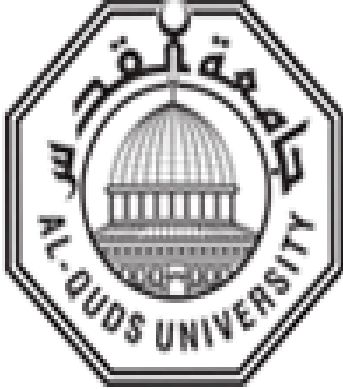
أعترض بشدة	أعترض	غير متأكد	أوافق	أوافق بشدة	
					45 تتعمد الشركات الشراء بالتزامات مالية طويلة الأجل كي لا تؤثر على التدفق النقدي
					46 تستغل الشركات المصاريف المتعلقة بالأصول الثابتة لتسجيلها كتدفق استثماري خارج حتى لو لم تستوف شروط اعتبارها كأصول
					47 تستعمل الشركات عقود جانبية مع وكلاء ومقاولين خدمات وتقوم بتصنيف ما تدفعه لهم كتدفق استثماري وليس تشغيلي
					48 عند بيع شركة لجزء منها فإنها تقوم بتسجيل إيراد البيع أو جزء منه كتدفق تشغيلي وليس استثماري
					49 لتسديد قروض قصيرة الأجل تقوم الشركات بأخذ قروض طويلة الأجل فتنتقل العبء من التدفق التشغيلي إلى التدفق التمويلي
					50 عند حصول الشركة على إيراد من حدث مرة واحدة مثل التسويات القضائية تقوم الشركة بتسجيله كتدفق تشغيلي داخل
					51 يتم اعتبار الدفع لضريبة الدخل كتدفق استثماري أو تمويلي بدلاً من تسجيله كتدفق تشغيلي رغم عدم تعلقه بنشاط استثماري أو تمويلي
					52 تقوم الشركات برسمة المصاريف لتحويل التدفق الخارج من

					التدفقات التشغيلية إلى التدفقات الإستثمارية
				53	تعمل الشركات على تأخير إصدار الشيكات والتسديد للدائنين في نهاية الفترة المالية لرفع قيمة التدفق النقدي للشركة
				54	تستفيد الشركات من البنود بالعملات الأجنبية فتستغل التلاعب بأسعار الصرف للتأثير على التدفقات النقدية للشركة
				55	بالبيع المفرط للمخزون أو بتأجيل الشراء في نهاية الفترة المالية تعمل الشركات على رفع التدفق النقدي للشركة

خامساً: ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في بيان التغيرات في حقوق الملكية في الشركات الفلسطينية
غير المساهمة العامة

		غير متأكد	أوافق	أوافق بشدة	أعترض بشدة	
					56	تقوم الشركات بمعالجة خسائر أسعار الصرف في المعاملات في حقوق الملكية بدلاً من معالجتها في بيان الدخل
					57	يتم استغلال الأخطاء المحاسبية في فترات سابقة بشكل مبالغ فيه للتأثير على حقوق الملكية
					58	لرفع حقوق الملكية في فترات الأداء المالي السيء، تعمل الشركات على إعادة تقييم الأصول برفع قيمتها الدفترية
					59	في حال ظهور إيرادات في سنوات سابقة بحاجة إلى معالجة، يتم معالجتها كأرباح في السنة الحالية بدلاً من الأرباح المحتجزة

ملحق رقم (3.4): الإستبانة بصيغتها النهائية والمعدلة



جامعة القدس

Al-Quds University

دوافع وأساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية في الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين

عزيزي المشارك،

إن هذه الإستبانة مصممة لدراسة دوافع وأساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية في الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين، وهي متطلب لبحث رسالة الماجستير لاستكمال الحصول على درجة الماجستير من جامعة القدس.

إن المعلومات التي سنشاركها بها سوف تقدم مساعدة مهمة في دراسة وتحليل هذا الموضوع مما يخدم الباحثين ومن له علاقة بمجتمع المحاسبة، وإنك بتفضلك بالمشاركة بالإجابة على أسئلة الإستبانة بدقة وموضوعية فإنك سوف تساعد بالوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة. علماً بأن المعلومات التي سوف تقدمها سوف تبقى سرية ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

نشكر لك جهدك وتعاونك، ولك كل التقدير والإحترام على مساعدتك على إتمام هذا البحث.

المشرف : د. ساهر عقل

الباحث: محمود الرفيع

رئيس دائرة المحاسبة – جامعة القدس

هاتف:

saqel@staff.alquds.edu

mtqadoumi@yahoo.com

المحاسبة الابداعية: مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تحتاج إلى قدرات مميزة يتم فيها استغلال المرونة المتوفرة في المبادئ والقواعد المحاسبية من أجل توجيه نتائج الحسابات للخروج ببيانات مالية ختامية تخدم طرف من أطراف العلاقة في المنشأة الإقتصادية، وبحيث يكون التلاعب ضمن احتمالات تفسير المعايير والمبادئ المحاسبية وبدون أن يتم تجاوزها بشكل عام، وكذلك بالنسبة للقوانين الدارجة.

القسم الاول: البيانات الاساسية

الرجاء وضع إشارة عند الاختيار المناسب:

(1) عدد سنوات الخبرة

6 الى 10 سنوات
أكثر من 15 سنة

1 الى 5 سنوات
11 الى 15 سنة

(2) المؤهل العلمي

بكالوريوس
دكتوراة فأعلى

دبلوم فأقل
ماجستير

(3) الشهادات المهنية

مدقق حسابات عربي معتمد IACPA
CMA
أخرى اذكرها

مدقق حسابات قانوني-فلسطين (P) CPA
CPA
ACCA

(4) العمر بالسنوات

من 30 الى 40 سنة
اكثر من 50 سنة

أقل من 30 سنة
من 41 الى 50 سنة

(5) مجال العمل

أكاديمي

مدقق حسابات
موظف ائتمان وتسهيلات

القسم الثاني

أولاً: دوافع الشركات غير المساهمة العامة الفلسطينية لممارسة المحاسبة الإبداعية في بياناتها المالية هو:

أعترض بشدة	أعترض	غير متأكد	أوافق	أوافق بشدة	
					1 من أجل العمل على تحسين سمعتها في السوق.
					2 لغاية التهرب الضريبي.
					3 من أجل تحسين المركز المالي للحصول على تمويل تجاري أو المحافظة عليه.
					4 حافظ كي تحافظ على التزامها بالقانون.
					5 يعتبر تمهيد الدخل دافعاً للشركات لاستخدام الأساليب اللازمة للوصول إليه.
					6 الكفاءة المنخفضة لمديري الشركات تدفعهم أحياناً للبحث عن أساليب أخرى للحصول على النجاح.
					7 سعي الشركة للحصول على تصنيف مهني متقدم.
					8 من أجل تحقيق الشركة لتوقعاتها وأهدافها من الأرباح التي تم التخطيط لها.
					9 من أجل الحفاظ على اتفاقيات الديون كي لا تخترق الشركة هذه الاتفاقيات.
					10 في حالة إمكانية حصول الشركة على دعم حكومي أو منح فإن ذلك سيدفعها لممارسة أساليب ابداعية في حساباتها.
					11 عند تغيير إدارة الشركة، فإن الإدارة الجديدة تجد حافزاً لممارسة أساليب إبداعية كي تُحمّل الإدارة السابقة كافة السلبات المتركمة.
					12 يوجد دوافع لدى إدارة الشركات التي تمتلك قدرات ومهارات عالية في الإدارة للقيام بممارسة المحاسبة الإبداعية.
					13 من أجل الحفاظ على أرباح الشركة ومحاولة العمل على عدم تذبذبها.

					14	إرتباط مكافآت وتعويضات المدراء والإداريين في الشركة بأرباحها يدفعهم لممارسة أساليب إبداعية لتحسين أرباح الشركة.
					15	ممارسة المحاسبة الإبداعية يساعد الشركات على التخفيف من الأعباء الضريبية عليها.
					16	يستعين المدراء الشباب بممارسة المحاسبة الإبداعية لإثبات ذاتهم والعمل على تحقيق النجاح في إدارة الشركات.
					17	وقوع الشركة في أزمة يدفعها للإستعانة بأساليب المحاسبة الإبداعية لمحاولة الخروج من أزمتها.

ثانياً: تستخدم الشركات غير المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الإبداعية التالية في بيان المركز المالي:

			أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعترض بشدة	أعترض		
								18	عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة مثل المبالغ المقيدة مقابل ضمانات أو كفالات.
								19	التلاعب بأسعار صرف العملة الاجنبية عند تحويل المبالغ المتعلقة بأرصدة النقد وأشباه النقد.
								20	تجنب التصريح عن الديون المتعثرة لتخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
								21	تعمد تحسين نسب السيولة وذلك بتصنيف الأصول طويلة الأجل كأصول متداولة.
								22	تغيير طريقة تقييم مخزون البضاعة للمبالغة أو التقليل في تسعير المخزون حتى تحصل على القيمة التي ترغب فيها.
								23	المبالغة في تقييم الأصول غير الملموسة مثل الشهرة وحقوق الملكية الفكرية.
								24	عدم قيام الشركات بالإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة أو المقدمة كضمانات في بياناتها المالية.
								25	الانتقال من طريقة استهلاك إلى أخرى حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة عند احتساب الاستهلاك للأصول الثابتة.
								26	رسمة بعض المصاريف كأصول ثابتة حتى لو لم تستكمل شروط قبولها كأصول ثابتة.

					27	الإعتراف بالدعاوى القضائية المرفوعة لصالح الشركة كأصل محتمل قبل صدور الحكم والتأكد منه.
					28	تأخير إصدار الشيكات والتسديد للدائنين من أجل التأثير على السيولة وعلى رصيد الذمم الدائنة.
					29	تجنب إنشاء المخصصات اللازمة للحسابات كي لا تؤثر بالمقابل على زيادة الإلتزامات.
					30	عدم الإفصاح في البيانات المالية عن المصاريف مستحقة الدفع كإلتزامات متداولة.

ثالثاً: تستخدم الشركات غير المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الإبداعية التالية في بيان الدخل:

			أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعترض بشدة	أعترض		
								31	القيام بتسجيل تسجيل المبيعات في نهاية السنة المالية من أجل زيادة إيرادات الشركة.
								32	في العقود طويلة الأجل، كعقود البناء، في نهاية السنة يتم أخذ نسبة إنجاز في العقود أقل من الفعلي لتخفيض الإيرادات.
								33	البيع المفاجئ للأصول الثابتة وإثبات المكاسب كإيرادات من الأساليب التي تمارسها الشركات لتحسين الإيرادات.
								34	القيام بتصنيف الإيرادات غير التشغيلية كإيرادات تشغيلية للتأثير على قيمة الأرباح التشغيلية.
								35	التلاعب بتوقيت عمليات البيع في نهاية الفترة المالية هي إحدى الأساليب لتأخير المبيعات إلى الفترة المالية اللاحقة.
								36	بيع الشركة بضاعة لشركة ذات علاقة إستراتيجية معها على أن تعود لشرائها منها من أجل إيجاد دوران عالي للمبيعات.
								37	زيادة الإيرادات بتأجيل تسجيل مرتجعات المبيعات للفترة اللاحقة وتصنيف مرتجعات المشتريات كإيرادات.
								38	رسمة المصاريف من أجل توزيع المصاريف على الفترات المستقبلية.
								39	تجنب الإعتراف بقيمة تدني الأصول عند انخفاض قيمتها أو تلفها كي لا تُحمل الفترة الحالية قيمة الإنخفاض أو التلف.

					40	التلاعب بتصنيف المصاريف بين مصاريف تشغيلية وغير تشغيلية للتلاعب بنتيجة الربح التشغيلي.
					41	عدم الثبات في طريقة تقييم المخزون (من طريقة FIFO إلى WA أو العكس) للحصول على قيم المخزون وتكلفة البضاعة التي ترغب بها الشركة.
					42	تسريع إثبات عملية الشراء قبل اكتمالها في نهاية الفترة المالية من أجل رفع المشتريات وتخفيض الربح.

رابعاً: تستخدم الشركات غير المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الإبداعية التالية في بيان التدفق النقدي:

			أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعترض بشدة	أعترض		
								43	تعمد الشركات الشراء بالتزامات مالية طويلة الأجل كي لا يتم التأثير على التدفق النقدي.
								44	استغلال الشركات المصاريف المتعلقة بالأصول الثابتة لتسجيلها كتدفق استثماري خارج حتى لو لم تستوف شروط اعتبارها كأصول.
								45	تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة كتدفق تشغيلي وليس استثماري.
								46	استعمال الشركات عقود جانبية مع وكلاء ومقاولين خدمات والقيام بتصنيف ما تدفعه لهم كتدفق استثماري وليس تشغيلي.
								47	القيام بتسجيل إيراد البيع لجزء من الشركة كتدفق تشغيلي وليس استثماري.
								48	تسديد القروض قصيرة الأجل عبر أخذ قروض طويلة الأجل لنقل العبء من التدفق التشغيلي إلى التدفق التمويلي.
								49	عند حصول الشركة على إيراد من حدث لمرة واحدة مثل التسويات القضائية تقوم الشركة بتسجيله كتدفق تشغيلي داخل.
								50	تصنيف المدفوعات النقدية لضريبة الدخل كتدفق استثماري أو تمويلي بدلاً من تسجيله كتدفق تشغيلي.
								51	رسمة المصاريف لتحويل التدفق الخارج من التدفقات التشغيلية إلى التدفقات الإستثمارية.

					52	تأخير إصدار الشيكات والتسديد للدائنين في نهاية الفترة المالية لرفع قيمة التدفق النقدي للشركة.
					53	التلاعب بأسعار صرف العملات الأجنبية للتأثير على التدفقات النقدية للشركة.
					54	البيع المفرط للمخزون أو تأجيل الشراء في نهاية الفترة المالية للعمل على رفع التدفق النقدي للشركة.
					55	توزيع أرباح على المساهمين على شكل أسهم تجنباً للتوزيعات النقدية.

خامساً: تستخدم الشركات غير المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الإبداعية التالية في بيان التغيرات في حقوق الملكية:

			أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعترض بشدة	أعترض		
								56	معالجة خسائر أسعار الصرف في المعاملات في حقوق الملكية بدلاً من معالجتها في بيان الدخل.
								57	استغلال الأخطاء المحاسبية في فترات سابقة بشكل مبالغ فيه للتأثير على حقوق الملكية.
								58	لرفع حقوق الملكية في فترات الأداء المالي السيء، تعمل الشركات على إعادة تقييم الأصول برفع قيمتها الدفترية.
								59	في حال ظهور إيرادات في سنوات سابقة بحاجة إلى معالجة، يتم معالجتها كأرباح في السنة الحالية بدلاً من الأرباح المحتجزة.

فهرس الجداول

رقم الجدول	وصف الجدول	الصفحة
1.2	الفروقات الرئيسية بين المحاسبة الإبداعية والإحتيال المحاسبي.	20
1.4	التوزيع الجغرافي لمدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين غير العاملين في شركات التدقيق.	116
2.4	التوزيع الجغرافي وعدد مدققي الحسابات القانونيين في عينة البحث من غير العاملين في شركات التدقيق الفلسطينية.	117
3.4	توزيع الإستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للدراسة.	118
4.4	خصائص عينة الدراسة.	119-118
5.4	نتيجة اختبار Independent Sample T-Test المطبق على محاور الدراسة.	121
6.4	نتيجة إختبار كرونباخ ألفا المطبق على أداة القياس.	122
1.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة على السؤال الأول والذي يدور حول (ما مدى وجود دوافع لدى الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الإبداعية؟) مرتبة ترتيبياً تنازلياً.	127-126
2.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة على السؤال الفرعي الثاني والذي يدور حول (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان المركز المالي للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟) مرتبة ترتيبياً تنازلياً.	130-128
3.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة على السؤال الفرعي الثاني والذي يدور حول (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟) مرتبة ترتيبياً تنازلياً.	132-131
4.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة على السؤال الفرعي الثالث والذي يدور حول (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟) مرتبة ترتيبياً تنازلياً.	135-133
5.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات عينات الدراسة على السؤال الفرعي الرابع والذي يدور حول (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيان التغيرات في حقوق الملكية للشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟) مرتبة ترتيبياً تنازلياً.	136
6.5	مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية في الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين.	137
7.5	نتيجة اختبار (T) المطبق على الفرضية الأولى.	139-138
8.5	نتيجة اختبار (T) المطبق على الفرضية الفرعية H2-1	140
9.5	نتيجة اختبار (T) المطبق على الفرضية الفرعية H2-2	141
10.5	نتيجة اختبار (T) المطبق على الفرضية الفرعية H2-3	143-142

رقم الجدول	وصف الجدول	الصفحة
11.5	نتيجة اختبار (T) المطبق على الفرضية الفرعية H2-4	144-143
12.5	نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H3-1	145
13.5	نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H3-2	145
14.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفرضية الفرعية H3-3	146
15.5	نتيجة اختبار ANCOVA المطبق على الفرضية H3-3	146
16.5	نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H3-4	147
17.5	نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H3-5	148
18.5	نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H4-1	149
19.5	نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H4-2	150
20.5	نتيجة اختبار Scheffe لاختبار الفروق في المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على الفرضية H4-2	151
21.5	نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H4-3	152
22.5	نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H4-4	153
23.5	نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA المطبق على الفرضية H4-5	154
1-24.5	نتيجة اختبار معامل الانحدار الخطي Regression المطبق على الفرضية الخامسة بخصوص بيان المركز المالي.	156-155
2-24.5	نتيجة اختبار معامل الانحدار الخطي Regression المطبق على الفرضية الخامسة بخصوص بيان الدخل.	157-156
3-24.5	نتيجة اختبار معامل الانحدار الخطي Regression المطبق على الفرضية الخامسة بخصوص بيان التدفق النقدي.	158
4-24.5	نتيجة اختبار معامل الانحدار الخطي Regression المطبق على الفرضية الخامسة بخصوص بيان التغيرات في حقوق الملكية.	159
5-24.5	نتيجة اختبار معامل الانحدار الخطي Regression المطبق على الفرضية الخامسة بخصوص متوسطات الإجابات للدرجة الكلية.	160
25.5	نتيجة اختبار Univariate Analysis of Variance المطبق على الفرضية الفرعية الأولى H5-1 تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة.	161
26.5	نتيجة اختبار Univariate Analysis of Variance المطبق على الفرضية الفرعية الثانية H5-2 تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	162
27.5	اختبار الانحدار الخطي Linear Regression المطبق على الفرضية الفرعية الثالثة H5-3 تبعاً لمتغير الشهادات المهنية.	163
28.5	نتيجة اختبار Univariate Analysis of Variance المطبق على الفرضية الفرعية الثالثة	164

الصفحة	وصف الجدول	رقم الجدول
	H5-3 تبعاً لمتغير الشهادات المهنية.	
165	نتيجة اختبار Univariate Analysis of Variance المطبق على الفرضية الفرعية الرابعة H5-4 تبعاً لمتغير العمر.	29.5
166	نتيجة اختبار Univariate Analysis of Variance المطبق على الفرضية الفرعية الخامسة H5-5 تبعاً لمتغير مجال العمل.	30.5

فهرس الملاحق

الصفحة	وصف الملحق	رقم الملحق
198	قائمة بأسماء المحكمين	1.4
199	الإستبانة بصيغتها الأولى	2.4
206	الإستبانة بصيغتها النهائية والمعدلة	3.4

فهرس المحتويات

أ	إقرار
ب	الملخص
د	Abstract

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1	المقدمة	1.1
3	مشكلة الدراسة	2.1
4	أهمية الدراسة	3.1
5	أهداف الدراسة	4.1
6	فرضيات الدراسة	5.1
8	أنموذج الدراسة	6.1
8	هيكل الدراسة	7.1

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

10	المبحث الأول: المحاسبة الإبداعية نشأتها ومفهومها	1.2
10	تمهيد	1.1.2
10	نشأة المحاسبة الإبداعية	2.1.2

13	تعريف المحاسبة الإبداعية.....	3.1.2
16	القواسم المشتركة للتعريفات.....	1.3.1.2
18	الفرق بين المحاسبة الإبداعية والإحتيال المحاسبي.....	4.1.2
21	العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية.....	5.1.2
22	أشكال وحالات في المحاسبة الإبداعية.....	6.1.2
30	هل المحاسبة الإبداعية دائماً سلبية؟.....	7.1.2
34	المبحث الثاني: بيئة المحاسبة في فلسطين	2.2
34	قانون الشركات في فلسطين.....	1.2.2
36	الحوكمة في فلسطين.....	2.2.2
37	البيانات المالية.....	3.2.2
37	مكونات البيانات المالية.....	4.2.2
40	المبحث الثالث: دوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية	3.2
51	المبحث الرابع: أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية	4.2
51	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في بيان المركز المالي.....	1.4.2
52	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في النقد وأشباه النقد.....	1.1.4.2
52	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في الذمم المدينة.....	2.1.4.2
54	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في مخزون البضاعة.....	3.1.4.2
55	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في الأصول غير الملموسة.....	4.1.4.2
56	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في الأصول الثابتة (الممتلكات والمباني والمعدات).....	5.1.4.2
58	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في الذمم الدائنة.....	6.1.4.2

59	7.1.4.2	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في الإلتزامات المحتملة أو المشروطة
59	8.1.4.2	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في مطلوبات (إلتزامات) أخرى
62	2.4.2	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في بيان الدخل
62	1.2.4.2	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في المبيعات
71	2.2.4.2	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصروفات
79	3.2.4.2	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في تكاليف البضاعة المباعة
82	3.4.2	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في بيان التدفق النقدي
84	1.3.4.2	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في تصنيف الحسابات بين الأنشطة الرئيسية الثلاثة...
88	2.3.4.2	العمل على زيادة التدفقات النقدية للشركة بشكل عام.....
92	4.4.2	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في بيان التغيرات في حقوق الملكية.....

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

94	1.3	الدراسات العربية
103	2.3	الدراسات الأجنبية
109	2.3	مراجعة الدراسات

الفصل الرابع: منهجية وإجراءات الدراسة

113	1.4	منهجية الدراسة
-----	-------	-----	----------------

113	طرق جمع البيانات	2.4
114	أداة الدراسة	3.4
115	مجتمع وعينة الدراسة	4.4
118	خصائص عينة الدراسة	5.4
120	إختبار الصدق	6.4
122	إختبار الثبات	7.4
122	متغيرات الدراسة	8.4
123	المعالجات الإحصائية المستخدمة	9.4
124	مفتاح التصحيح	10.4

الفصل الخامس: نتائج الدراسة

125	تحليل البيانات واختبار الفرضيات	1.5
125	نتائج الإجابة على أسئلة الدراسة	1.1.5
	نتيجة الإجابة على السؤال الرئيس والذي يدور حول (هل يتم استخدام المحاسبة الإبداعية في حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟)	1.1.1.5
125	حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟	
	نتيجة الإجابة على السؤال الأول والذي يدور حول (ما مدى وجود دوافع لدى الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الإبداعية؟)	1.1.1.1.5
126	المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الإبداعية؟	
	نتيجة الإجابة على السؤال الثاني: (ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟)	2.1.1.1.5
128	حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟	

- 2.1.5 نتائج اختبار فرضيات الدراسة 138
- 1.2.1.5 نتيجة اختبار الفرضية الأولى H01 والتي تنص على أنه (لا يوجد دوافع لدى الشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة لممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية 138
- 2.2.1.5 نتيجة اختبار الفرضية الثانية H02: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة 139
- 3.2.1.5 نتيجة اختبار الفرضية الثالثة H03: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل) 144
- 4.2.1.5 نتيجة اختبار الفرضية الرابعة H04: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل) 148
- 5.2.1.5 نتيجة اختبار الفرضية الخامسة H05: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل) 155
- 2.5 مناقشة النتائج 167
- 1.2.5 مناقشة نتيجة السؤال الرئيس والذي يدور حول (هل يتم استخدام المحاسبة الإبداعية في

- 167 حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟.....
- 1.1.2.5 مناقشة نتيجة الإجابة على السؤال الأول: ما مدى وجود دوافع لدى الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الإبداعية؟.....
- 167 مناقشة نتيجة الإجابة على السؤال الثاني: ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية
- 2.1.2.5 مناقشة نتيجة الإجابة على السؤال الثاني: ما مدى استخدام أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية
- 169 في حسابات الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين؟.....
- 2.2.5 مناقشة اختبار فرضيات الدراسة.....
- 174 مناقشة نتيجة اختبار الفرضية الأولى H01 : لا يوجد دوافع لدى الشركات الفلسطينية غير
- 1.2.2.5 المساهمة العامة لممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية.....
- 174 مناقشة نتيجة اختبار الفرضية الثانية H02: لا يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في
- 2.2.2.5 البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة.....
- 176 مناقشة نتيجة اختبار الفرضية الثالثة H03: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة
- 3.2.2.5 حول دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية،
- العمر، ومجال العمل).....
- 178 مناقشة نتيجة اختبار الفرضية الرابعة H04: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة
- 4.2.2.5 حول أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية،
- العمر، ومجال العمل).....
- 180 مناقشة نتيجة اختبار الفرضية الخامسة H05: لا يوجد فروقات بالرأي ما بين آراء عينة الدراسة حول أثر دوافع
- 5.2.2.5 استخدام المحاسبة الإبداعية على الأساليب المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في

البيانات المالية للشركات الفلسطينية غير المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (عدد	
182	سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، العمر، ومجال العمل)
185	الإستنتاجات والتوصيات 3.5
185	الإستنتاجات 1.3.5
187	التوصيات 2.3.5
189	المراجع
199	الملاحق
215	فهرس الجداول
218	فهرس الملاحق